

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: ادارة اعمال وتنمية مستدامة



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص: إقتصاد دولي وتنمية مستدامة
تحت عنوان

إصلاحات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -

اشراف الدكتور:
موسى زواوي

اعداد الطالبة:
عباس إيمان

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوهزة محمد
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. موسى زواوي
مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. زين الدين بروش
مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. يوسف بركان



شكر وعرفان

"اللهم علمني ما ينفعني وانفعني بما علمتني وزدني علما"
"الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه"

أحمد وأشكر الله الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة.

أتقدم بالشكر جزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ القدير: الدكتور "موسى زواوي" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة طيلة فترة البحث، فجزاه الله عنا كل خير.

شكر وافر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل، وهنا أشكر بالخصوص الأساتذة:
"س. م"، "ب. ش"، "ب. ي"، "ص. ب".



إلى من تعجز كلمات الوفاء بحقهم

"أبـي وأمـي"

حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى إخوتي وإخواتي،

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

مقدمة عامة

مقدم ة عام

تعود فكرة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الفترة التي عقت نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث اجتمع ممثلو وفود الحلفاء بصدد التفكير في استحداث مؤسسات دولية جديدة، تحل محل عصبة الأمم التي لم تعد قادرة على مواكبة التغيرات المستجدة على الساحة الدولية، وتحول دون وقوع أزمات اقتصادية كالتي ميزت الفترة ما بين الحربين، ومشاكل أخرى كان يعاني منها الاقتصاد العالمي، كعدم استقرار أسعار الصرف بين العملات وتعثر عمليات الدفع والتسوية الدولية.

وفي هذا السياق، تم إنشاء منظمات دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على النظام المالي والنقدي الدولي سميت بمؤسسات "بروتن وودز" والمتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولقد أنيطت لصندوق النقد الدولي مهمة الإشراف على إدارة النظام النقدي الدولي بشكل يحقق الاستقرار في أسعار الصرف، ومساعدة الدول الأعضاء على معالجة الاختلالات التي ترتبط بميزان المدفوعات، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛ غير أن انهيار نظام "بروتن وودز" و إنهاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب واعتماد نظام التعويم الحر، جعل صندوق النقد الدولي يفقد دوره الأساسي الذي أنشئ لأجله. كما أن أزمة المديونية التي انفجرت في معظم دول العالم الثالث وظهور فوائض نفطية في الكثير من الدول الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، جددت له دوره إلى مؤسسة عالمية تشرف على إدارة أزمة المديونية، بضبط برامج الإقراض وإعادة الجدولة، حتى أضحي له دورا جوهريا في خدمة الدول المتقدمة المهيمنة عليه على حساب الدول الأخرى، وهذا ما يتجسد في إعادة فتح اقتصاديات الدول النامية أمام رأس المال الدولي؛ بحيث يجعلها مجالا حيويا يساهم في التقليل من حدة الأزمات التي تعانيها الاقتصاديات المتقدمة، مع إبقائها تابعة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي الواقع، إن سياسات الصندوق تتميز بكونها معالجة إيديولوجية حوّلت الاقتصاديات النامية إلى اقتصاديات ليبرالية مشوهة، تقوم على دعم دور القطاع الخاص في عملية التنمية، الشيء الذي لم تصاحبه أي كفاءة تخصيصية وقدرة استخداميه للموارد الطبيعية والبيئية المتاحة، وإمكانية توجيهها للأولويات المجتمعية.

وكان من نتيجة ذلك أن الإشراف الحالي على النظام النقدي الدولي أصبح أقل قبولا، فهو أمر مشروع من الناحية السياسية يفتقد للفعالية، ويتكون من تعددية من القوى الفاعلة والمستقلة، ويعتمد بصورة كبيرة على قوى السوق والمنافسة لتوجيه الطاقات وتخصيص الموارد.

وعليه، فإن صندوق النقد الدولي كمنح للقروض والمساعدات الفنية التي تجسد المذهب الرأسمالي بطبيعته الليبرالية، لم يحاول أن يعالج بجدية عمق المشكلات الحالية، كاستيعاب التغير الديموغرافي وتخفيض أعداد الفقراء

والتوسع في توفير الطاقة النظيفة والمستدامة دون جعل تغير المناخ أكثر سوءاً، ومختلف الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن فرض برامج الإصلاح الاقتصادي -برامج التكيف والتعديل الهيكلي- في الدول النامية.

وتزال مؤسسات النظام الدولي تتبنى مبادئ الديمقراطية والشفافية في الحكم، وتصدر البيانات عن كيفية التصدي للقضايا الراهنة، لكن ما هي إلا في خدمة المصالح التي تمثلها أكثر مما هي في خدمة مصالح شعوب العالم، وعليه، فإن الإشراف الحالي على العلاقات الدولية لم يعد ملائماً للتعامل مع المشاكل الحالية، والمطلوب هو استحداث النظام النقدي الدولي إلى مؤسسات يجري إصلاحها وجعلها أكثر فاعلية وأكثر مشروعية، قائمة على مبادئ العدل والمساواة بين الشعوب في ظل إطار شامل للتعامل مع التحديات العالمية المشتركة من تمويل، صحة، فقر، أمن، طاقة وبيئة .

1. إشكالية البحث:

ماهي انعكاسات إصلاحات صندوق النقد الدولي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية؟

وتنبثق من ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي الآليات التي يتم من خلالها تطبيق برامج صندوق النقد الدولي الاقراضية في الدول النامية ؟
- ما هي آثار برامج صندوق النقد الدولي على استدامة التنمية في الدول النامية ؟
- ما هي الإصلاحات التي تكفل تحقيق نظام نقدي دولي عادل ومستدام ؟
- ما هي انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟
- ماهي الإستراتيجية التي تكفل استدامة الاقتصاد الجزائري؟

2. فرضيات البحث:

- إن الإشراف الحالي على النظام النقدي الدولي يفقد للشرعية الديمقراطية وغير قادر على مواجهة المشاكل الحالية والتصدي لها، جاء نتيجة ظروف اقتصادية عابرة؛
- إن نتائج تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في الدول النامية تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة؛

- إن إصلاح صندوق النقد الدولي لا يتحقق إلا بتغيير جذري وواسع النطاق لمبادئه وأسس، عن طريق عمليات وآليات تعاونية ومتعددة الأطراف، تعزز دور البلدان النامية في الإشراف على النظام النقدي الدولي وتحمي مصالحها ومواردها؛

- إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر أحدثت تشوها هيكليا على مستوى القطاعات الاقتصادية؛
- إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر لن يتحقق إلا من خلال استحداث إستراتيجية بديلة لتنمية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

3. أهداف الدراسة :

تحاول الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- دراسة بنية النظام النقدي الدولي والمؤسسات التي تقوم عليه، وأهم البرامج التي يتم فرضها على الدول النامية؛
- دراسة شاملة للتنمية المستدامة ومبادئها وتحدياتها، مع تقييم مختلف البرامج والمساعدات المالية والفنية التي يقدمها الصندوق وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة؛
- إبراز أوجه القصور في صندوق النقد الدولي والإصلاحات الكفيلة بتفعيل وتحسين أدائه على مستوى العلاقات الدولية لتحقيق الاستدامة النظام النقدي الدولي؛
- دراسة برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وأثرها على مسيرة التنمية، مع تقييم مدى استدامة الإستراتيجية الحالية للتنمية في الجزائر، وإمكانية تحقيقها مستقبلا.

4. أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار الموضوع إلى ما يلي :

- النظام النقدي الدولي الحالي يتميز بعدم التجانس، تحتكر فيه قلة من الدول الإدارة والإشراف على العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها بطرق مشروعة وغير مشروعة، دون اهتمامها بالتحديات الحالية التي تهدد حياة شعوب المعمورة. ومن هنا يأتي هذا البحث لإلقاء الضوء على أوجه القصور في النظام النقدي الدولي، والإصلاحات الواجب القيام بها ليصبح أكثر فاعلية، أولا على مستوى العلاقات الدولية على أساس المشاركة وقدر من المساواة لكل البلدان، وثانيا لضمان نظام نقدي مستدام؛
- أما السبب الثاني فينصرف إلى ملائمة الموضوع لميدان التخصص وهو اقتصاد دولي وتنمية مستدامة.

5. منهج البحث:

إن المناهج المستخدمة في الدراسة تكون كالتالي:

- المنهج التاريخي: عند التعرض لدراسة تطور النظام النقدي الدولي؛
- المنهج الوصفي : عند استعراض البنية الهيكلية لمؤسسات النظام النقدي الدولي ومختلف البرامج والمساعدات الفنية التي تفرضها على الدول النامية ؛
- المنهج التحليلي: عند إبراز التناقض بين برامج صندوق النقد الدولي ومبادئ التنمية المستدامة، وكذا آليات تطبيق الإصلاحات على مستوى صندوق النقد الدولي، وتفعيل دوره لإقامة نظام نقدي متوازن؛ حيث يأخذ في الحسبان متطلبات التنمية المستدامة؛
- منهج دراسة حالة: عند إبراز انعكاسات برامج الصندوق على التنمية الشاملة المستدامة في الجزائر.

6. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: سيتم التركيز في هذه الدراسة على الجزائر كمثال من الدول النامية؛
- الحدود الزمنية: سيتم دراسة برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال التسعينات؛ كما سيتم تقييم إستراتيجية التنمية في الجزائر من خلال برنامج النمو والإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي للفترة 2001/2009، مع إشارة لبرنامج التنمية الخماسي 2010/2014.

7. أدوات ومصادر جمع المعلومات:

بما أن الدراسة كلية، أي على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد اعتمدنا على مصادر ثانوية في جمع البيانات كما يلي:

- الكتب باللغتين الأجنبيةتين منها والعربية؛
- المجالات العلمية الاقتصادية؛
- البحوث الجامعية؛
- الملتقيات والمؤتمرات؛
- مواقع الانترنت الرسمية.

8. الدراسات السابقة:

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات صلة بالموضوع أو تنفرد بدراسة متغير واحد، وفيما يلي أبرز هذه الدراسات:

- الدراسة الأولى: الهاشمي بوجعدار، أزمة الديون الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في الدول المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة، 2004/2003؛ حيث قام الباحث بدراسة إشكالية أثر المديونية وبرامج التصحيح الهيكلي على الدول المتخلفة، وأهم النتائج المتوصل إليها مايلي:

- إن حدوث أزمة المديونية في الاقتصاديات المتخلفة كانت نتيجة قصور النظام النقدي الدولي، أكثر من نتيجة ضعف واحتلال هذه الاقتصاديات.

- الدراسة الثانية: وناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري "الانتقال إلى خطة السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005/2004؛ حيث قام الباحث بدراسة إشكالية فشل أسلوب التنمية المبنى على التخطيط المركزي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ويعود إلى التسيير الإداري للاقتصاد، فهل ستؤدي عملية تحرير الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق الحر إلى إنجاز الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية ضمن ما يعرف بالربع السحري لـ *Nicolas Kaldor* وهي: لا للتضخم، لا للبطالة، معدل نمو مرتفع وفائض في ميزان المدفوعات. وأهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- كشفت الدراسة أن العجز المالي الكبير الذي عرفته مؤسسات القطاع العام كان سببه ضعف استعمال الطاقة الإنتاجية، قصور نظام الأسعار الإدارية، تكاليف عالية للإنتاج والاستثمار، تعدد وظائف المؤسسة، سوء التنظيم، غياب التكوين والتأهيل ونظام الحوافز والعقوبات وغيرها من الأسباب؛ غير أن إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات وعضو أن تحل المشاكل القائمة وتدفع نحو تحسين الفعالية، أدت إلى نتائج وخيمة هدرت رؤوس أموال ضخمة، وفي النهاية إلى تفتيت النسيج الصناعي، وديون ضخمة ما بين المؤسسات والبنوك والخزينة العمومية؛

- أن عيوب التسيير الإداري للاقتصاد كانت في الواقع مخفية وراء الموارد المالية الكبيرة التي يولدها قطاع المحروقات، لكن بمجرد انخفاض الأسعار انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني واتضح هشاشته، وتأثير

العوامل الخارجية في تسيير الاقتصاد الجزائري كأسعار البترول في السوق الدولية وأسعار صرف الدولار الأمريكي مقارنة مع العملات الأخرى، واكتشفت السلطات الجزائرية خطر الاعتماد على المحروقات في تغطية عجز القطاعات الإنتاجية الأخرى؛

- إن انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض بفعل تيار العولمة المتنامي، أدى إلى انتقال التأثيرات فيما بينها عبر قنوات عديدة، ومن أهمها قنوات التبادل الدولي، وبالنظر إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري المتميز بالتبعية الكبيرة للأسواق العالمية، فإن ثمة عوامل عديدة تؤثر فيه.

- الدراسة الثالثة: زكرياء دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 1990/2000، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002؛ حيث قام الباحث بدراسة إشكالية أثر الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الفترة 1990-2000 على الهيكلة المصرفية، وأهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- إن ما شهدته الجزائر من إصلاحات واتفاقات مع صندوق النقد الدولي، لا يعد استمرارية غير منتهية، وذلك لأن الفلسفة الإصلاحية والتعديلية تستند في الجزائر إلى منطق رد الفعل عن عدم فعالية السياسة السابقة، مما يثبت فكرة التجربة والخطأ التي لا يزال الاقتصاد الجزائري يسير وفقها، الشيء الذي قد يبعث على عدم التفاؤل بغد أفضل؛

- تعرف الخصوصية تطبيق بطيء ومستمر للبرامج المسطرة من طرف الحكومة، فرغم كثرة القوانين والتشريعات المتعلقة بالخصوصية، والهيئات المتدخلة في العملية، إلا أن نجاحها مرهون بتوفر الإرادة السياسية وتطوير الجهاز المصرفي والسوق المالية.

- الدراسة الرابعة: معزي جزيرة، إصلاح المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قلمة، 2004؛ حيث قامت الباحثة بدراسة إشكالية كيف ينبغي أن يكون دور صندوق النقد الدولي؟ وكيف يجب أن يغير البنك الدولي وبنوك الإقليمية عملياتها لكي تصبح أكثر فعالية في البيئة الجديدة؟ وأهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- أثبتت برامج الإصلاح الاقتصادي أنها تفتقد للكفاءة، فهي عاجزة عن التشخيص الدقيق للمشكلات المعقدة في الدول النامية؛

- تناقض اتفاقية "بروتن وودز" التي قامت من أجل بناء الاقتصاد وثبات أسعار الصرف؛ حيث ساهمت في تخفيض قيمة العملات المحلية وتدمير الاقتصاديات النامية؛
- شروط المديونية الخارجية للدول النامية تتأثر بالمصالح الاقتصادية للقوى الفاعلة في المؤسسات المالية الدولية.

9. محتوى البحث:

تتضمن الدراسة أربعة (4) فصول أساسية كالتالي:

- **الفصل الأول:** حول تطور النظام النقدي الدولي وأهم مؤسساته، فقد تم التطرق للمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي والتركيز على العوامل الدافعة للتغيير في كل مرحلة، كما تناولنا دراسة البنية الهيكلية لصندوق النقد الدولي، أهدافه، وظائفه ومختلف البرامج والمساعدات المالية والفنية المقدمة؛
- **الفصل الثاني:** حول إصلاحات صندوق النقد الدولي في الدول النامية، فقد تم التطرق للأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي الدولي كعامل تطور أزمة المديونية الخارجية، وأثرها على إحداث تحول في دور صندوق النقد الدولي، كما تم تناول برامج الإصلاح الاقتصادي مفهومها ومضمونها، إضافة إلى العولمة النيوليبرالية كخلفية نظرية لها، أدواتها وأثرها؛
- **الفصل الثالث:** التنمية المستدامة وإصلاحات صندوق النقد الدولي، يتم فيه تناول الأسس النظرية للتنمية المستدامة وأبعادها، مبادئها، ومؤشرات قياسها وأهم الإشكاليات التي تواجهها؛ فقد تناولنا انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في الدول النامية من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية. إضافة إلى الإصلاحات الضرورية التي تقتضي تحقيق نظام نقدي متوازن ومستدام، ولتفعيل الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي سواء على مستوى الهيكل التنظيمي أو على مستوى النظام النقدي الدولي؛
- **الفصل الرابع:** انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية في الجزائر، فقد تناولنا برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وتقييم سياساتها خلال التسعينات، إضافة إلى كيفية تأهيل الاقتصاد الجزائري نحو الاستدامة من خلال تقييم الإستراتيجية الحالية للتنمية التي تقوم على برامج النمو والإنعاش الاقتصادي خلال الألفية الجديدة، والتي تعتمد على عوائد قطاع المحروقات، هذا الأخير الذي يتهدهده خطر النضوب والعوامل الخارجية، وضرورة ترقية القطاعات البديلة لتحقيق نموذج تنموي متوازن.

الفصل الأول

تطور النظام النقدي الدولي

ومؤسساته

تمهيد:

لا يمكن لأي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على سياسة نقدية قادرة على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد والتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي، وكذا على الصعيد الدولي فلا يمكن أن تكون علاقات تجارية مزدهرة ما لم يكن هناك نظام نقدي قائم على قواعد وآليات التي تضمن استقرار النظام النقدي الدولي، وتوفير السيولة اللازمة للمدفوعات الدولية، وكذا الإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

لقد كان الهدف من وضع النظام النقدي الدولي هو أن يكون مصدر للاستقرار النقدي؛ إلا أن التجارب بيّنت أنه كان في بعض المراحل التي مر بها مصدرا للاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي، وهذا راجع لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية.

وعليه، فإن النظام النقدي الدولي يجب أن يتوفر على مجموعة من العناصر، أولها أن يتوفر على وسيلة دفع تحضى بقبول دولي، وكذلك يجب أن يقوم على تنظيم مؤسسي يعمل على إشراف وتسهيل المبادلات الدولية، وفي الأخير أن يتوفر على قيادة مركزية للنظام من أجل تحقيق الأهداف التي وُضع من أجلها.

ومن خلال تتبعنا للمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي نجد أنه مر بعدة مراحل وتغيرات كثيرة، والتي لم تكن بمحض المصادفة وإنما كانت ضرورية نتيجة الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية.

ويتم التطرق في هذا الفصل إلى:

— تطور النظام النقدي الدولي؛

— صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية عالمية.

المبحث الأول: النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب

إنه لا يوجد تعريف دقيق وشامل للنظام النقدي الدولي، إلا أنه من المتعارف عليه بأنه: "مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقات الدولية، والتي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع ذات قبول في عمليات التسوية الدولية"¹؛
أو "هو مجموعة من الميكانيزمات والمؤسسات التي تتولى إدارة وتبادل رؤوس الأموال بين الدول"².

المطلب الأول: انتشار قاعدة الذهب

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وذلك باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في سنة 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821، وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى منها ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة حتى حين سنة 1900 التي أضحت فيه جميع الدول تقريبا تأخذ بقاعدة الذهب، باستثناء بعض الدول مثل الصين والمكسيك، والتي استخدمت الفضة بدلا من الذهب وعرف هذا النظام باسم "النظام الأعرج"³.

في ظل هذا النظام (قاعدة الذهب) قامت كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب، أي معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص؛ بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت، مثلا: كانت أوقية الذهب تساوي 20.67 دولار، فترتب على ذلك قيام علاقة ثابتة بين قيم العملات التي ترتكز على الذهب.⁴

وقد شهدت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب استقرارا نقديا دوليا، وكذلك تعاون وازدهار في مجال التجارة الدولية؛ حيث كانت الحسابات التجارية بين الدول يتم تسويتها من خلال مبادلة الذهب وفقا للآلية التالية: فمثلا حينما تستورد بريطانيا سلعا من فرنسا هذا يعني تدفق الذهب من بريطانيا إلى فرنسا مما ينتج عنه عجزا في بريطانيا وفائض في فرنسا، وان انخفاض احتياط الذهب في بريطانيا سوف ينتج عنه انخفاض في عرض النقد ومنه إلى انخفاض أسعار السلع فيها، وبالتالي تكون أقل من أسعار السلع في فرنسا أو في الخارج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع البريطانية، فترتفع صادراتها حتى يعود التوازن إلى الميزان التجاري، وبالمقابل فإن تدفق الذهب إلى فرنسا سوف يؤدي إلى ارتفاع احتياطها من الذهب وبالتالي زيادة العرض النقدي ومنه ارتفاع الأسعار، وهذا

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 38.

² Jacques Muller et des entres, **Economie Manuel et Application**, 4^e édition, Dunod, paris, 2004, p.130

³ الموسوي ضياء مجيد، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996، ص 16.

⁴ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية "الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية"، دار الجامعة الجديدة، مصر 1998، ص 44-45.

يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية لسلعها فيتجه الميزان التجاري إلى وضع التوازنات. وهكذا فإن أساس قاعدة الذهب يعد من الناحية النظرية آلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول. وعليه، قد اتخذت قاعدة الذهب ثلاثة أشكال رئيسية توالى حسب الظروف السائدة في العالم، سوف تيم عرضها كالتالي :

الفرع الأول: قاعدة المسكوكات الذهبية:

بعد أن أُخذ الذهب كقاعدة للنقد قام الأفراد بتداول مسكوكاته، وبمقتضى ذلك أصبح للذهب وظيفة مزدوجة، فعلى الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وأما على الصعيد المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية.

وكانت قاعدة المسكوكات الذهبية تقوم بدورها الداخلي والخارجي بفضل توفر بعض الشروط الضرورية التالية:¹

- أن يضمن البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت؛
- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن وعتار معين من الذهب، وهذا الشرط هو الذي أعطى للذهب سعره الرسمي؛
- توافر حرية كاملة في السك وصهر الذهب دون تكلفة، وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين السعر السوقي والسعر الرسمي (القانوني) للذهب؛
- حرية تصدير الذهب واستيراده من الخارج وبدون أي قيد أو شرط، وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين سعر الذهب في الداخل والخارج.

وبتوافر هذه الشروط يكون هناك تطابق بين القيمة الاسمية للعملة وقيمة ما تحتويه من الذهب الخالص، ومن الواضح أنه في ظل هذه القاعدة فإن السيولة النقدية تتحدد بمعدل إنتاج الذهب وبالكمية التي تستخدم منه. غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 أدى إلى انخيار قواعد اللعبة التي يقوم عليها نظام الذهب، فقد اضطرت العديد من الدول إلى إيقاف شرط تحويل الأوراق إلى ذهب، وتكون بذلك قد أعلنت السعر الإلزامي للأوراق النقدية التي تم تحويلها إلى نقود نهائية وباتت تتمتع بقوة الإبرام المستمدة من قانون الدولة التي تصدرها.² وبالتالي قامت البنوك المركزية لهذه الدول بالإفراط في إصدار الأوراق النقدية، وهو الشيء الذي تسبب في ارتفاع مذهل لمعدلات التضخم. وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وأمام هذا الإشكال المطروح، تم الاتفاق بين الدول

¹ بن بوزيان محمد، محاضرات في الاقتصاد الدولي غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 04.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص 105.

في المؤتمر الذي أُنعقد بمدينة "جنوة" عام 1922، وهو أول مؤتمر يبحث في مسألة النظام النقدي الدولي، وان تبني نظام قاعدة الذهب هو النظام الأمثل الذي يؤمن استقرار الوحدة النقدية (سعر الصرف).¹ إلا أن المشكلة التي واجهت المؤتمرين في تلك الفترة تمثلت في كون أن أرصدة الدول الأوروبية من الذهب كانت موجودة بحوزة الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية الاستيراد، وبالتالي لا يمكن تطبيق نظام القاعدة الذهب، فاقترح المؤتمرين شكلاً آخر والمتمثل في نظام السبائك. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة استطاعت العودة إلى نظام الذهب خلال سنة 1919 لوضعها الاقتصادي المتقدم، وبحصة 24 % من الرصيد العالمي للذهب سنة 1913 إلى 44 % سنة 1923.²

الفرع الثاني: قاعدة السبائك الذهبية :

وهو نظام القاعدة الذهبية التي يكون فيها التداول يتم بالأوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط، وفي ظل هذا النظام يختفي الذهب كنفد في التداول، كما تتوقف البنوك المركزية عن إصدار النقود الذهبية ، وتقتصر على إصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية، تكون قيمة الواحدة منها مرتفعة إلى حد كبير بهدف الحفاظ على أكبر كمية من معدن الذهب كاحتياطي للصرف الأجنبي. وتعتبر إنجلترا وفرنسا من أول الدول التي تبنت قاعدة السبائك الذهبية عقب الحرب العالمية الأولى، ونظراً لارتفاع سعر السبيكة لم يعد بمقدور الأفراد الحصول على الذهب، ويتضح من هذا أن مبدأ تحويل النقود الورقية إلى الذهب تم الحفاظ عليه وإنما بقيود كمية محددة، وأن تبني قاعدة السبائك الذهبية كان بمثابة الخطوة الأولى اتجاه التخلي عن إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وعن قاعدة الذهب في المعاملات الداخلية، الأمر الذي تمّ في إنجلترا عام 1931، وفي فرنسا عام 1936، وبالتالي تم حصر مجال استعماله في قطاع التجارة الخارجية.³ كما أُقترح شكلاً آخر يؤمن عملية التبادل بالذهب ويقلل من الحاجة في استعمال الذهب، هذا النظام هو نظام الصرف بالذهب.

¹ Bernard Guillouchon, Annie Kawecki : **Economie Internationale "commerce et macroéconomie"**, 6^e édition, Dunod, Paris, 2009, p.205

² فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001، ص 293.

³ الموسوي ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 16.

الفرع الثالث: قاعدة الصرف بالذهب:

يعتبر هذا النظام خروج غير مباشر عن نظام قاعدة الذهب؛ حيث تكون وحدة النقد فيه غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ولكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالذهب، أي قابلة للتحويل إلى ذهب، وبذلك نجد أن هناك وسيطاً بين وحدة النقد المتداولة وبين الذهب كآليات: تحويل وحدة النقد إلى عملة قابلة للتحويل إلى ذهب ثم تحويل هذه الأخيرة إلى وزن نسي من الذهب؛¹ حيث هناك وسيط لا بد أن تمر به حتى تتحول إلى ذهب، هذا الوسيط هو العملة الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب، وفي هذه الحالة لا تتحدد قيمة وحدة النقد طبقاً لقاعدة الذهب، ولكن طبقاً لقيمة العملة الأجنبية القابلة للتحويل، وقد سمي هذا النظام "نظام التحويل من الدرجة الثانية" بمعنى أنه طبقاً لهذا النظام يوجد نوعين من العملات، عملات تلعب دوراً عالمياً بالغ الأهمية وتسمى بالعملات المركزية "Monnaie convertible"، وعملات تابعة "Monnaie satellites"، وتستند في إصدارها على عملة إرتكازية أي القابلة للتحويل لتكون غطاء لها بدلاً من الذهب.² حتى تعمل هذه القاعدة بشكل فعال، لا بد من توافر المقومات التالية:

1. تناسق سياسات البنوك المركزية للدول التي تتبع هذا النظام، تناسق قراراتها، وحدة نظمها، دون أن تكون هناك سيطرة لأحد البنوك على الأخرى، كما يجب أن تكون الدول المتبعة لهذا النظام في درجة واحدة من النمو والتقدم الاقتصادي؛³
2. يجب أن تتمتع الدول التي اختيرت عملاتها كمحور لهذا النظام كعملة إرتكازية بحالة اقتصادية جيّدة، بمعنى عدم وجود بطالة أو عجز في ميزان مدفوعاتها أو انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي؛
3. تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب؛
4. التزام السلطات النقدية ممثلة في بنكها المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للصرف بالذهب وبسعر ثابت؛
5. عدم وجود أية قيود على تحويل العملة إلى الخارج.⁴

¹ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، بدون تاريخ، ص 96.

² أحمد فريد ومصطفى سهير محمد السيد، السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 12.

³ مرجع نفسه، ص 16.

⁴ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص 16.

المطلب الثاني: تقييم نظام الذهب

لقد نجحت قاعدة الذهب نسبيا على الصعيد الداخلي في المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود واستقرار أسعار الصرف، وهذا كفيل بزيادة المدخرات. كما أنها نجحت أيضا في إيجاد أدوات جديدة تتمثل في النقود الورقية والائتمانية، وفي الوقت نفسه استطاعت أن تُكسب الثقة لهذه النقود عند ربطها نظريا بالذهب. وهذا من شأنه أن يحقق مستوى مناسب من السيولة.¹

أما على الصعيد الدولي، ساعدت قاعدة الذهب على استقرار ونمو التجارة الدولية، لكن هذا النمو تم على حساب المستعمرات والدول المتخلفة، فزاد الفائض لدى الدول الصناعية. وفي الحقيقة أن قاعدة الذهب في مضمونها النظري والعملية أفادت كثيرا الاقتصاد الإنجليزي وحققت له الفاعلية والسيادة على النظام النقدي الدولي، ومنه يمكن القول أن القوة الاقتصادية العالمية التي تمتعت بها إنجلترا في تلك الفترة كانت تستند أساسا على نظامها النقدي والمالي، وعلى نقودها الدولية المرتبطة نظريا بالذهب أكثر من اعتمادها على قدرات الجهاز الإنتاجي.²

المطلب الثالث: انهيار وزوال قاعدة الذهب

قبل التطرق إلى الأساليب والعوامل التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب، علينا أن نشير إلى أهم السياسات التي كانت الحكومات تتبعها في ظل هذا النظام.

الفرع الأول: السياسات المتبعة من قبل الحكومات في ظل هذا النظام:³

- يتعين على الحكومات أن تكون مستعدة لبيع وشراء عملتها مقابل الذهب بالسعر الرسمي، وأن تسمح بتصدير واستيراد الذهب حتى يعمل نظام الذهب الدولي بفعالية؛
- يشترط على كل حكومة أن تجعل أية مشكلة تخص الأوضاع الاقتصادية المحلية ثانوية بهدف الحفاظ على القيمة الخارجية لعملتها؛
- أن تسمح الحكومات لعرضها النقدي بالتوسع أو الانكماش حسب تدفق الذهب، وأن تترك الأسعار الداخلية ترتفع وتنخفض بمقدار كاف للقضاء على خلل ميزان المدفوعات؛
- كذلك أن تسمح الحكومات بحرية تدفق رأس المال من وإلى مختلف الدول.

¹ سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمد حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 502.

² حسن عوض الله زنب، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 91-92.

³ جون هدرسون و مارك هردنز، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الطبعة الرابعة، الرياض، ص 763.

الفرع الثاني: انهيار نظام الذهب:

فرضت الحرب العالمية الأولى على الدول المشاركة فيها ضرورة التوسع في الإصدار النقدي، وهذا من أجل تمويل نفقاتها الباهظة على عكس ما تقتضيه قاعدة الذهب، وهو الإصدار الصارم في النقد الذي يتوافق مع كمية الذهب، مما ألزم أغلب الدول الخروج عنها وإتباع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأول هدف لها. عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات حقيقية من أجل إحياء قاعدة الذهب ولكنها باءت بالفشل؛ حيث كانت أغلب العملات ذات تقويم خاطئ، كما أن ميزان مدفوعات أغلب الدول كان في وضعية اختلال. حيث نسجل عودة إنجلترا إلى تبني قاعدة الذهب في عام 1925 وتمسكت بنفس سعر التعادل القديم بالنسبة للدولار (1 جنيه = 4.87 دولار) ولم يكن هذا السعر منصفاً بالنسبة للدولار الذي كان أقوى بكثير من الجنيه بـ 44%.

باقترب نهاية العشرينات عرفت اقتصاديات الدول الصناعية ركوداً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي انهار اقتصادها في عام 1929؛ حيث أدى هبوط أسعار السندات والأوراق المالية إلى مستويات متدنية جداً، أعقبها موجات ضخمة من البطالة وهبوط شديد في حجم الطلب والأسعار، فتعرضت مؤسسات الائتمان إلى حالة عجز حقيقي عن الدفع، مما أدى إلى إفلاسها، وقد وصل عددها إلى 3500 بنك.¹

إزاء هذه الأوضاع، أعلنت إنجلترا الخروج عن قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931 بعد فقدها حوالي 27 مليون جنيه إسترليني،² كما فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج، وفي 14 أبريل 1933 خرجت الو.م.ا كأكبر قوة مساندة لقاعدة الذهب، وقد تجمع معظم الرصيد أو الاحتياطي الذهبي لديها بعد فرضها على مواطنيها تسليم ما يملكون من ذهب مقابل شهادات، ولم يتبق سوى خمس دول فقط ملتزمة بقاعدة الذهب هي: فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا وسويسرا، وكان يطلق عليها جبهة دول الذهب "gold Bloc"؛ إلا أنه بحلول عام 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة وقامت بتخفيض عملتها، كما قامت بعض الدول بإتباع نظام الرقابة على الصرف لتخفيف حدة الأزمات التي تواجهها مستهدفة بذلك توفير احتياطات من النقد الأجنبي لتسديد مدفوعاتها الخارجية؛ حيث قامت حكومات هذه الدول بفرض رقابة على خروج ودخول النقد الأجنبي لكي تحدد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وحتى لا تتعرض لعجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية، مما يشكل ضغطاً على سعر صرف العملة والذي يهدد بتخفيضها. هذا من جهة، بالإضافة لكي تعمل على الحد من استيراد السلع غير الضرورية

¹ سي بول هالوود و رونالد ماك دونالد، مرجع سابق، ص 521_522.

² بسام الحجار، مرجع سابق، ص 107.

وادخار رؤوس الأموال الأجنبية لاستيراد السلع الإنتاجية، كانت تلزم المواطنين بيع ما لديهم من أرصدة النقد الأجنبي المتولدة عن نشاطهم التصديري مقابل حصولهم على عملة وطنية.¹

الفرع الثالث: أسباب فشل نظام الذهب:

عموما فإن ثمة عوامل واضحة كانت تنخر في صلب النظام منذ نشأته، مما أدى إلى انهياره للأسباب التالية:

- جمود نظام الذهب، ففي ظل هذا النظام يتم ربط الإصدار النقدي بما في حوزة البنك المركزي من ذهب وبالتالي الطلب الإضافي على النقد لا يمكن أن يتحقق إن لم يكن ما يكفي من ذهب لتغطيته؛²
- إجحام بعض الدول الرأسمالية عن رسم سياساتها الاقتصادية والنقدية الداخلية على أساس التوافق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار العالمية؛
- الخلل الواضح الذي طرأ على هيكل أسعار الصرف بين العملات القوية بعد العودة لقاعدة الصرف بالذهب، فالدول التي عادت إلى القاعدة الذهبية على أساس تثبيت سعر صرفها عن مستواها السابق قبل الحرب عجزت شديدا في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع في معدلات البطالة وتدهور معدلات النمو، أما الدول التي خفضت سعر صرف عملتها عما كان عليه قبل الحرب شهدت زيادة في قدرتها التنافسية؛
- النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية الذي نشأ في أوروبا نتيجة للديون وتعويضات الحرب، فمعظم دول أوروبا خرجت من الحرب دائنة ومدينة في نفس الوقت، دائنة لألمانيا بقيمة التعويضات ومدينة للولايات المتحدة بقيمة القروض التي اقترضتها منها أثناء الحرب، ومن هنا نشأت صعوبات واضحة لكل من هذه الدول في كيفية إدارة وتمويل التحويلات التي تلزم لحساب العمليات الرأسمالية؛
- انتهاج بعض الدول لسياسة "تكديس الذهب"، وهو ما يخرج عن ما تقتضيه قواعد اللعبة، أي حرية تصدير واستيراد الذهب في العالم حسب حاجة المعاملات؛
- التفاوت بين إنتاج الذهب ونمو التجارة الدولية، ففي الوقت الذي ينمو فيه إنتاج الذهب سنويا بمعدل 2% تنمو التجارة الدولية بمعدل 11%.

¹ بن بوزيان محمد، مرجع سابق، ص 07.

² الحجار بسام، مرجع سابق، ص 108.

وهكذا انهارت قاعدة الذهب وانتهى العمل بها كنظام نقدي دولي مما أدى إلى البحث عن نظام نقدي بديل، وذلك باقتراب الحرب العالمية الثانية، وقد تم فعلا التوجه نحو تشكيل نظام نقدي دولي وتم تبنيه بنهاية الحرب وعرف بنظام "بروتن وودز".

المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل نظام بروتن وودز (Britton Woods)

فرضت قاعدة الذهب انضباطا ماليا قاسيا على الاقتصاديات المحلية، وقد نجم عن ذلك التضحية بأهداف داخلية لصالح تحقيق التوازنات الخارجية، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدتها العالم خلال الثلاثينات؛ حيث اتجهت أسعار صرف العملات الدولية للتقلب الشديد، فضلا عن اتجاه الدول إلى تخفيض قيمة عملتها وتقييد التجارة الدولية مما أدى إلى تقلص حجم التجارة الخارجية. ولكي لا يبقى العالم في مثل هذه الظروف وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت كثير من الدول في البحث عن نظام نقدي جديد يكون أساسا للعلاقات الاقتصادية الدولية لما بعد الحرب، الأمر الذي أدى بأمريكا وبريطانيا في أوائل عام 1943 للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا للعلاقات النقدية الدولية في العالم، ولهذا الغرض نظمت مؤتمر بروتن وودز في نيوهامبشير "New Hampshire" بالولايات المتحدة في جويلية 1944 وحضر هذا المؤتمر حوالي 1000 ممثل عن 44 دولة؛ حيث تركز اهتمام المؤتمر على بحث ومناقشة مشروعين: الأول تقدمت به إنجلترا وعرف بمشروع كينز، أما الثاني فتقدمت به الولايات المتحدة وعرف بمخطط هوايت.

المطلب الأول: مؤتمر بروتن وودز وأهم نتائجه

سنتناول في هذا المطلب مخططات الإصلاح وتنظيم السيولة الدولية والمتمثلة في مخطط كينز ومخطط هوايت، ومحتوى اتفاقية بروتن وودز.

الفرع الأول: مخططات إصلاح وتنظيم السيولة الدولية:

سيتم التطرق لمحتوى مخططات الإصلاح، شروطها وأهدافها:

أولا: **مخطط كينز**: ينسب هذا المشروع نسبة لواضعه جون ميرنارد كينز "John Mernard Keynz"* حيث كانت مبادئه تتمثل في أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكون صالحا من الناحية العملية للأخذ به، بغض النظر عن طبيعة النظم الاجتماعية السائدة، وأن يكفل عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول، إلا ما كان له أثر هام

* جون ميرنارد كينز (1883-1946): مفكر اقتصادي بريطاني، وصاحب النظرية الكينزية والتي جاءت في كتابه "النظرية العامة في الفائدة والنقد" سنة 1936.

في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبشرط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول وأن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة فيه.¹

وقد ذهب "كينز" في مشروعه إلى أن إدارة وضبط النظام الجديد يتطلب تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، ويكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، وقد قصد "كينز" بتلك المؤسسة تكوين إتحاد المقاصة الدولية "Union internationale de compensation" تكون مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي.²

وما يميز مشروع "كينز" موقفه من الدور الذي سيلعبه الذهب في النظام الجديد، فهو يرى أن العالم في حاجة إلى تلك الكميات من النقود والاحتياطات الدولية التي لا تتناسب مع كمية الذهب، ويجب أن تتحدد كمية النقد الدولي العالمي لا على أساس إنتاج الذهب وتكاليفه ولا على الاحتياطي الموجود منه، وإنما على أساس حجم التجارة الدولية، وفي ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو ينقص من كمية النقود الدولية لمواجهة أحوال التضخم أو الانكماش في العالم، وقد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد، وأطلق على هذه العملة مصطلح البانكور "Bancor"،³ وهي عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على استخدامها، وتتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون قيمتها مرتبطة بالذهب ولكنها قابلة للتغير حسب الأحوال السائدة؛
- أن تكون الكمية المصدر منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة.

وعليه، يتعين على الدول المشتركة في هذا النظام أن تحدد سعر صرف عملتها بالبانكور، وهو ما يعني أن تكون قيمة عملتها مرتبطة بوزن معين من الذهب، ولا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة إتحاد المقاصة الدولي، فالهدف يجب أن يكون هو ثبات أسعار الصرف، وقد اقترح كينز أن يقوم إتحاد المقاصة الدولي بفتح حسابات دائنة ومدينة للدول المشتركة وتجري عمليات المقاصة بينها؛ بحيث تتساوى في النهاية الأرصدة الدائنة والمدينة، ولكن إذا نتج أي حساب لدولة ما عن رصيد دائن فإنه يبقى داخل الإتحاد كعرض مقدم من الدولة صاحبة الدائنية.⁴

وفي الواقع، أن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية ومديونية الدول اتجاه بعضها البعض، وهو في هذا الصدد كان يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة، كما يحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني.⁵

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، 106_107.

² Chloé Maurel, **Histoire des relations internationales depuis 1945**, édition d'Ellipses, 2010, p.55

³ قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي "الآليات والسياسات"، الجزائر، دار هومة، 2005، ص 06.

⁴ Chloé Maurel, **Op.cit**, p.223

⁵ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 108_109.

ثانياً: **مخطط هويت** : ينسب هذا المشروع نسبة لواضعه هاري ديكستر هويت "Harry Dexter White"، وهو المساعد الأول لكاتب الخزينة الأمريكية، وجاء هذا المخطط معبرا عن المواقف الأمريكية القائمة على:

- تحرير المبادلات؛

- بعث التجارة العالمية؛

- تفكيك إجراءات الحماية؛

- تقليص الحقوق الجمركية.

وعليه، لم يكن يهدف هذا مخطط إلى إيجاد سلطة نقدية دولية تحل مكان السلطة النقدية المحلية، بل تصوّر إمكانية التعاون بين هذه السلطات، وكان جوهر اقتراحه يتلخص في أن النظام النقدي الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وقد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، كما اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي اليونيتاس "Unitas" التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، مع حرية تحويل الدولار إلى ذهب نظرا لحيازة الولايات المتحدة آنذاك على 4/3 احتياطي الذهب، وعلى الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس، وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة 5/4 أصوات الدول الأعضاء في الصندوق.¹

وطبقا لذلك يتم فتح حسابات في الصندوق تقيّد فيها أرصدة الدول "باليونيتاس"، ويمكن سحب العملة بالذهب أو بالعملات الأخرى، ويقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء، وفي حالة حدوث اختلال جوهري في ميزان المدفوعات تكون مهمة الصندوق هي السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الإئتمانات المتبادلة بين الأعضاء، كما اقترح "هاري هويت" أن يكون حجم الحصص لأي دولة على أساس ما بحوزة الدولة العضو من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها القومي، وهو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي وتحقق أعلى دخل في العالم.

وفي آخر المطاف، اتفق المؤتمر على تبني المشروع الأمريكي نظرا لقوة الدولار من جهة وقوة الولايات المتحدة اقتصاديا وعسكريا من جهة أخرى، فضلا عن مساندة دول أمريكا اللاتينية للمشروع؛² حيث تمّ إنشاء صندوق النقد الدولي وتعيين "هاري وايت" رئيسا له باقتراح من الرئيس الأمريكي "روزفلت".

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 110.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي "المؤسسات النقدية"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998، ص 304.

الفرع ثاني: محتوى اتفاقية "بروتن وودز":

في 20 جويلية 1944، تم التوقيع على اتفاقية بروتن وودز؛ حيث اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا بالإضافة إلى ممثلي 44 دولة أخرى، وتوصلوا إلى أن نظام الصرف بالذهب لم يعد مجدي، وأصبح للدولار دورا أساسيا من خلال تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتلبية أي طلب لتحويل الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت 35 دولار للأوقية، أما باقي عملات دول العالم فتم تثبيت قيمتها مقابل الدولار.¹

ويمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

1. أن يلعب الدولار وبالمساواة مع الذهب دور مقياس للقيمة، فتختار كل دولة قيمة اسمية لعملتها مقومة بالدولار؛²

2. أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على التقلب في سعر الصرف في حدود 1% ارتفاعا وانخفاضاً عن سعر التعادل في مواجهة الدولار؛

3. التزام ولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وبناء على سعر التعادل المعلن بين الدولار والذهب والمقدر بـ 35 دولار للأونصة،³ وهو ما أطلق عليه قابلية الدولار كأصل مالي لتحويل؛

4. يمكن للدول أن تموّل عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطياتها الدولية وبالاقتراض من صندوق النقد الدولي، أما في حالة وجود اختلال هيكلي، أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، فإنه يسمح للدولة بتغيير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% باشتراط موافقة مسبقة من الصندوق؛⁴

5. استخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر التعادل، أو التدخل ببيع عملتها وشراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1% من سعر التعادل؛⁵

وتعتبر هذه الأفكار بمثابة الأهداف الأساسية التي خرج بها مؤتمر "بروتن وودز"، والتي أوكلت مهمة الإشراف على تطبيقها لصندوق النقد الدولي الذي انبثق عن المؤتمر المذكور، وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي أصبح يعرف باسم البنك الدولي.

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 430.

² بسام الحجار، مرجع سابق، ص 110.

³ André Dumas, *L'économie Mondiale "commerce, Monnaie, finance"*, 3^e édition de Baeco, paris, 2006, p.102

⁴ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 50.

⁵ André Dumas, *Op.cit.* p.102

المطلب الثاني: مراحل سير نظام بروتن وودز:

لقد مر نظام بروتن وودز بمرحلتين أساسيتين :

- مرحلة الازدهار والقوة؛

- مرحلة الضعف والانحيار؛

الفرع الأول: مرحلة الازدهار (القوة):

لقد تركت الحرب العالمية الثانية أوروبا واليابان في حالة دمار اقتصادي، ولم تستطع أوروبا تزويد نفسها بالسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى السلع الرأسمالية الضرورية. وفي ضوء هذه الظروف قامت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدد من المنظمات الدولية بمنح عدد من القروض والمنح لأوروبا، سُميت برنامج الانتعاش الأوروبي والمعروف بمخطط "مارشال"؛ حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح 12.5 مليار دولار ما بين 1948 و1951.¹ ومما سبق، نستطيع القول أن معظم دول العالم كانت في حاجة ماسة للاقتصاد الأمريكي، وهذا يعني أنها في حاجة للدولار، وبالتالي أصبح بمثابة النقد الذي يستعمل في تسوية المدفوعات الدولية، فخلال الفترة الممتدة من 1946 إلى 1949 حققت الولايات المتحدة الأمريكية فائضا ضخما في ميزان مدفوعاتها مع أوروبا والمقدر بـ 10 مليار دولار سنة 1947.²

إلا أنه منذ عام 1950 بدأت أوروبا تستعيد مستواها الاقتصادي وهذا ما ساعدها على تكوين أرصدة دولارية، مما تسبب في ندرة الدولار، كما تحول فائض ميزان المدفوعات الأمريكي إلى عجز منذ 1950. وكان هذا الوضع بمثابة مؤشر لبداية العجز الدائم في ميزان المدفوعات الأمريكي، والذي كان محورا دارت حوله الأحداث النقدية الدولية.

الفرع ثاني: مرحلة الضعف (الانحيار):

إن الإجراء المعتمد من طرف الدول الأوروبية والمتمثل في تخفيض أسعار صرف عملاتها؛ حيث قامت بريطانيا، السويد وهولندا بتخفيض أسعار صرف عملاتها بنسبة 30%، ألمانيا 20%، بلجيكا 12% وفرنسا خفضت عملتها مرتين أولي 5% والثانية 15% في 1958 وذلك بغية تشجيع صادراتها، وقد لوحظ زيادة صادراتها بحوالي 60% (1952-1960).³ الشيء الذي زاد من شدة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بـ متوسط قدره 3 مليار دولار سنويا، ولعل هذا العجز كان راجعا إلى تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى أوروبا،

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 18.

² بن بوزيان محمد، مرجع سابق، ص 11.

³ نفس المرجع.

والتضخم الأمريكي الناتج عن تمويل حرب الفيتنام من خلال زيادة العرض النقدي وإصدار المزيد من الدولار. فأصبح ما يحتفظ به الأجانب من أموال هو 40 مليار دولار سنة 1971، بينما كان في حدود 13 مليار دولار فقط في عام 1956، وفي نفس الوقت فإن القطاع الخاص كان يحتفظ بقدر أكبر من ذلك وهو ما يمثل في جملته دين على الحكومة الأمريكية أو التزام على ما لديها من ذهب، الذي انخفض مستواه من 25 مليار دولار في عام 1949 إلى 10 مليار دولار في عام 1970، معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تواجه التزامات بالذهب أكبر من رصيدها الفعلي منه. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): تقييم احتياطات الذهب الأمريكية قبل 1971.

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	الاحتياطات الأمريكية	الاحتياطات الأجنبية
نهاية 1955	21.8	11.7
نهاية 1960	17.8	18.7
نهاية 1968	10.7	31.5

Source : André Dumas, *Op.cit*, p.106

وما تجدر الإشارة إليه، أن الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت خلال هذه الفترة عن تخفيض قيمة الدولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، ولجأت إلى بعض السياسات الأخرى لمنع خروج رؤوس الأموال مثل: زيادة أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل، والحفاظ على سعر الفائدة طويلة الأجل منخفض نسبياً لتشجيع النمو الاقتصادي المحلي.¹

ومع فشل كل هذه الإجراءات لوقف العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي، فإن رصيدها قد تضاعف؛ بحيث أصبح غير كافي لسد العجز، وفي محاولة أخيرة لامتناع فائض السيولة على المستوى الدولي، ووقف محاولات الدول مبادلة ما لديهم من دولارات مقابل الذهب، أصدرت الحكومة الأمريكية سندات حكومية مضمونة ومتوسطة الأجل تصدر بالدولار وبسعر صرف مضمون.²

إلا أن هذه السياسة لم تفلح في وقف تدهور الأرصدة الذهبية حتى وصل الرصيد الذهبي الأمريكي إلى 4/1 العجز الحكومي (أي أن العجز الحكومي أصبح أربع أضعاف الأرصدة الذهبية). وفي هذه الحالة كان ضرورياً أن يتغير سعر التعادل أو تكافؤ العملات؛ حيث في 05 ماي 1971 توقفت ألمانيا، هولندا وسويسرا عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي وفي 09 ماي 1971 رفعت كل من سويسرا والنمسا قيمة عمليتهما بنسبة 7,1% و 6,1%

¹ André Dumas, *Op.cit*. p.106

² Michel Dupuy, *Le Dollar*, Dunod, Paris, 1999. P.23

على التوالي، بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتيهما.¹ وبات مؤكداً أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تخفض قيمة الدولار، وفي ظل تكامل أسواق رأس المال، فإنّ هذا التوقع قد تسبب في اندفاع حاد للتخلص من الدولار قبل أن تنخفض قيمته والاتجاه إلى العملات القوية الأخرى.

الفرع ثالث: انهيار وزوال نظام بروتن وودز:

كل تلك الأوضاع سألقة الذكر، نجمت عنها زعزعة الثقة في الدولار، إذ تأكد عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الالتزام بتحويل الدولار إلى الذهب، مما أدى إلى زيادة الطلب على الذهب وما نتج عن ذلك من مضاربات على الدولار.

أولاً: إيقاف التحويل بين الذهب والدولار

في 15 أوت 1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها ريتشارد نيكسون "R.Nixon" عن إيقاف التحويل بين الذهب والدولار، وهكذا انهارت دعامة نظام بروتن وودز، كما صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات الانكماشية الداخلية تحت عنوان "السياسات الاقتصادية الجديدة" وتمثل فيما يلي:²

خض رسم إضافي قدره 10% على السلع المستوردة والهدف منه هو استعماله كوسيلة ضغط على الدول الأخرى لإجبارها على المساهمة في علاج العجز المتزايد في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة؛

-تجميد الأجور والأسعار لمدة 10 أيام، والقصد من هذا هو مواجهة التضخم في الداخل؛

-إعفاء الاستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10% لمدة سنة لتشجيع الاستثمار في الداخل؛

-إلغاء ضريبة الإنتاج المقدرة بـ 7% على صناعة السيارات الأمريكية، بهدف إنعاش هذه الصناعة وجعلها أكثر تنافسية؛

-تخفيض الإنفاق الحكومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10%؛

وعليه، فإن الأسباب التي أدت إلى انهيار النظام، تتمثل فيما يلي:

- توقعات انخفاض قيمة الدولار التي أدت إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الولايات المتحدة؛

- تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزامها بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار؛

¹ Dominick Salvatore, *Économie internationale*, 1^{er} édition, beack, Bruxelles, 2008.p.784

² الحجار بسام، مرجع سابق، ص 112.

- عدم كفاية السيولة الدولية، وقد تم إنشاء وحدات السحب الخاصة* للتغلب على هذه المشكلة ولكنها لم تكن كافية نظرا لأن إصدارها وتوزيعها لم يكن وفقا لاحتياج الدول الأعضاء، وإنما وفقا لحجم كل دولة وأهميتها النسبية في التجارة الدولية.

فمن المعروف، أن السيولة الدولية لها دور هام في تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية أو انكماشية، مما يسمح لآلية التصحيح بأن تأخذ وقتها الكافي لاستعادة التوازن، فالتنقص في السيولة الدولية يقلل أو يعيق من التجارة الدولية، وفي نفس الوقت زيادة السيولة الدولية تؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية العالمية.¹

ولقد عبّر الاقتصادي روبرت تريفيّن "Robert Triffin" عن أزمة خلق السيولة في نظام بروتن وودز قائلا: "أن زيادة السيولة قد أتت في ظل هذا النظام من خلال العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وليس من آلية مرتبطة باحتياجات الدول الفعلية للسيولة"، معنى ذلك أنه كلما زاد حجم السيولة كلما قلت الثقة في الدولار،²

ثانيا: اتفاقية سميتسونيان :

في ديسمبر من عام 1971 اجتمع ممثلو المجموعة العشر** في معهد سميتسونيان "Somithsonian" بواشنطن في مقاطعة كولومبيا، لدراسة الوضع الجديد بعد إنهاء بروتن وودز، ووافقوا على رفع سعر أوقية الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار أمريكي للأوقية، هذا ما يعني تخفيض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 7.89%، كما ارتفعت قيمة بعض العملات، مثل الين الياباني بنسبة 14% والمارك الألماني بنسبة 17%.³

كما تضمنت هذه الاتفاقية توسيع هامش تقلبات أسعار الصرف إلى 2.5% ارتفاعا وانخفاضاً عن سعر التعادل بدلا من 1%، وهذا يعني أنه يمكن لسعر صرف أي عملة بخلاف الدولار أن يتقلب في حدود 4.5% ارتفاعا وانخفاضاً بالمقارنة مع سعر صرف أي عملة أخرى. كما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل على إلغاء الرسوم الجمركية والمقدرة بـ 10% التي فرضتها على الواردات.

بالرغم من الأمل الذي كان معلقا على اتفاقية "سميتسونيان" لكي تلغي المضاربة في المستقبل، إلا أنها لم تحقق النتائج المنتظرة في مجال السيولة الدولية، فبنهاية سنة 1971 دخل العالم في فوضى نقدية؛ حيث واجه النظام

* وحدات السحب الخاصة : سيتم التطرق لها لاحقا.

¹ محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 438.

² سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد، مرجع سابق، ص 533.

** المجموعة العشر هي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، ألمانيا، السويد، كندا واليابان.

³ André Dumas, Op.cit. p.108

خلالها مشكلة المبالغ الدولارية في البنوك المركزية الأجنبية والتي بلغت 62 بليون دولار، والتي تشكل خطراً على استقرار نظام النقدي الدولي إذا ما أُلقت البنوك المركزية بتلك المبالغ في سوق العملات الأجنبية؛

وخلال هذه الفترة، شجعت فوارق أسعار الفائدة على ترك أرصدة خارج البلاد، فقد أصبح تخفيض الدولار أمراً وارداً. كما أن نتائج الميزان التجاري لسنة 1972 جاءت غير مرضية؛ حيث استمر العجز في الميزان التجاري حتى وصل إلى 6.8 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار للعام السابق، وهو ما أدى فعلاً إلى تخفيض آخر في قيمة الدولار بنسبة 10% في جانفي 1973، ومنه ارتفعت قيمة الأوقية الواحدة للذهب من 38 دولار إلى 42.22 دولار، وكان هذا آخر سعر رسمي للذهب.¹

وفي الواقع، هذا التخفيض أفقد الدولار الأمريكي مكانته الأساسية كنقطة ارتكاز في نظام "بروتن وودز"، إضافة إلى ما احتواه من تناقضات كانت سبباً في فشله وزواله، نوردتها فيما يلي:

لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها، كما كان الحال في نظام الذهب؛

كما نجد أن هذا النظام عانى من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار، هذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار، فحدوث أي اضطراب فيه ينعكس على النظام ككل. إن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الأمريكي يعني تثبيت حجم السيولة الدولية، أما إذا تحقق العجز في ميزان مدفوعاتها فهذا يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية، وبالتالي إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.

المطلب الثالث: التطورات النقدية العالمية بعد انهيار بروتن وودز:

لقد أدت التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي وسقوط نظام بروتن وودز إلى تعويم العملات، وهذا لا يعني نشأة نظام جديد، وإنما هو تغيير في تسيير النظام الأول؛ حيث أن المؤسسات المالية والنقدية أصبحت تسيّر على أساس أسعار الصرف العائمة، فهو عبارة عن نظام قائم على أساس مؤسسات موجودة من قبل، إذ لم يكن هدفه إزالتها وإنما إدخال عليها بعض التعديلات.

¹ الحجر بنسام، مرجع سابق، ص 113.

الفرع الأول: مفهوم نظام التعويم الحر لأسعار الصرف:

يقوم النظام النقدي الدولي منذ عام 1973 على قاعدة التعويم الحر لأسعار الصرف، ووفقاً لهذه القاعدة فإن التعويم الحر يعني "عدم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية، أو تتخذ قرارات اقتصادية متعلقة بسعر صرف عملتها؛ حيث أن الدول غير مطالبة بالاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات لتدخل في سوق الصرف".¹

كما أن نظام التعويم الحر يمكّن من التوازن التلقائي لميزان المدفوعات الخاص بالدول، وذلك عن طريق تفاعل بين العرض والطلب في السوق. فالدولة التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات عند سعر معين لصرف عملتها، هذا معناه أن هناك كمية كبيرة من المعروض النقدي لهذه الدولة، فتقوم بتخفيض سعر صرف عملتها، وبالتالي سوف تقلل من استيرادها وتشجيع صادراتها وهذا يساعد إلى العودة إلى وضع التوازن.²

إلا أنه نؤد أن نشير، إلى أن معظم الدول لم تكن مستعدة لتترك أسعار الصرف حرة تتحدد في سوق الصرف الأجنبي عن طريق قوى العرض والطلب، بل اعتمدت سياسة "التعويم المدار" أو "التعويم غير النظيف"، من خلال تدخل سلطاتها النقدية في سوق الصرف الأجنبي. وعليه فإن معالم النظام النقدي القائم في تلك الفترة تتمثل فيما يلي:³

- الاعتراف بشرعية تقويم العملات والتخلي عن سعر الصرف الثابت، وقد تقرر أنه لكل دولة حرية اختيار نظام الصرف الذي تراه مناسباً؛

- استبعاد الذهب من النظام النقدي الدولي وبيع موجودات الصندوق منه؛

- فيما يتعلق بمكونات السيولة الدولية فلا يزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى كأداة لتسوية المدفوعات الدولية؛

- أما فيما يتعلق بالدول النامية، فإن هناك اتجاهات متصاعدة لتدخل صندوق النقد الدولي لتصحيح إختلالات موازين المدفوعات لديها من خلال إمدادها بموارد نقدية تقتزن بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية (برامج الإصلاح الاقتصادي).

¹ Arnold Hertje et des autres : **Principes d'économie politique**, 4^e édition, Boeck, Bruxelles, 2003, p.326

² بن بوزيان محمد، مرجع سابق، ص 15.

³ هجر عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي "النظرية والتطبيق"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 303_304.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية عالمية

كما أشرنا سابقاً، أن صندوق النقد الدولي هو أحد المؤسسات الدولية المنبثقة عن مؤتمر "بروتن وودز" إلى جانب البنك الدولي، وسيتم التركيز بصفة خاصة على الصندوق لاتصاله بموضوع بحثنا.

المطلب الأول: تطور صندوق النقد الدولي، أهدافه ووظائفه:

سيتم الطرق في هذا المبحث إلى نشأة الصندوق ومختلف الدول المؤسسة له، إضافة لأهم الأهداف التي أنيطت له وأهم وظائفه.

الفرع الأول: تطور الصندوق:

لقد دخلت الاتفاقية الخاصة بصندوق النقد الدولي حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945 بعد أن تحقق الشرط الذي تضمنته المادة العاشرة (10) من الاتفاق والتي تقتضي إيداع 65 % من حصص الصندوق.¹

بينما باشر هذا الأخير نشاطه الفعلي في 01 مارس 1947 كمؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، ويقع مقره في واشنطن. وقد ورد تعريف شامل للصندوق في إطار القانون التأسيسي له:²

"هو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدات لحل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، وبذلك فإن الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول"

والجدول الموالي يوضح مجموع الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي:

الجدول رقم (1-2): الدول المؤسسة للصندوق النقدي الدولي.

1. استراليا	10. الدانمارك	19. الهندوراس	28. زيلندا الجديدة	37. بريطانيا
2. بلجيكا	11. الدومينيكا	20. مصر	29. نيكاراغوا	38. السلفادور
3. بوليفيا	12. الإكوادور	21. الهند	30. النرويج	39. تشيكوسلوفاكيا
4. كندا	13. هايتي	22. العراق	31. بنما	40. إفريقيا الجنوبية
5. الشيلي	14. و.م.أ.	23. إيران	32. البرغواي	41. الاتحاد السوفياتي
6. الصين	15. إثيوبيا	24. أيسلندا	33. هولندا	42. الاورغواي
7. كولومبيا	16. فرنسا	25. ليبيريا	34. البيرو	43. فنزويلا
8. كوستاريكا	17. اليونان	26. لكسمبورغ	35. الفيليبين	44. يوغسلافيا
9. كوبا	18. غواتيمالا	27. المكسيك	36. بولونيا	

المصدر: الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 49.

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 09.

² الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996 ص 73.

الفرع ثاني: الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي ووظائفه

أُكلت لصندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف، كان الاعتقاد سائدا بأنها ستحقق الاستقرار النقدي الدولي حسب مناقشات مؤتمر "بروتن وودز"، ويمكن اختصارها في النقاط التالية:¹

1. تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجال النقدي بواسطة هيئة دائمة تشرف على حل المشكلات النقدية الدولية؛
2. التنشيط المتوازن في التجارة الدولية، مع تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء؛
3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل الهامة، مع إمكانية الدول الأعضاء تعديل أسعار صرفها في بعض الظروف وبشروط محددة وتحت رقابة الصندوق، بهدف تصحيح الخلل في موازين المدفوعات؛
4. إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية تحقيقا للمصلحة الاقتصادية للدول الأعضاء، والعمل على إزالة القيود المفروضة على عمليات الصرف التي تعرقل نمو التجارة الدولية؛
5. توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح اختلالاتها دون اللجوء إلى إجراءات تمس بالرخاء الوطني؛
6. تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع خبراء في الشؤون المالية والاقتصادية تحت تصرفها في مجال اقتراح الحلول للمشاكل المطروحة.

وبممارسة الصندوق تحقيقا لأهدافه وظيفتين أساسيتين:²

- الأولى تنظيمية رقابية وإرشادية، أي مراقبة سلوك الدول الأعضاء في المجال النقدي والاقتصادي بما يكفل تحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف. كما يقترح على الدول الأعضاء سياسات تصحيحية من أجل الوصول إلى توازن خارجي ذو صلة بتحقيق توازن داخلي؛
- الثانية هي وظيفة تمويلية تتعلق بإمداد الدول الأعضاء بوسائل الدفع الدولية على شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة والتي تستخدم في حالة الاختلالات.

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص 179.

² علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المريخ، الرياض، 2007، ص 495.

الفرع ثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

حدّدت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي، وقد أُجريت عليها ثلاثة تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر من سنة 1945، وعليه تتكون البنية التنظيمية للصندوق من أجهزة مسيرة وأجهزة استشارية: أولاً: الأجهزة المسيرة: وتتمثل في مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي والمدير العام.

1. مجلس المحافظين:

الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد ومحافظ مناوب له. غير انه لا يمكن للنائب التصويت إلا عند غياب المحافظ الأساسي. ويعتبر مجلس المحافظين صاحب السلطة العليا ويتمتع بكل السلطات في إدارة الصندوق، ومنها على وجه الخصوص ما يلي:¹

-الفصل في شروط انضمام الأعضاء الجدد؛

-مراجعة الحصص وأشكال الدفع؛

-تعديل اتفاقيات الصندوق واتخاذ قرارات داخلية مثل إنشاء أو تعديل حقوق السحب الخاصة؛

-تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه.....الخ.

أما عن دورات مجلس المحافظين فتعقد مرة واحدة سنوياً، وتكون الاجتماعات إما مقررة من قبله أو بطلب من مجلس التنفيذي أو من طرف 15 دولة عضو لا تقل حصتها عن 25% .

ينقسم أعضاء مجلس المحافظين حسب أهمية الدولة العضو، فهناك الأعضاء المميزون وهم الذين يصنعون سياسة الصندوق وقراراته، وأعضاء مهمشين لا يؤثرون على سياسته رغم كثرة عددهم.

لذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجهات الصندوق لكون أسلوب اتخاذ القرار والتصويت مرتبط بحصة الدولة العضو؛ حيث يتطلب الموافقة على أي قرار الحصول على أكثر من 85% من الأصوات، وتملك الولايات المتحدة لوحدها حق النقض فهي تملك بمفردها 17.6% من مجموع الأصوات.

2. المجلس التنفيذي (مجلس الإدارة):

يتألف المجلس التنفيذي من 24 مديراً، ويرأسه المدير العام للصندوق، يضم خمسة أعضاء دائمين هم الولايات المتحدة، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، واليابان، إلى جانب ثلاثة أعضاء آخرين الصين، روسيا والمملكة العربية

¹ صالح صالحي، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 2004، ص52.

السعودية، أما باقي الأعضاء الستة عشر ينتخبون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات تعرف باسم "الدوائر الانتخابية"؛ بحيث تختار كل مجموعة مديراً تنفيذياً يمثلها في المجلس لفترة مدتها عامين.

ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوماً كاملاً، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر وبحضور عدد من المديرين التنفيذيين يتمتعون بـ 50% من عدد الأصوات، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة.

ويعتبر المجلس الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في الصندوق عن طريق الصلاحيات التالية:

- مراقبة سياسات أسعار الصرف عن طريق مشاورات دائمة مع الدول الأعضاء وتبرير هذه الأخيرة لسياساتها الاقتصادية والمالية؛

- تحديد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية وآليات القروض ومضامين المشروطة؛

- تحديد المساعدات المالية والفنية المطلوب تقديمها؛

- تحديد الميزانية الإدارية والمصادقة عليها؛

- اختيار المدير العام للصندوق.

وبصورة عامة، فإن للمجلس التنفيذي وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية، وأخرى تنظيمية إدارية، وبعضها استشارية رقابية....، فهو المحرك الفعلي للصندوق. وتتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعاً لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة، والتي تعتبر أهم عنصر في العلاقات المالية والتنظيمية بين الدولة العضو وصندوق النقد الدولي.¹

3. المدير العام لصندوق النقد الدولي:

ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعده في مهامه ثلاثة مديريين

تنفيذيين وهو الذي يدير مصالح الصندوق والتي تتمثل فيما يلي:

- إدارة الأعمال اليومية للصندوق؛

- تحقيق الانسجام بين المجلس التنفيذي وموظفي الصندوق؛

- إعداد الميزانية وتنفيذها بعد المصادقة عليها من طرف المجلس؛

- الإشراف المباشر على مختلف إدارات الصندوق مثل: إدارة الشؤون القانونية، إدارة شؤون النقد الدولي

والصرف..... الخ.

¹ نفس المرجع، ص 53.

وما تجدر الإشارة إليه، أن المدير العام لا يصوت إلا عند تساوي أصوات أعضاء مجلس الإدارة لكي يكون صوته مرجحاً في عملية اتخاذ القرار. والجدول الموالي يبين أهم الشخصيات التي تقلدت منصب المدير :

الجدول رقم(1-3): قائمة رؤساء صندوق النقد الدولي من 1942 إلى 2011.

الرئيس	الجنسية	مدة العهدة
كاميل جات	بلجيكا	1951/05/05 - 1942/05/06
إيفا روث	السويد	1956/10/03 - 1951/08/03
بير جاكسون	السويد	1963/05/05 - 1956/11/21
بير بول شويتزر	فرنسا	1973 /08/31 - 1963/09/01
جوهانز ويتفين	هولندا	1978/06/16 - 1973/11/01
جاك دي لارونييه	فرنسا	1987/01/15 - 1978/06/17
ميشال كامديسو	فرنسا	2000 /02/12 - 1987/01/16
هورست كوهلر	ألمانيا	2004/03/04 - 2000/05/01
رودريغو راتو	إسبانيا	2007/10/31 - 2004/06/07
دومينيك شتراوس كان	فرنسا	2011/05/11 - 2007/11/01
كريستين لغارد	فرنسا	حاليا

المصدر: بالاعتماد على:

صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، ماي 2011، على الموقع:

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm>

هذا، ولقد أصبح من المتعارف عليه أن يكون مدير صندوق النقد الدولي من جنسية أوروبية، عكس البنك الدولي الذي يكون دائماً من جنسية أمريكية.

ثانياً: الأجهزة الاستشارية: ونجد هنا نوعين من الأجهزة:

- أجهزة تم تعيينها من طرف الصندوق وهي تعمل داخل الصندوق؛

- أجهزة تعمل خارج الصندوق، وهي مجموعات تشكلها الدول.

1) الأجهزة العاملة داخل الصندوق: والتي تتمثل في اللجنة النقدية والمالية الدولية، ولجنة التنمية.

أ - اللجنة النقدية والمالية الدولية "La comité Monétaire et financier international" :

تتكون هذه الأخيرة من 24 محافظا من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة)، وقد أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 تحت اسم اللجنة الانتقالية "La comité intérimaire"، لتصبح في سبتمبر 1999 اللجنة النقدية والمالية الدولية بعد موافقة مجلس المحافظين على ذلك. تقوم هذه اللجنة بتقديم الآراء ورفع التقارير إلى مجلس المحافظين، بهدف مساعدته على الإشراف على النظام النقدي الدولي وتقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل مواد اتفاقية الصندوق،¹ أما عن دورات هذه اللجنة فهي تجرى مرتين في السنة.

ب - لجنة التنمية "Le comité de développement":

وهي لجنة وزارية تتكون بين 22 عضو (وزراء المالية عادة)، مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس محافظي البنك الدولي، ويتم تعيين أعضائها من طرف الصندوق والبنك، وتعد عادة اجتماعين في السنة يترافقان مع اجتماعي اللجنة النقدية والمالية الدولية. أما عن مهام هذه اللجنة، فتتمثل في رفع التقارير إلى مجلس المحافظين والتي تتعلق بقضايا التنمية وكيفية تقديم الموارد للدول النامية والاستفادة منها بطريقة فعالة. وتعتبر هي الهيئة التي تساعد على التنسيق القراري والتكامل البراجمي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعاملها مع الدول النامية.²

2) الأجهزة العاملة خارج الصندوق: وتتمثل في المجموعة الخمسة، المجموعة السبعة، المجموعة العشرة، المجموعة العشرون، المجموعة الأربعة وعشرون والمجموعة الثلاثون.

أ) المجموعة الخمسة "Groupe des cinq": وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الخمس الكبرى (الولايات المتحدة، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، واليابان).

ب) المجموعة السبعة "Groupe des Sept": وتضم المجموعة الخمسة مضافا إليها كندا وإيطاليا، وهي الدول الأكثر تصنيعا في العالم. وانضمت إليها بعد ذلك روسيا لتصبح المجموعة الثمانية (7+1).

ج) المجموعة العشرة "Groupe des Dix": تم إنشاؤها سنة 1962، وهي تضم أهم وزراء مالية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. والذين ينتمون لدول المجموعة السبعة مضافا إليها وزراء مالية بلجيكا، هولندا والسويد، كما التحقت سويسرا بهذه المجموعة سنة 1983، لتصبح تسمى المجموعة إحدى عشر (10+1). أما فيما يتعلق بمهام هذه المجموعة تتمثل فيما يلي:

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 37.

² صالح صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص 54.

-تعتبر الناطق عن مواقف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بالنظام النقدي والمالي الدولي لدى الصندوق؛¹

-تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق في إطار تسهيلات الاتفاقيات العامة للقروض؛
-تقديم توصيات وإرشادات والتي تحكم بدورها قرارات ومواقف الصندوق.

(د) المجموعة العشرين "Groupe des Vinght":

أنشئت (G-20) على هامش قمة مجموعة الثمانية في 25 سبتمبر 1999 بواشنطن، والغرض من هذه المجموعة الجديدة هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي بسبب الأزمات المالية في التسعينات، وإيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة.

وما تجدر الإشارة إليه، أن هذه المجموعة تستحوذ على 3/2 من التجارة العالمية، وأكثر من 90% من الناتج العالمي الخام.

(هـ) المجموعة الأربعة وعشرون "Groupe des Vingt-quatre":

وتمثل البلدان النامية العضوة في صندوق النقد الدولي منذ 1964، غير أنها لم تشكل رسمياً إلا في سنة 1972 بنصيب 08 دول لكل من إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذه الدول هي: جنوب إفريقيا، الجزائر، أرجنتين، برازيل، كولومبيا، جمهورية الكونغو، كوديفوار، مصر، إثيوبيا، كابون، غانا، كواتيمالا، الهند، إيران، لبنان، مكسيك، نيجر، باكستان، بيرو، فيليبين، سوريا، سيريلانكا، فنزويلا والاورغواي.

وهي تلعب دور الناطق باسم الدول النامية اتجاه تطور النظام النقدي الدولي والدفاع عن مصالحها، وتجتمع مرتين في السنة بالموازاة مع اجتماعي لجنة التنمية واللجنة النقدية والمالية الدولية.²

(و) مجموعة الثلاثين "Groupe des Trente": تم إنشاؤها سنة 1978 من طرف المدير السابق لصندوق النقد الدولي "فينتفين"، وتضم موظفين دوليين وجامعيين ومدراء بنوك وشركات بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق، إلى أن هذه المجموعة لا تتمتع ببنيات دائمة وتلعب دوراً استشارياً فقط.³

¹ Michel Bélanger, *Institutions économique internationales*, paris, economica, 1997, p. 39

² Jean-Pierre Allegert et Pascal le Merrer: *Économie de la mondialisation "Opportunités et fractures"*, 1^{er} édition, Boeck, Bruxelles, 2007, P. 232

³ Jean-Pierre Allegert et Pascal le Merrer, Op.cit. p.233

كما أنه، يعمل بالصندوق حوالي 2500 موظف ينتمون إلى 152 بلداً من أصل 187.¹ ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريباً. ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتباً يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام. ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، كما يوجد حوالي 80 ممثلاً مقيماً للصندوق في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية. وللصندوق مكاتب في باريس وطوكيو ونيويورك وجنيف بهدف الاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى.

المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي وطرق استعمالها:

الفرع الأول: موارد الصندوق:

يتحصل صندوق النقد الدولي عن موارده عن طريق مشاركات الدول الأعضاء والمتمثلة في الحصص، وكذلك إمكانية الاقتراض من بعض الدول أو المؤسسات المالية لاستكمال قدراته على مساعدة الدول الأعضاء. هذا إضافة إلى إمكانية بيع احتياطات الذهب الموجودة بحوزته، ويتم عرضها كآلاتي:

أولاً: مشاركات الدول الأعضاء (حصص):

عندما تريد دولة ما أن تصبح عضو في الصندوق، فإنها تقدم طلباً يتضمن بيانات إحصائية ومعلومات عن أوضاعها الاقتصادية، ومن ثم تقوم الدوائر المختصة بحساب حصة هذه الدولة في رأسمال الصندوق ومقارنتها مع حصص الدول المماثلة لها في الأوضاع الاقتصادية، وبعد ذلك تعرض الحصة المقترحة على اللجنة العضوية التابعة للمجلس التنفيذي، والذي يُعلم الدولة الراغبة في العضوية لتوافق على شروط العضوية منها قيمة الحصة الأولية المقترحة من طرف اللجنة. يقوم المجلس التنفيذي برفع مشروع القرار إلى مجلس المحافظين الذي يفصل فيه بصفة نهائية، وتعين بموجب ذلك الدولة العضو ممثلاً لها يقوم بالتوقيع على اتفاقية قبولها كعضو في الصندوق.²

ونظام الحصص هو من السمات الأساسية للصندوق، وتكمن أهمية الحصة في النقاط التالية:³

- فهي تحدد مدى مساهمة البلد العضو في تمويل الصندوق؛

- تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق؛

- بموجبها تتحدد القوة التصويتية لكل بلد؛

¹ صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، ماي 2011، مرجع سابق، ص 08.

² علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سابق، ص 497.

³ بسام الحجار، مرجع سابق، ص 180.

-على أساسها توزع حقوق السحب الخاصة.

وسنشير إلى طريقة تقديم تلك الحصة؛ حيث كان الأعضاء يدفعون 75 % بالعملة الوطنية و 25 % من الحصة المتبقية بالذهب (عندما كان الصندوق يعمل بنظام الذهب)، وكان الذهب يحول إلى حساب الصندوق، أما العملات الوطنية فكان يتم الاحتفاظ بها من طرف كل دولة عضو في حسابات لصالح الصندوق في بنوكها المركزية أو الخزينة العمومية توضع تحت تصرف الصندوق. حتى سنة 1978 التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق، وبمقتضى ذلك تم تعويض الذهب بحقوق السحب الخاصة.

يتم تحديد حصص الاكتتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء بموجب صيغة تشتمل على عدة متغيرات اقتصادية هامة كالدخل القومي، الأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل، قيمة الصادرات والواردات... الخ¹ وقد استحدث الصندوق منذ إنشائه عدة صيغ لتحديد الحصة المبدئية للدولة العضو في صندوق النقد الدولي (الملحق رقم 01، ص 193) كما يلي:²

$$Q_1 = (0,01 Y + 0,025 R + 0,05P + 0,2276 VC) \cdot (1 + C/Y)$$

$$Q_2 = (0,0065Y + 0,0205125 R + 0,078P + 0,76976 VC) \cdot (1 + C/Y)$$

$$Q_3 = 0,0045 Y + 0,03896768 R + 0,07P + 0,76976VC) \cdot (1 + C/Y)$$

$$Q_4 = 0,005 Y + 0,042280464 R + 0,044(P + C) + 0,8352VC$$

$$Q_5 = 0,0045 Y + 0,05281008 R + 0,039(P + C) + 1,0432VC$$

حيث:

- Q_1, Q_2, Q_3, Q_4, Q_5 : حصة الدولة العضو المبدئية؛

- Y : إجمالي الناتج المحلي بالسعر الجارية للعام السابق؛

- R : متوسط الاحتياطيات الشهرية (متوسط آخر 12 شهر) ؛

- P : المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 05 سنوات سابقة)؛

- C : المتوسط السنوي للمتحصلات الجارية (متوسط 05 سنوات سابقة) ؛

- VC : تغيّر المتحصلات الجارية (انحراف معياري واحد عن المتوسط المتحرك لخمس سنوات سابقة).

¹ Stiven Ratner, **Legitimacy, justice and public International law**, Cambridge university press, UK, 2009, p. 149

² www.imf.org/ publications, 13/04/2011.

وما تجدر الإشارة إليه، أن نظام صندوق النقد الدولي ينص على مراجعة حصص الأعضاء كل خمس سنوات مع ضرورة توفر 85% من الأصوات حتى يتم تعديل تلك الحصص؛ غير أنه من الناحية العملية قد تم الزيادة في الحصص بشكل فردي لبعض الدول خارج المراجعة العامة.¹

وتبعاً لذلك يزداد رأسمال الصندوق، ففي سنة 1947 كان رأسماله المتراكم من الحصص 8.8 مليار دولار وعدد الأعضاء 39 عضواً، أما في سنة 1980 فقد ارتفع رأسمال الصندوق إلى 40 مليار دولار وعدد الأعضاء إلى 141 عضواً، وقد بلغت مجموع حصص العضوية 328 دولار أمريكي (ماي 2011).²

ثانياً: الاقتراض

يعتبر الاقتراض ثاني المصادر الأساسية المكتملة لموارد الصندوق والذي يلجأ إليه في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه، قد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر عندما أبرم ما يعرف بالاتفاقات الاقتراض وأهمها:

1) الاتفاق العام للاقتراض "L'accord général d'emprunt":

أبرم في ديسمبر 1961، ودخل حيز التنفيذ في أكتوبر 1962، وهو اتفاق بين عشرة دول مصنعة (أول مرة تم الحديث عن المجموعة العشرة) إضافة إلى سويسرا (1+10)، كما التحقت المملكة العربية السعودية بعد الطفرة التي حدثت في أسعار النفط.

وهي عبارة عن اتفاقات دائمة مع الدول الدائنة كي تتمكن من تمويل المسحوبات من الصندوق، وهو أساس هذه الاتفاقات. والملاحظ هنا هو أن هذه الأخيرة تتميز بكونها قابلة للتنفيذ مباشرة ودون الحاجة إلى تعديل في نظام الصندوق، أما عن الدول المشاركة في اتفاق القرض العام فقد تم اختيارها وفقاً لقدرتها الاقتصادية والمالية، ومدة تلك الاتفاقات هو خمس سنوات.

وعمقتى انعقاد قمة العشرين في أبريل 2009، تعهدت هذه الدول بدعم زيادة موارد الصندوق في الإقراض بـ ثلاثة أضعاف المقدار الحالي، أي من 250 مليار دولار إلى 750 مليار دولار.³

والجدير بالملاحظة، أن هذه الاتفاقات تم انتقادها لكونها تؤثر على سلطة الصندوق ما دامت محصورة على الدول المشاركة فيها فقط. كما اعتبرت مجرد اتفاق يُعطى لمجموعة محددة حق التدخل في قرارات الصندوق، وبدأت تلعب

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 51.

² صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، ماي 2011 مرجع سابق، ص 03.

³ نفس المرجع.

دور أوسع في التأثير على سياساته، ومن أمثلة ذلك هو أن أهم المفاوضات التي أدت إلى إنشاء حقوق السحب الخاصة سنة 1969 قد جرت داخل المجموعة العشرة.¹

(2) **الاتفاقات الجديدة للاقتراض** : ظهرت على مستوى الصندوق إلى جانب الاتفاقات العامة للإقراض، بسبب الأزمة المالية في المكسيك في أواخر 1994 وبداية 1995، فقد أدت حاجة الصندوق لموارد إضافية لمساعدة أعضائه، وبذلك اقترحت مجموعة السبع إبرام اتفاقات جديدة في 27 جانفي 1997 مع 25 دولة ومؤسسات مالية، تلتزم بموجبها بتوفير موارد مالية إضافية تصل إلى 34 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 40 مليار دولار). كما يحق لكافة الأعضاء الاستفادة من موارد هذه الاتفاقات مع فوائد ولمدة 5 سنوات. أما عن المشاركة في هذه الاتفاقات فهي مفتوحة لكافة الأعضاء شريطة أن يوافق 80% من الأعضاء المشاركين الأوائل في هذه الاتفاقات.²

إضافة إلى الاتفاقات السابقة، يبرم كذلك الصندوق اتفاقات ثنائية منذ عام 2009 وبلغ عددها نهاية 2010 بـ 14 اتفاق بقيمة 188 مليار دولار.³

وما تجدر الإشارة إليه، هو أن صندوق النقد الدولي أصبح يمول قروضا للدول الأعضاء باقتراضات يحصل عليها من بلدان مختلفة، وللإبقاء على طبيعة الصندوق باعتباره يقوم على نظام الحصص تقرر عدم تجاوز نسبة الاقتراضات 5% من القيمة الإجمالية للحصة.

ثالثا: بيع الذهب: قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء مما لديه من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية، وهذا من تم فعلا بموجب التعديل الثاني للصندوق في 1978؛ حيث تم الترخيص له ببيع 6/1 مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية قدرت بـ 800 طن حققت فائض قدره 3.7 مليار وحدة ح.س.خ. وقدرت حيازات الصندوق من الذهب في نهاية 2010 حوالي 96.6 مليون أوقية، وفي فيفري 2010 أعلن الصندوق عن بيع الذهب في السوق والمقدر بـ 191.3 طن، ولتجنب إحداث اضطرابات في سوق الذهب، سوف تجرى عمليات البيع على مراحل تدريجية.⁴

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 54.

² نفس المرجع.

³ صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، ماي 2010، ص 04، على الموقع: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm>

⁴ نفس مرجع، ص 07.

الفرع ثاني: حقوق السحب الخاصة:

أجرى الصندوق تعديلين أساسيين على مواد اتفاقية إنشائه، وقد أقرّ في التعديل الأول في 1969 صلاحية الصندوق استحداث احتياطي جديد أطلق عليه حقوق السحب الخاصة ليستخدم إلى جانب السيولة الدولية. أما التعديل الثاني في 1978 والذي أقرّ كذلك إلغاء دور الذهب كاحتياطي دولي ونزع الصفة النقدية عنه، وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة لتصبح احتياطي رئيسي في النظام النقدي الدولي.

أولاً: تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة:

تعتبر حقوق السحب الخاصة نوعاً جديداً من الأصول الدولية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية، فهي وحدات نقدية حسابية ودفترية، تتمتع بقوة شرائية وتقبل من طرف كل الأعضاء والمشاركين في الصندوق كعملة قابلة للتحويل، وقدرت قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة في بدايتها بـ 0,888671 غرام من الذهب النقي وهو ما يعادل 1 دولار أمريكي، وعند إلغاء قابلية تحول الدولار إلى ذهب تم في فيفري 1973 تخفيض قيمة ح.س.خ؛ بحيث أصبحت تساوي 1,20635 دولار.¹ غير أن الوضع تغير انطلاقاً من جوان 1974 عندما أصبحت الولايات المتحدة تعمل بمعدل الصرف المعوم، هذا ما أدى إلى تحديد قيمة وحدة ح.س.خ على أساس سلة من العملات لـ 16 دولة، ويتم تحديدها من بين الدول التي لا يقل نصيب صادراتها من الصادرات العالمية عن 1% في الفترة ما بين 1968 و1972،² وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (1-4): النسب المئوية المكونة لسلة العملات لوحدة حقوق السحب الخاصة.

العملة	النسبة المئوية	العملة	النسبة المئوية
1. دولار أمريكي	33	9. فرنك بلجيكي	3.5
2. مارك ألماني	12.5	10. ريال سعودي	2.5
3. ين ياباني	9	11. كورون سويدي	1.5
4. فرنك فرنسي	7.5	12. ريال إيراني	1.5
5. جنيه إسترليني	7.5	13. دولار أسترالي	1.5
6. ليرة إيطالية	6	14. بيستا إسباني	1.5
7. فلورين هولندي	6	15. كورون نرويجي	1
8. دولار كندي	4.5	16. شلينغ نمساوي	1

Source : André Dumas, Op.cit. p.105

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 92.

² علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سابق، ص 504.

وابتداء من سنة 1981 تم تحديد قيمة وحدة ح.س.خ على أساس سلة من عملات الدول الخمس الأعضاء في الصندوق وصاحبة النصيب الأكبر من المبادلات التجارية العالمية وهي:¹

الدولار الأمريكي 42%، المارك الألماني 19%، الفرنك الفرنسي 13%، الين الياباني 13%، الجنيه الإسترليني 13%.

ولقد تغيرت تلك النسب حسب تغير الظروف وموازن القوى النقدية؛ حيث أصبحت سنة 1991 كالتالي:²

الدولار الأمريكي 39%، المارك الألماني 21%، الفرنك الفرنسي 11%، الين الياباني 18%، الجنيه الإسترليني 11%.

ونود أن نشير، أن وحدة ح.س.خ تتميز باستقرار أكبر من استقرار العملات المكونة للسلة، مادام كل تغيير في قيمة أي عملة يقابله تغيير في قيمة عملة أخرى، كما يعاد النظر في العملات المشككة للسلة مرة كل خمس سنوات.

ومع اعتماد "اليورو" بشكل فعلي كعملة رسمية أو مع انطلاقه في بداية عام 1999، أصبحت العملات المكونة للسلة في 01 أوت 2001 هي:

الدولار الأمريكي 45%، الجنيه الإسترليني 11%، الاورو 29%، الين الياباني 15%.

وعلى هذا الأساس تم تحديد قيمة وحدة واحدة لحقوق السحب الخاصة بـ 0.265793 دولار.

ثانيا: استخدام حقوق السحب الخاصة: ويتم بثلاثة طرق:

1) **المبادلة بالتعيين:** أن يقوم العضو المشترك في هذه الحقوق بتقديم عملات قابلة للتحويل إلى عضو آخر في مقابل تلقيه لقيمة ماثلة من حقوق السحب الخاصة، ويتم تعيينه من قبل الصندوق لهذا الغرض. وهناك حد أقصى لما يلتزم المشترك بتقديمه من عملات قابلة للتحويل، هي أن تساوي حصته المقررة من حقوق السحب الخاصة.

وبصفة عامة، فإن الأعضاء الذين يتمتعون بموازن مدفوعات واحتياطات قوية بما فيه الكفاية هم الذين يعينون لتقديم تلك العملات القابلة للتحويل إلى أعضاء آخرين، حيث يضع الصندوق مخططات التعيين كل ثلاثة أشهر.³

¹ علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سابق، ص 504.

² André Dumas, *Op.cit.*, p.105

³ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 100_101.

2) **المبادلة باتفاق:** وتمثل في إمكانية إجراء مبادلات بين الدول الأعضاء باتفاق حر بينهم، شرط أن تكون متأكدة من كونها قادرة على ذلك.

3) **المبادلة عبر الحساب العام:** وتمثل في إمكانية استعمال ح.س.خ كوسيلة للدفع في العمليات والمبادلات بين الصندوق وأعضائه، كتسديد القروض وشراء العملات الوطنية. وفي هذه الحالة يقوم الصندوق بتحويل قيمة ح.س.خ إلى الحساب العام، وذلك بطلب من البلد المعني.

ثالثا: التزامات الأعضاء في حقوق السحب الخاصة: تترتب على استخدام حقوق السحب الخاصة عدة التزامات تستوجب على الأعضاء أخذها بعين الاعتبار، أهمها:

- للعضو المشترك في حقوق السحب الخاصة حق غير مشروط في استخدام المقدار المخصص له، دون الحاجة إلى أخذ الموافقة المسبقة من الصندوق، مع مراعاة الأغراض التي وضعها هذا الأخير لاستخدام هذه الحقوق، وهي متطلبات ميزان المدفوعات أو تغطية النقص في الاحتياطات؛

- أن يقوم العضو المشترك في نظام ح.س.خ بإعادة تكوين حيازاته من هذه الحقوق التي استخدمها، فبمقتضى هذا الالتزام فإن ما يستخدمه العضو من مخصصاته لا يجب أن يتجاوز خلال الفترة الأساسية وقدرها خمس سنوات، 70% من صافي مخصصاته التراكمية. وعليه يمكن للعضو استخدام كافة مخصصاته على أن يكون قادرا على استعادة 30% عند نهاية الفترة؛

- يلتزم العضو المستفيد من ح.س.خ أن يدفع فائدة لقاء ذلك، وتحسب هذه الأخيرة بناء على متوسط العائدات لعدد معين من السندات المحلية قصيرة الأجل في الأسواق المالية للبلدان الأقوى، والمكونة لسلة العملات¹؛

- يمكن للصندوق أن يوقف استخدام المشترك لحقوقه المقررة في نظام حقوق السحب الخاصة، وذلك في حالة عدم تنفيذه لالتزاماته، غير أن هذا الوقف لا يعفي المشترك من الالتزام بتقديم العملات القابلة للتحويل إلى مشترك آخر في حالة تعيينه لهذا الغرض من قبل الصندوق. وليس لوقف استخدام العضو لحقوقه في نظام حقوق السحب الخاصة أي تأثير على حقه في اللجوء إلى موارد الصندوق.

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 103.

رابعاً: تقييم نظام حقوق السحب الخاصة:

بالرغم من الجانب الإيجابي لنظام حقوق السحب الخاصة باعتبارها احتياطياً إضافياً يعزز مكونات السيولة الدولية وفق الاحتياجات الفعلية، ويدعم الدور الذي يلعبه الصندوق بتأثيره في المدفوعات الدولية؛ إلا أنه يوجد جانب سلبي لهذا النظام وعليه وجهت له العديد من الانتقادات أهمها:

- ليس لحقوق السحب الخاصة قوة إبرامية، فيشترط تحويلها إلى عملات قابلة للتحويل، كما أن للدول حق رفض قبولها متى وصل ما تراكم لديها إلى 200% من نصيبها في التوزيع الأصلي، وهذا من شأنه إنقاص من الثقة فيها؛

- إن توزيع حقوق السحب الخاصة بين دول الأعضاء يتم تبعاً لحصصها، مما أدى إلى حصول الدول المتقدمة على 3/2 من هذه الحقوق، في حين لم يبق إلا 1/3 منها للدول النامية، ويعكس هذا الأمر عدم التساوي في الحقوق للدول؛

- أي قرار يخص إصدار حقوق السحب الخاصة يتطلب مرافقة 85% من الأصوات، وبالنتيجة فإن للولايات المتحدة الأمريكية وحدها تملك حق الإصدار بطبيعتها تملك حق الفيتو؛¹

- استخدام حقوق السحب الخاصة في حالة عجز موازين المدفوعات، هو أمر يخدم الدول المتقدمة كونها تملك احتياطات نقدية كبيرة، وقدرتها على المبادلة بعملة قابلة للتحويل، وهذا لا يدفع المسيرة التنموية للدول النامية، فمن الأحرى أن يتم استخدامها في مواضع تخدم كل الدول على حد سواء مثل: تثبيت أسعار المواد الأولية، الحيلولة دون عمليات المضاربة على عملات بعض الدول وتمويل مشاريع التنمية في الدول النامية.

الفرع الثالث: أثر الحصص على القوة التصويتية في الصندوق:

إن مقدار الحصة التي تتحدد على أساس القوة الاقتصادية للبلد العضو ممثلة في حجم اقتصاده، يعتبر هذا الأخير أهم عنصر يبرز علاقة ذلك البلد المالية، الاقتصادية والسياسية بالصندوق، وتحسب على أساسه قوته التصويتية، فلكل عضو 250 صوت مستحق (Voix de base)، مضاف إليها صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة، ومن هنا نجد أن البلدان القوية هي المهيمنة على الصندوق، وسياساته تندرج ضمن إستراتيجياتها العامة، وإنه لا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصادات الضعيفة، فهي مجرد تابعة في قرارات صندوق. فتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على 17.6% من الحصص وتنفرد بحق النقض، وإذا

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص 185.

أضفنا مجموعة الإتحاد الأوروبي نجد بأن 12 دولة تستحوذ على أكثر من 52% من الأصوات، وهذه الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة في خدمة مصالح الدول القوية المهيمنة. وعليه، فإن استراتيجياته وإصلاحاته مستوحاة من واقع الأزمات التي تشهدها تلك البلدان بغية تكييف التطورات في البلدان النامية مع أزمات الدول المتقدمة، في إطار موجة جديدة للعملة الليبرالية. والجدول التالي يبرز وزن البلدان القوية مقارنة ببعض الدول الأخرى.

الجدول (1-5): البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر الحصص.

البلد	النسبة	البلد	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	17.6%	إيطاليا	3.36%
اليابان	6.5%	مملكة العربية السعودية	3.3%
ألمانيا	6.2%	كندا	3.02%
فرنسا	5.1%	الصين	3.02%
المملكة المتحدة	5.6%	روسيا	2.8%

Source: www.imf.org/ publications, 18/04/2011.

المطلب الثالث: أشكال المساعدات التي يقدمها الصندوق للأعضاء والرقابة عليها

يقدم صندوق النقد الدولي شكلين من المساعدات للأعضاء هما: مساعدات مالية ومساعدات فنية.

الفرع الأول: المساعدات المالية:

ومن أهم هذه المساعدات نذكر:

1. الشريحة الاحتياطية "tranche de réserve":

وهي اشتراكات الدولة العضو بالعملة الصعبة أو بحقوق السحب الخاصة، والتي تمثل 25% من حصتها، ويجوز لها أن تقتصر مبلغ يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات، ولا يخضع هذا السحب للشرطية أو للسياسات الاقتصادية ولا تفرض عليه رسوم.

2. الشريحة الائتمانية "tranche de crédit":

هذه السياسة من أهم السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق؛ حيث يقدم الائتمان في أربع شرائح يعادل مقدار كل شريحة 25% من حصة البلد العضو، ويمكن تقسيمها إلى الشريحة الائتمانية الأولى والشريحة الائتمانية العليا.

-الشريحة الائتمانية الأولى: وهي مقدرة بـ 25% من حصة البلد العضو، ويتم الاستفادة منها بعد التأكد أن الدولة العضو تبذل مجهودات معتبرة ضمن برنامج إعادة التوازن لميزان المدفوعات، ويتم تسديد المبالغ المسحوبة في فترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات.

-الشرائح الائتمانية العليا: و تقدم في حال كون البلد العضو ملتزماً بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق، والذي يرى بأنه برنامج سليم يدخل في إطار السياسات العامة، وتتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الالتزام بمحتويات البرنامج ومعايير الأداء المطلوبة، وتسدّد المبالغ المسحوبة خلال نفس المدة السابقة.

3. التسهيل التمويلي الممدد:¹

أنشأ هذا التسهيل في 13 سبتمبر 1974 والمعدل في 22 أبريل 1982، تستخدمه الدولة العضو التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلالات الهيكلية في مجالات الإنتاج والتجارة، مع وجود تشوهات في الأسعار والتكلفة. ووفقاً لذلك تستطيع الدولة العضو الحصول على حد أقصى يصل إلى 140% من حصتها، أما فترة السداد فتكون بين 4 سنوات ونصف إلى 10 سنوات.

4. التسهيل التمويلي التعويضي والطارئ:

نشأ هذا التسهيل في أوت 1988 بدلا من تسهيل التمويل التعويضي، ويتشكل من جانبين، الجانب التعويضي لمواجهة نقص إيرادات الصادرات، أما الطارئ فيساعد الأعضاء على تطبيق برامج الصندوق بسبب عوامل خارجية مؤقتة تخرج عن سيطرتها الداخلية. ووفقاً لذلك يحق للعضو الاقتراض في حدود 95% من حصته، ويبدأ التسديد بعد 3 سنوات و3 أشهر وينتهي بعد 5 سنوات.²

5. التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية:

نشأ هذا التسهيل في 25 جوان 1969، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تمويل المخزونات الدولية للمواد الأولية، بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات في الأسعار، وتستطيع الدولة العضو بموجب ذلك الحصول على مساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات تعادل 35% من حصتها، أما عن السداد فيتم بعد 3 سنوات إلى 5 سنوات.

¹ خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية واقتصادية، الكويت، 2002، ص 56.

² عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 146.

6. التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي:

لقد أنشئ هذا التسهيل في مارس 1986، بغية مساعدة الدول الأعضاء منخفضة الدخل لدعم سياسات التصحيح الهيكلي وبشروط ميسرة؛ حيث تستفيد الدولة المعنية بموجب هذه الآلية من 50% من حصتها خلال ثلاثة سنوات تؤخذ منها نسبة 15% في السنة الأولى ثم 20% في السنة الثانية والباقي في السنة الثالثة. أما سعر الفائدة الذي يحصل عليه الصندوق فهو 5% سنويا، والسداد يكون على 10 أقساط سداسية متساوية ابتداء من السنة الخامسة.¹

7. التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي:

وقد اعتمد في ديسمبر 1987، وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي من حيث الأهداف والشروط، ولعل الفروق الأساسية تكمن في الأحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد وأسلوب المتابعة والتقييم والتمويل، فإن حجم الموارد يبلغ حدا أقصى قدره 190% من حصته لمدة البرنامج المقدرة بـ 3 سنوات، وقد تصل في حالات استثنائية إلى 255%، أما التسديد فيتم على أساس عشرة أقساط سنوية تبدأ بعد خمس سنوات ونصف من تاريخ الاستفادة.

8. تسهيل النمو والحد من الفقر:

أنشئ هذا التسهيل في سنة 1999، ليحل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي، وهو موجه للبلدان الأكثر فقرا لمساعدتها على تنفيذ سياساتها الاقتصادية وتعزيز النمو ورفع المستوى المعيشي.² إضافة إلى ما سبق، توجد آليات أخرى انتهى العمل بها ونذكر منها:

1. الآلية النفطية وحساب المعونة: أنشئت هذه الآلية في 13 جوان 1974، والهدف منها مساعدة الدول

الأعضاء التي تعاني آثار سلبية نتيجة لاضطرابات في أسعار النفط، أما عن كيفية التسديد فتتم عبر 13 قسط متساوية، يدفع كل واحد منها كل 3 أشهر بعد 4 سنوات من تاريخ السحب.

أما عن حساب المعونة "Le compte de subvention" الذي أنشئ في أوت 1975 بهدف تقديم مساعدات مالية للبلدان الأكثر تضررا، كي تتغلب على الأعباء المترتبة عن استعمال الآلية النفطية وذلك بتقليص أعباء الفوائد المستحقة.³

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 87.

² خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص 59.

³ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 81.

2. التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية:

أنشئ هذا التسهيل في 23 أبريل 1993 لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من إختلالات في ميزان المدفوعات الناتجة عن التحويل من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي، والدول المؤهلة للاستفادة من هذا المورد الائتماني هي الدول الاشتراكية السابقة، وتقوم بتمويلات جذرية للانتقال، فعندما تتقدم الدولة العضو بطلب استخدام موارد تسهيل التحويل النظامي فعلى الصندوق أن يتأكد من أن العضو سوف يشرع بأسرع ما يمكن في اعتماد السياسات المقترحة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

أما عن عملية السحب بموجب هذه الآلية، فتكون على دفعتين نسبة كل منهما 25% من حصة البلد المعني، وعادة ما تكون المدة الفاصلة بينهما 6 أشهر، ويبدأ تسديد القرض بعد 4 سنوات ونصف إلى 10 سنوات. وكان أكبر المبالغ المسحوبة وفق هذه الآلية هو ذلك الذي استفادت منه روسيا على دفعتين والمقدر بـ 2.2 مليار من حقوق السحب الخاصة .

الفرع الثاني: المساعدات الفنية

لقد بدأ الصندوق في تقديم المساعدة الفنية في منتصف الستينات عندما لجأت كثير من البلدان حديثة الاستقلال إلى الصندوق طلباً للمساعدة في ما يخص إنشاء البنوك المركزية والوزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى في الأنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي السابق التحويل من أنظمة التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. ونتيجة لذلك فقد أنشأ الصندوق لجنة خاصة بالمساعدات الفنية، مهمتها تقديم المشورة اللازمة بخصوص جميع جوانب هذه الأخيرة، والتنسيق بينها وبين مختلف الإدارات داخل الصندوق. ويشارك في هذه اللجنة كبار موظفي الصندوق من مختلف الدوائر.¹

ويقدم الصندوق مساعداته في أربعة مجالات وهي:

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته،

- إدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة به ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى تنظيم هيكل البنوك المركزية وتطويرها؛

- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وحسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، وضع الميزانية وإدارة الإنفاق، وإدارة الدين الداخلي والخارجي؛

¹ صالح صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص 66_67.

-إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها؛

-صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها؛

ويقدم صندوق النقد الدولي مساعداته الفنية عن طريق العديد من الإدارات، أهمها:

1. إدارة شؤون النقد والصرف: تختص بتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بإنشاء البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى ، أنظمة الصرف والرقابة عليها، نظم المقاصة وتسوية المدفوعات.
 2. إدارة شؤون المالية العامة: تم إنشاؤها سنة 1964 وتختص بتقديم المساعدات المتعلقة بالسياسة الضريبية وإصلاح إدارة الضرائب، الجمارك، نظم المعاشات و التقاعد وشبكات الضمان الاجتماعي.
 3. إدارة الإحصاءات: تقوم بمساعدة الدول الأعضاء على التقيّد بالمعايير مقبولة دولياً في وضع بياناتها الإحصائية ، والتي على أساسها تتم عملية التقييم والمراقبة .
 4. إدارة شؤون الخزينة: تختص بتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بفتح الحسابات الخاصة بصندوق النقد الدولي، وكيفية ضبطها وأهم المعاملات التي تقوم بها الدول الأعضاء.
 5. إدارة الشؤون القانونية: تختص بتقديم المساعدات المتعلقة بصياغة التشريعات، المراسيم واللوائح القانونية وتكييفها مع المتطلبات الجديدة للتحويلات الاقتصادية.
 6. معهد صندوق النقد الدولي: أنشئ هذا المعهد في سنة 1964، ويقدم مساعداته في مجال السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات بشأنها، إضافة إلى التدريب في ما يخص تقنيات التحليل الاقتصادي، البرمجة المالية والمالية العامة.
 7. معهد فيينا المشترك: يتكامل مع صندوق النقد الدولي في تأمين المساعدات الفنية والتكوينية للمسؤولين والموظفين للدول الأعضاء.
- والجدير بالذكر، أن طبيعة هذه المساعدات تقوم على تجسيد المذهب الرأسمالي بطبيعته الليبرالية، دون الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الحقيقية التي تعاني منها الدول الضعيفة بمعزل عن مصالح الدول المتقدمة.

الفرع الثالث: رقابة الصندوق: ويمارس الصندوق دوره الرقابي والإشرافي بطرق ثلاث هي:

- أولاً: الرقابة القطرية أو الثنائية: وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، ويطلق عليها اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق؛ حيث يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية

وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني، ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف).

ثانياً: الرقابة العالمية: وبموجبها يقوم المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية، وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير التي يعدها خبراء الصندوق مثل "أفاق الاقتصاد العالمي"، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة.

ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق، المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

ثالثاً: الرقابة الإقليمية: بموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بالمجموعات مثل مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق، تم التطرق لأهم المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي؛ حيث كان الانتقال من مرحلة لأخرى نتيجة لفشل المرحلة التي سبقتها، ولم تكن هناك أسس ثابتة لتصحيح ذلك الفشل بشكل يأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الدول.

فخلال عملية التحول في مراحل النظام، تم استحداث مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي (مؤسسات بروتن وودز)، وتم تناول صندوق النقد الدولي لأنه موضوع الدراسة، والذي تسيطر عليه الدول المتقدمة وجعل قراراته وفقا لمصالحها في إدارة النظام النقدي الدولي؛ حيث تملك الدول العشر الأعضاء صاحبة أكبر الحصص بنسبة تقدر بـ 51.4% من مجموع الحصص، في حين باقي الدول والتي تفوق 177 دولة ما نسبته 48.6%. وعليه، فاتخاذ القرار في الصندوق يتم وفقا للقوة الاقتصادية للدول الأعضاء، وهو ما يتنافى مع مبدأ العدل والمساواة ويهمش دور الدول الضعيفة في صناعة القرارات الدولية وحماية مصالحها. ويهدف إدماج هذه الأخيرة في النظام الاقتصادي الدولي، تم فرض برامج الإصلاح الاقتصادي عليها لجعلها تتماشى مع التحولات الدولية، وهو ما سيتم التطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

إصلاحات صندوق النقد الدولي

في الدول النامية

تمهيد:

مع بداية السبعينات انقلبت الأوضاع الدولية بشكل جذري؛ حيث كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد المعاصر، فعلى الصعيد العالمي شهد العالم عدة تطورات، بدايةً باختيار نظام بروتن وودز والاتجاه إلى تعويم أسعار الصرف في معظم دول العالم. كما ظهرت أزمة الفوائض النفطية عام 1973 نتيجة للصدمة البترولية في الدول المنتجة للنفط التي حققت فوائض معتبرة.

أما ردود فعل الدول المتقدمة بالنسبة للصدمة البترولية تمحورت في تخفيض وارداتها من المحروقات والمواد الأولية، أما الدول النامية المنتجة للبترول فقامت بزيادة أسعار البترول بغية تجنب الخطر المحتمل على رصيدها بالعملة الصعبة بالخارج، هذا ما أدى إلى عرض رؤوس الأموال أكبر من الطلب في فترة زمنية ضئيلة، فخلّف ذلك ركوداً في الدول النامية التي عرفت قبل هذه الفترة معدل نمو مرتفع وأصبحت تبحث عن الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي عن طريق الاستدانة الكثيفة؛ حيث كانت الفرصة متاحة بالوضع الوافر الذي كان سائداً في الأسواق المالية فيما يتعلق بمعدل الفائدة للإقراض، وهكذا وقعت الدول النامية في فخ بين زيادة حجم الديون وانخفاض إيراداتها الخارجية.

أمام هذه الوضعية المتأزمة التي لم يسبق لها المثل من قبل، أدت إلى تعزيز دور مؤسسات بروتن وودز التي لم تتمكن من توقع واستدراك هذه الأزمة، فتحول دور صندوق النقد الدولي مع بداية الثمانينات لإدارة أزمة المديونية في الدول النامية وإعادة هيكلة اقتصادياتها الوطنية بما يتناسب مع الاقتصاد الدولي عن طريق خفض من قيمة العملة، تحرير المبادلات الخارجية، تخفيض من النفقات العمومية، الخصخصة وتحرير الأسعار...، الشيء الذي يؤثر على ما سبق الوصول إليه من إنجازات كان يمكن أن تكون القاعدة لتحقيق التنمية الشاملة لهذه الدول، بسبب تهميش أو احتكار القطاعات التي تقوم عليها هذه الاقتصاديات والتي توفر الاكتفاء الذاتي، والاتجاه إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على المنافسة غير المتكافئة بين الدول، وبالتالي القضاء على الإنتاج المحلي وجعل الاقتصاد الوطني مرتبطاً بالأسواق الأجنبية وبالتغيرات التي تتخللها.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى:

- المديونية الخارجية وأثرها على دور صندوق النقد الدولي؛
- برامج الإصلاح الاقتصادي لإدارة أزمة المديونية؛
- النيوليبرالية: الخلفية النظرية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: المديونية الخارجية نقطة تحول في دور صندوق النقد الدولي

بعد انهيار نظام بروتن وودز في 1971 تم اعتماد قاعدة الصرف العائم باتفاق الدول المتقدمة مع صندوق النقد الدولي، كما تم تحرير حركات رؤوس الأموال وحرية السياسات النقدية الوطنية، ففي ظل هذه الفترة عرف النظام النقدي الدولي توترات أدت إلى تأزم الاقتصاد العالمي، وحدث تضارب في المصالح واختلاف في وجهات النظر بين الدول المصنعة حول توسيع مجال حرية التجارة، ونتيجة الركود الاقتصادي الذي تميزت به اقتصاديات الدول الصناعية في فترة السبعينات بسبب عدم وجود فرص مناسبة لاستثمار مواردها، حيث كانت تلجأ البنوك والمؤسسات المالية إلى توجيه الفائض من مواردها نحو تقديم القروض لدول النامية.

ونظرا لظروف التبعية الاقتصادية والتجارية والنقدية، تدهورت معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية لهذه الدول، لأن عوائد صادراتها تتحدد طبقا لاتجاهات تقلبات أسعار صرف العملات، مرفقة بتغيرات أسعار الفائدة وحركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي.

وأمام الشروط القاسية والتعجيزية على القروض التي تقدمها المؤسسات الدولية أدى إلى تعقيد وتأزم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، فقد أدى ارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية إلى امتصاص المبالغ التي تخصصها هذه الدول لخدمة أعباء ديونها الخارجية نسبة هامة من النقد الأجنبي المتأتي من حصيلة الصادرات، وعجزت الكثير من هذه الدول عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية اتجاه الدول والهيئات الدائنة بسبب ضخامة أعباء ديونها الخارجية من ناحية، وبسبب عدم توفر حصيلة كافية من النقد الأجنبي لمواجهة هذه الأعباء من ناحية أخرى.

المطلب الأول: جذور أزمة المديونية الخارجية:

إن ظاهرة تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية هي ظاهرة لم تنفصل عن ظهور وتطور الرأسمالية، ولتفسير التحولات التي طرأت على وضع المديونية الخارجية المستحقة على الدول النامية وتفاقمها يجب أن نبيّن المراحل التاريخية للرأسمالية:

الفرع الأول: مرحلة الرأسمالية المنافسة:

حيث كانت الدول النامية في هذه المرحلة تصدّر المواد الخام والمواد الزراعية نحو الدول الرأسمالية مقابل منتجات استهلاكية مصنعة؛ حيث تمكنت هذه الأخيرة من استغلال جزء كبير من الفائض الاقتصادي المحقق بفضل الشروط اللامتكافئة للتبادل وانخفاض مستوى الأجور، كما أنه كان تحويل الموارد بين الدول النامية والدول الرأسمالية يتم بسهولة.

الفرع الثاني: مرحلة الرأسمالية الاحتكارية:

تتميز بدرجة عالية من تركّز وتمركز لرأسمال، وبسبب توجه معدل الربح إلى الانخفاض تنخفض معه إمكانية استثمار رؤوس الأموال على مستوى الاقتصاديات المتقدمة، ويصبح تصدير رؤوس الأموال خارج أسواقها المحلية كحلا لذلك، متخذاً شكل استثمار خاص بالدول النامية.

ولما كان المناخ الاستثماري بالدول النامية مهياً لاستقبال الاستثمار الخارجي من حيث توافر الثروات الطبيعية وانخفاض مستوى الأجور، أدى إلى ظهور الإمبراطوريات الإمبريالية وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ.

– مشكلة تناقض النمط الإنتاجي الرأسمالي وتصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية:

كان تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج يمثل أهم آليات السيطرة الإمبريالية، والطريقة الأساسية التي ارتكزت عليها الرأسمالية الاحتكارية في نهب الفائض الاقتصادي من الدول المستعمرة. وقد سمح تصدير رؤوس الأموال الفائضة من الدول الرأسمالية لمواجهة مشكلة فائض رؤوس الأموال واتجاه الربح إلى التناقص؛ حيث أصبح الربح في الأسواق الخارجية أعلى مما هو عليه بأسواقها الداخلية، كل هذا أدى إلى التنافس الاحتكاري بين الدول الرأسمالية على مناطق الاستثمار.¹

الفرع الثالث: مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية:

تتميز هذه المرحلة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لخلق وإستعاب الفائض الاقتصادي، من خلال التلاحم بين جهاز الدولة والاحتكارات، وقد برزت خلال هذه الفترة أشكال جديد لمصادر الإقراض وشروط انسيابها وطرق استخدامها، كالقروض الثنائية وقروض متعددة الأطراف، وأصبح انسياب هذه القروض مرتبط بأهداف جديدة لتصدير رؤوس الأموال تتمثل في تأمين المصالح العامة، السياسية، الاقتصادية والعسكرية للبلدان المانحة وتأمين المناخ الاستثماري الذي يضمن تحقيق أعلى ربح ممكن، إن ذلك لا ينفى الأهداف السابقة بل يأتي تدعيماً لزيادة حدة الاستغلال الاقتصادي.²

ولقد تزامنت هذه المرحلة مع اتساع حركات التحرر الوطني خلال الخمسينات والستينات وحصول الكثير من الدول المستعمرة على استقلالها السياسي، كما أضحت عملية الاقتراض مصدراً رئيسياً لهذه الدول لتعبئة مدخراتها

¹ أمال قحاييرة، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005، ص 139.

² رواج عبد الناصر، المديونية الخارجية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2006/2005، ص 15.

المحلية المتدنية وتمويل مختلف المشاريع التنموية التي تتوافق وطبيعة هذه المرحلة، دون أن ترسم لنفسها إستراتيجية تمكنها من دفع مستلزماتها الخارجية.

وطبقت معظم الدول نموذج التصنيع الذي لم يهدف إلى إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية، وإنما استهدف خلق صناعات كمالية تتفق مع التقسيم العالمي للعمل، يخدم مصالح الشركات الأجنبية. كما ساهم في حدوث عجز في موازين المدفوعات ومن ثم تزايد ديونها الخارجية، إضافة إلى إضعاف مستوى الادخار وتأخر النمو في هذه الدول.

الفرع الرابع: مرحلة رأسمالية الإحتكارات الدولية:

ظهرت هذه المرحلة في بداية عقد السبعينات؛ حيث تتم عمليات تدويل لرأسمال المالي من خلال الشركات الدولية واستغلال العالم بشكل جماعي من قبل رأسمال الدولي الموحد، وتبقى القرارات التي تتحكم في توجيه تلك الأموال الدولية في يد مراكز موجودة في مناطق معينة كنيويورك، لندن، طوكيو..... وغير ذلك.¹ في هذه الفترة يدخل النظام الرأسمالي في أزمة هيكلية عميقة أفرزت ظاهرة جديدة لم تكن معروفة في السابق؛ ألا وهي أزمة الكساد التضخمي والتي ساهمت إضافة لعوامل أخرى إلى تعقيد حالة المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: الأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي الدولي وعوامل تطور أزمة المديونية:

إتسمت الفترة بين عامي 1972 و 1973 بانتهاء حقبة ما بعد الحرب، والتي كانت حقبة نمو اقتصادي طويل الأمد،* وعمالة تامة في الدول الصناعية، حقبة مدعومة بإستراتيجيات تدخل فعّال للدولة، وهي إجراءات ومعالجات مستمدّة من النظرية الكثرية، وترتب عليها إدارة نظام التجارة الدولية وسياسات نقدية متعددة الأطراف تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.²

ونتيجة لتدويل رأسمال في الأسواق، واجه النظام الاقتصادي الرأسمالي ضغوط هيكلية من جرّاء عدم التوافق بين النمو في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية.³

¹ قحايرية آمال، مرجع سابق، ص 141.

* حتى أطلق عليه البعض العصر الذهبي للرأسمالية.

² بول هيرست وجراهام طومبسون، مابعد العولمة "الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم" ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد 273، الكويت، 2001، ص 15_16.

³ سالم توفيق النجفي، اقتصاد العولمة "مقاربة اقتصادية للرأسمالية وما بعدها"، دار النفاس، طبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 192.

الفرع الأول: ظاهرة أزمة الكساد التضخمي:

يعرف الكساد التضخمي على أنه تعايش بين ظاهري البطالة والتضخم في آن واحد، وقد برزت هذه الظاهرة التي لم تكن معروفة سابقا ولأول مرة في تاريخ الرأسمالية خلال السبعينات. فمن الناحية النظرية التاريخية ظهور أحدهما يؤدي إلى تراجع الأخرى، فأتثناء مرحلة انخفاض الأسعار ترتفع البطالة بسبب تشوه جزء من الجهاز الإنتاجي والانكماش الاقتصادي؛ غير أنه وبمجرد وصول الأسعار إلى نقطة معينة تبدأ بالارتفاع لتندرج بوجود مرحلة انتعاش اقتصادي، فتتخفف البطالة نظرا لزيادة الطلب على اليد العاملة بفعل زيادة الاستثمار والإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح. هكذا تتناوب ظاهري الكساد والتضخم في النظام الرأسمالي قبل السبعينات؛ حيث تلعب هذه الآلية دور هام في مواجهة التناقض القائم بين الإنتاج والأسواق للتخلص من المخزونات الراكدة.¹

غير أن هذه الآلية لم تعد تجدي؛ حيث واجهت الاقتصاديات المتقدمة انخفاض في معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وفقدت الأسعار فعاليتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية، فلم تعد هناك علاقة بين الأسعار والطلب؛ في حين أنه كان من المفروض في وقت الكساد أن تنخفض مستويات الأسعار لكنها عوض ذلك اتجهت إلى الارتفاع بشكل مستمر. وعليه أصبحت حركة الأسعار مشكلة هيكلية وليست مالية أو نقدية، وفشلت أدوات السياسة الاقتصادية المبنية على النظرية الكنزوية في مواجهة أزمة الكساد التضخمي.²

الفرع الثاني: أزمة أسعار النفط:

على الرغم من أن الدول المنتجة للنفط أوجدت تشكيلا مؤسسيا (الأوبك) لإدارة العرض الذي رافقه زيادة الطلب في السوق العالمية من المنتجات النفطية في مطلع عقد الستينات، إلا أن مشاركتها لم تكن متاحة في سلطة إتخاذ القرار مع شركات النفط الأجنبية خلال العقد المذكور، وبذلك استفادت الاقتصاديات الرأسمالية من الفروقات بين قيمة النفط الحقيقية وأسعاره الاسمية وتحقيق قدر كبير من الفائض الاقتصادي، الشيء الذي لا يعكس الندرة طويلة الأجل التي يتصف بها النفط باعتباره موردا ناضبا، بل تعكس معطيات قصيرة الأجل تنجم عن حالات اللاتوازن بين العرض والطلب لفترة زمنية معينة.³

ذلك ما دفع الدول المنتجة لإعادة تصحيح أسعار النفط سنة 1974 بارتفاع قدرته نسبته 271% مقارنة بالعام الذي قبله لوحدة النفط،* فتشكلت ما تسمى " الصدمة النفطية الأولى".

¹ رواج عبد الناصر، مرجع سابق، ص 16.

² آمال قحايبة، مرجع سابق، ص 143.

³ كولن كامبيل وآخرون، نهاية عصر البترول، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، العدد 308، الكويت، 2004، ص 173.

* وحدة النفط، هي البرميل وتساوي 200 لتر.

ومع نهاية فترة السبعينات وبداية الثمانينات، فقد قَدَّرت الزيادة في أسعار وحدة النفط 180% عام 1979 مقارنة بالصدمة الأولى، وهو ما يسمى "الصدمة النفطية الثانية".¹

فبفعل تبعية الدول النامية للدول الصناعية المتقدمة، والتدهور الحاصل في حجم وقيمة صادرات البلدان النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة مقابل الواردات من السلع الصناعية الواردة من هذه الأخيرة، فلجأت هذه الدول إلى رفع أسعار صادراتها إلى البلدان النامية وخاصة أسعار المواد الغذائية والسلع الوسيطة، ذلك من أجل تعويض خسائرها الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وفي الوقت نفسه تزايدت مدفوعات خدمة الديون وكذلك صعوبات الاقتراض الخارجي.

كما أنه، نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار النفط تجمعت فوائض نقدية ضخمة لدى الدول المصدرة للنفط؛ حيث قامت بتصديرها إلى أسواق النقد الدولية على شكل ودائع أو استثمارات، وفي المقابل قامت البنوك التجارية بإعادة إقراضها للدول النامية التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، مما كان له دور كبير في تعاضم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول.²

إن كل ما سبق، لا تعدّ العوامل الوحيدة التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، بل توجد عوامل أخرى نوردتها فيما يلي:

أولاً: تدهور معدلات التبادل التجاري: إن تدهور شروط التبادل التجاري ما هو إلا مزيج من انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات.³ بعد 1973 شهدت شروط التبادل الدولي في البلدان النامية تحولا خطيرا لصالح الدول الصناعية، وذلك لأن أسعار واردات الدول النامية كانت ترتفع بمعدلات أكبر من الارتفاع في أسعار صادراتها، ويفسر هذا الارتفاع بالتضخم الذي ساد الاقتصاديات الصناعية في تلك الفترة، وهذا أدى إلى تقديم الثروات الوطنية للدول النامية مقابل وارداتها التي تستنزف حصيلة العملات الأجنبية المتأتية من الصادرات. وتشير إحصائيات صندوق النقد الدولي، أن الأسعار الحقيقية للمواد الخام الزراعية والمعدنية والتي تمثل معظم صادرات الدول النامية في 1985 لم تكن فقط أقل من أسعار 1974-1975، بل أقل بحوالي 30% من متوسط أسعار الثلاثين سنة الماضية.⁴

¹ سالم توفيق النحفي، مرجع سابق، ص 194_195.

² علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سابق، ص 228.

³ مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة، ص 29.

⁴ نفس المرجع.

ثانيا: ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية : ونقصد بالفائدة الحقيقية الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم السائد، وتلجأ الدول الصناعية إلى سياسة سعر الفائدة لمواجهة التضخم؛ كما أن سعر الفائدة في الأسواق الدولية يتحدّد على أساس التفاعل بين العرض والطلب. وعليه فإنه من أسباب تفاقم المديونية الارتفاع المستمر في معدلات الفائدة، وبالتالي ارتفاع تكاليف خدمة الدين للدول النامية، هذا الارتفاع دفعها إلى المزيد من الاقتراض. وكان ارتفاع أسعار الفائدة في الفترة 1980-1985 من 8% إلى 20%؛ حيث أنه كلما يزيد معدل الفائدة بـ1% تزداد تكلفة خدمة الدين بحوالي 2 مليار دولار.¹

وخسرت بلدان جنوب آسيا نتيجة ذلك نحو 15.8% من ناتجها المحلي الإجمالي في الفترة 1975 إلى 1981، تليها مجموعة بلدان إفريقيا وجنوب الصحراء باعتبارها الأكثر فقرا في العالم، والتي خسرت 14.5% من ناتجها المحلي الإجمالي، ثم تأتي بعدها بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي بنسبة 10.3%، وأخيرا بلدان شرق آسيا بنسبة 9.4%.² ولاشك أن هذه النسب تمثل موارد هائلة خسرتها هذه البلدان، وهذا يعكس الوضع الصعب الذي تعرضت له خلال هذه الفترة، والذي انعكس سلبا على موازين المدفوعات؛ وبالتالي على طلب التمويل الخارجي وما ينتج عنه من أعباء خدمة الدين.

ثالثا: توسع النشاط الاقراضي للبنوك الأجنبية : نظرا للأرباح الكبيرة المحققة في هذا المجال قفزت الأرباح كنسبة مئوية من إجمالي الأرباح للبنوك الأمريكية من 22% إلى 55% في الفترة من 1970 و 1981، والأرباح المحققة في هذا المجال تفوق الأرباح المحققة في مجال الإنتاج المادي (الصناعة والزراعة). وعلى سبيل المثال، أقرض سيتي بنك الأمريكي "City Banc" حوالي 9.8 مليار دولار وهو ما يعادل 200% من رأسماله.

رابعا: هروب رؤوس الأموال: يعرف هروب رؤوس الأموال "بأنه تدفق رأسمال إلى الخارج مدفوعا برغبة مواطني الدولة في الحصول على أصول مالية، وعوائد خارج نطاق سيطرة السلطات المحلية".³

إن انتشار ظاهرة هروب الأموال من البلدان النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة تعود إلى عوامل مختلفة أهمها: الفساد الإداري، الرشوة، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشجع أصحاب الامتيازات والسلطة على تهريب الأموال إلى الخارج لضمان مستقبلهم في حال تعرضهم لأي انقلاب أو تغيير في نظام الحكم، وبهذا الصدد فإن اقتصاديات البلدان المدينة التي هربت منها هذه الأموال لا تُحرم فقط من عوائدها، وإنما القسم الكبير من تلك

¹ آمال قحايرية، مرجع سابق، ص 149.

² جان كلود برتيليمي، ديون العالم الثالث، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، 1996، ص 24.

³ سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، مرجع سابق، ص 703.

الأموال المهربة والتي أودعت في المصاريف الأجنبية في الخارج، أعيد تدويرها إلى البلدان التي خرجت منها من جديد على شكل قروض.

لقد أدى هروب رؤوس الأموال إلى المراكز المالية الدولية على شكل ودائع مختلفة إلى نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية؛ حيث واجهت البنوك المحلية عجزاً لديها، بينما حدث تراكم للأموال في هذه المراكز وأصبحت تقوم بإقراضها للبلدان النامية بشروط تعسيرية.¹

فحسب البيانات الإحصائية لبنك التسوية الدولية، يؤكد أن الأموال المهربة للخارج خلال الفترة 1974 و1982 إلى إجمالي الديون لبعض الدول كانت 9% للبرازيل، 42% للمكسيك، 65% للأرجنتين، 90% لفرنزويلا، 19% لكوريا الجنوبية و 20% للفلبين.²

كما تقدر قيمة الأموال المهربة من السودان خلال الفترة 1978-1985 بحوالي 19 مليار دولار، ومن مصر بحوالي 4 مليار دولار خلال الفترة 1975-1983، والأردن قرابة 110 مليون دولار، وأندونيسيا 142 مليون دولار.....الخ.³

المطلب الثالث: انفجار أزمة المديونية الخارجية:

في بداية الثمانينات تدهورت الأوضاع المالية للبلدان النامية، وظهرت مؤشرات الأزمة مع أزمة الديون البولونية في سنة 1981، لكن هذه الأزمة كانت حدثاً منعزلاً مثل الأزمة التركية سنة 1978، التي لم تؤد إلى إثارة الجدل حول الوضع الإجمالي للتمويلات الدولية. ولقد بدأت أزمة الديون الحقيقية في أوت 1982 عندما أعلنت البنوك المكسيكية أنها تواجه صعوبات مالية وأنها غير قادرة على تسديد التزاماتها في الدفع، واعتباراً من هذا التاريخ انهارت ثقة المصارف بالصحة المالية للبلدان المدينة الأساسية.

ونظراً لأهمية الاعتمادات الممنوحة لبلدان العالم الثالث أصبحت متانة النظام المصرفي الدولي في خطر، ففي نهاية ديسمبر 1981 كان مجموع ما تدين به المصارف الأمريكية حيال البلدان النامية (عدا الدول المصدرة للنفط) تمثل 221% من أموالها الخاصة، منها 44% للمكسيك و 41% للبرازيل.⁴

¹ آمال قحايبة، مرجع سابق، 152.

² روابح عبد الناصر، مرجع سابق، ص 38.

³ جنوحات فضيلية، إشكالية المديونية الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية، حالة بعض الدول المدينة، مذكرة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2006،

ص 46.

⁴ جان كلود برتيليمي، مرجع سابق، ص 25.

وعليه، فإن الحساب الجاري الذي يتكون من حساب التجارة (X-M) بالإضافة إلى صافي مدفوعات الفائدة للخارج R_F ، يعادل مجموع صافي الادخار للقطاع الخاص (S-I) والقطاع الحكومي (T-G)، ولكي لا تكون زيادة في صافي المديونية الخارجية، ينبغي أن يكون الفائض التجاري كبير بدرجة يكفي لسداد مدفوعات الفائدة للخارج، وهو ما يتطلب وجود صافي ادخار محلي موجب (العام والخاص).
وإن أي شيء يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار بالنسبة للادخار، الإنفاق الحكومي بالنسبة للضرائب، الواردات بالنسبة للصادرات أو زيادة مدفوعات الفائدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة صافي المديونية الخارجية.
والجدير بالذكر، أن كل من هذه العوامل كانت في وضع غير مستحب بالنسبة للدول النامية أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية، حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (1-2): تطور المديونية الخارجية ومدفوعات الدين للدول النامية للفترة 1975-2006

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	1975	1980	1985	1990	1992	1997	1998	1999	2000	2004	2005	2006
إجمالي الدين الخارجي	166.7	658.2	952.3	1518.5	1662.2	1877.6	2006.7	2038.2	2207.0	2896.1	3046.5	3207.3
مدفوعات خدمة الدين	14.5	99.5	136.3	176.3	178.5	306.6	312	347	421.0	436.5	475.2	527.4

المصدر: بالاعتماد على:

1. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، جانفي 2000.
2. علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سابق، ص 220-221.

3. André Dumas, **Op.cit**, p.114

4. IMF, World Economic Outlook, **Globalization, and Inflation**, Statistical Appendix, April 2006, P.260, 266

من خلال الجدول، نلاحظ أن هناك زيادة في كل من إجمالي الديون والخدمات المترتبة عليه.

- فخلال الفترة 1975 و1990 تضاعفت قيمة الديون الخارجية حوالي 09 مرات، أما خدمات الدين تضاعفت بحوالي 12 مرة، وعليه فإن الزيادة في خدمات الديون أكثر من الزيادة في الديون الإجمالية، وهذا بسبب التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الدولية، إضافة أن الدول النامية كانت تواجه صعوبات في الحصول على قروض من مصادر رسمية، لذلك كانت تتجه إلى المصادر الخاصة، والتي تثقل كاهلها بسبب ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض مدة السداد؛
- أما خلال الفترة 1990 و1999 فكانت نسبة الزيادة في الديون حوالي 26%، في حين خدمات الديون تضاعفت مرتين.
- وفيما يخص الفترة 1999-2006 فكانت نسبة الزيادة في الديون حوالي 57%، في حين خدمات الدين زادت بنسبة 52%.

وعليه، فإن الارتفاع في النسب السابقة يدل على أن الدول النامية كانت تعتمد على التمويل الخارجي في حل مشاكلها الاقتصادية، وتقوم بتحويل جزء كبير من ناتجها الوطني إلى الدول الدائنة.

المبحث الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي لإدارة أزمة المديونية الخارجية

إن أزمة المديونية الخارجية الحادة التي انعكست آثارها السلبية على البلدان النامية، قد أصبحت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة وفي آجالها المحددة، مما جعلها عاجزة عن تمويل وارداتها الضرورية، فضلا عن تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، مما جعلها تقف أمام أحد هذه الخيارات:¹

1. أن يتوقف البلد عن دفع ديونه وبالتالي تراكم خدمات الدين؛ غير أن هذا الخيار يترتب عليه فقدان مصداقية الدولة المعنية ويجرمها من الاقتراض مستقبلا، فضلا عن إعلان إفلاسها وإمكانية مصادرة أو بيع أملاكها بالخارج؛

2. تخفيض وارداته والاهتمام بخدمة الدين وهذا صعب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات داخلية؛

3. التوجه لإعادة جدولة الديون وهو الخيار الذي توجهت إليه معظم الدول النامية، والمقصود بإعادة الجدولة إعادة ترتيب الدين الخارجي، وعادة ما يكون بتأجيل مواعيد دفع الدين.² وتسمح للبلد الذي يعاني من نقص مؤقت في العملات الأجنبية حتى يتمكن من تحسين وضعه ميزان المدفوعات، مقابل شروط أهمها:

— أن يتحمل البلد المعني دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادى في طلبات إعادة الجدولة، وتكون هذه الفوائد أكبر من أسعار الفائدة للديون المعاد جدولتها (أي الديون الأصلية)؛

— أن يتعهد البلد المدين بإجراء سلسلة من التغييرات الاقتصادية انطلاقا من توصيات برامج صندوق النقد الدولي.³

¹ قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 145-146.

² نفس المرجع، ص 144.

³ صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999، ص 121.

المطلب الأول: مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي:

تعددت آراء الكثير من الاقتصاديين حول تحديد مفهوم دقيق لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وقد تم استخدام مصطلحات متعددة كعملية "المواءمة الاقتصادية"، "سياسات التكيف الهيكلي"، و"برامج التعديل الهيكلي". وتنطوي هذه المصطلحات على "إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في هيكل الاقتصاد الوطني، على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، وذلك بانتهاج مجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية"¹.

أوهي تلك العملية التي تقوم من خلالها الدول النامية بتطبيق إجراءات معينة لتعديل هيكلها الاقتصادي، وعادة ما يكون ذلك مقابل تمويل من المؤسسات الدولية مشروطة بتطبيق تلك الإجراءات، والتي غالباً ما تتضمن ما يلي:

- تحرير الأسواق والتجارة؛

- تخفيض قيمة العملة؛

- تقليص دور الدولة.

وهذه البرامج أكثر من تقديم حُزم الإنقاذ المالي مقابل هذه الإجراءات، وإنما أصبح على كل دولة أن تتواءم مع نفس النموذج، بصرف النظر عن اختلاف هياكل اقتصادياتها وجذور ثقافتها وطبيعة تكويناتها السياسية.²

كما تعرف: "على أنها إحداث تعديلات معينة في الاقتصاديات النامية والسياسات السائدة فيها، بما يجعلها مهيأة لتسديد ديونها الخارجية وتجاوز العجز في موازين مدفوعاتها، مع توفير الحد الأدنى للمناخ الاستثماري الضروري لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي ضمان قاعدة للتوازن الهيكلي فيما يخص العلاقات بين القطاعين المحلي والخارجي."³

وعليه، يمكن تعريفها أيضاً على أنها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد السواء، وباقتراح من المؤسسات الدولية، بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو مستمر.

المطلب الثاني: مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي:

تمر برامج الإصلاح الاقتصادي بمرحلتين أساسيتين، مرحلة التثبيت الاقتصادي للمدى القصير ومرحلة الإصلاح الهيكلي للمدى الطويل.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 12.

² جودة عبد الخالق، سياسات التكيف الهيكلي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 203.

³ معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجرير، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 121.

الفرع الأول : مرحلة التثبيت الاقتصادي للمدى القصير:

وهي إجراءات يتكفل بها صندوق النقد الدولي، وتهدف أساساً إلى الضغط على الطلب وتقليصه، وذلك بإتباع سياسة تقشفية في الميزانية العمومية، تخفيض قيمة العملة الوطنية والحد من الإصدار النقدي، تحرير الأسعار، وتخفيض الأجور الحقيقية.

وعليه فإن هذه السياسات تهدف إلى:¹

- إعادة التوازن للاقتصاد الكلي في المدى القصير، عادة ما تكون بين سنة وستين؛
- هذه السياسات عادة ما تكون اتفاقية بين الدولة المعنية وصندوق النقد الدول، والتي تقوم بالسحب من شرائح الائتمان العليا، وهذه السياسات تمثل مشروطة الصندوق التي تم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرم مع الدولة المعنية.

إن صندوق النقد الدولي يرى أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان؛ حيث أنها تعيش فوق طاقتها وإمكاناتها، لهذا يجب عليها تقليص هذا الإنفاق وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتقليص الطلب، ومن بين أهم هذه الإجراءات:

1. تقليص الإنفاق العمومي والتخفيف في الميزانية العامة:

ينص برنامج التثبيت الاقتصادي على ضرورة التخفيض في كل أبواب الإنفاق العمومي، وأساساً النفقات الاجتماعية، وكذلك النفقات على الصحة والتعليم، رفع الدعم على أسعار الأدوية، إلغاء العلاج المجاني والتعليم المجاني.... إلخ، مع تخلي الدولة تدريجياً عن مهامها الاجتماعية الأساسية، هذا التخفيض يمس كذلك ميزانية التجهيز والتسيير للقطاع العمومي والإدارات العمومية والخدمات.

كما ينص البرنامج على تخفيض النفقات الاستثمارية، وذلك بالتقليص من عدد المشاريع الاستثمارية للدولة، والتركيز فقط على بعض المشاريع الهادفة، أي التركيز على ما هو ضروري وعلى حد أدنى من استثمارات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

2. تحرير الأسعار ورفع الدعم على المواد الأساسية:

ينص البرنامج على رفع الدعم على السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية الأساسية وتحرير الأسعار، هذا الإجراء الأخير يمس أساساً أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية كالقمح، الحليب، والسكر.. إلخ. وسيكون لهذا الإجراء آثار مباشرة على الأجور الحقيقية والانخفاض في القدرة الشرائية، كما يمس أسعار المواد الأولية والنصف مصنعة

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص39.

ومواد التجهيز التي تستوردها البلدان النامية، والتي تدخل في الإنتاج الصناعي والزراعي وبالتالي إرتفاع في الأسعار الداخلية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية أمام المنتجات المستوردة، كما تسمح إجراءات تحرير التجارة الخارجية بغزو السوق الداخلية، وبالتالي إفلاس العديد من المؤسسات العمومية للبلدان النامية.

3. تخفيض قيمة العملة الوطنية:

حسب خبراء الصندوق أنه من المفروض أن يؤدي هذا الإجراء إلى ارتفاع أسعار المواد التي تستوردها البلدان النامية، الشيء الذي يدفع الحكومات إلى تقليص الواردات والتخفيض من نفقاتها بالعملة الصعبة هذا من جهة، كما سيؤدي هذا الإجراء من جهة أخرى إلى تشجيع صادرات البلدان النامية للحصول على مداخيل أعلى بالعملة الصعبة.

إن هذا الإجراء سيؤدي إلى تخفيض الواردات والرفع من الصادرات، وهو إجراء فعال للضغط على نفقات الدولة وتوجيه المداخيل الناجمة عن ذلك لدفع خدمات الديون. إلا أن الواقع غير ذلك تماماً؛ حيث تعتبر أغلبية البلدان النامية مستورد كبير للمواد الاستهلاكية الغذائية ومواد التجهيز، وبالتالي فهي تخصص جزء هام من ميزانيتها بالعملة الصعبة لذلك. وبالتالي فهذا الإجراء يؤدي إلى الرفع من تكاليف إنتاج منتجات هذه البلدان وتقليص قدراتها التنافسية، وهو الأمر الذي ينعكس على انخفاض في الصادرات وتدمير للطاقت الإنتاجية المحلية.

4. الحد من الإصدار النقدي والضغط على الكتلة النقدية:

هو كذلك من أهم الإجراءات المطلوبة اتخاذها في البلدان المطبقة للبرنامج، ويدخل في عمق النظرية الاقتصادية النقدية؛ حيث أن الإفراط في الإصدار النقدي هو سبب التضخم الذي تعاني منه اقتصاديات البلدان النامية بسبب الإنفاق المفرط في هذه البلدان، وبالتالي سبب العجز في ميزانيتها. لهذا فهذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وتحقيق استقرار في الأسعار، كما يؤدي إلى تقليص العجز في الميزانية العامة.

5. إلغاء الرقابة على أسعار الصرف:

إن هذا إجراء يتبع الإجراءات المتعلقة بتخفيض قيمة العملة الوطنية والحد من الإصدار النقدي، وهو يتضمن التحرير التدريجي للتعامل بالنقد الأجنبي وتوحيد أسعار الصرف. الهدف من هذا الإجراء هو الهبوط بسعر الصرف الرسمي إلى مستوى يقترّب من سعر السوق الموازية، والوصول تدريجياً إلى توحيد الأسعار الداخلية مع أسعار السوق العالمية، هذا

من شأنه منع تسرب النقد الأجنبي للسوق الموازية بحثا عن الربح.¹

6. تحرير سوق العمل وجعلها مرنة:

يفرض صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة والتي تشرع في تطبيق البرنامج ، عدم التدخل في سوق العمل وجعلها حرة تخضع لميكانيزمات العرض والطلب على اليد العاملة، لهذا فهو يقترح الضغط على الأجور الحقيقية وإلغاء العلاقة بين الأجور ومستوى الأسعار، كما يقترح إلغاء الحد الأدنى للأجور، وعدم تدخل الدولة في تعيين الخرجين من الجامعات والمعاهد العليا، بالإضافة إلى الحد من دور النقابات والتقليص من قوانين العمل التي تعرقل السير الحسن لسوق العمل، والهدف من هذا الإجراء هو:²

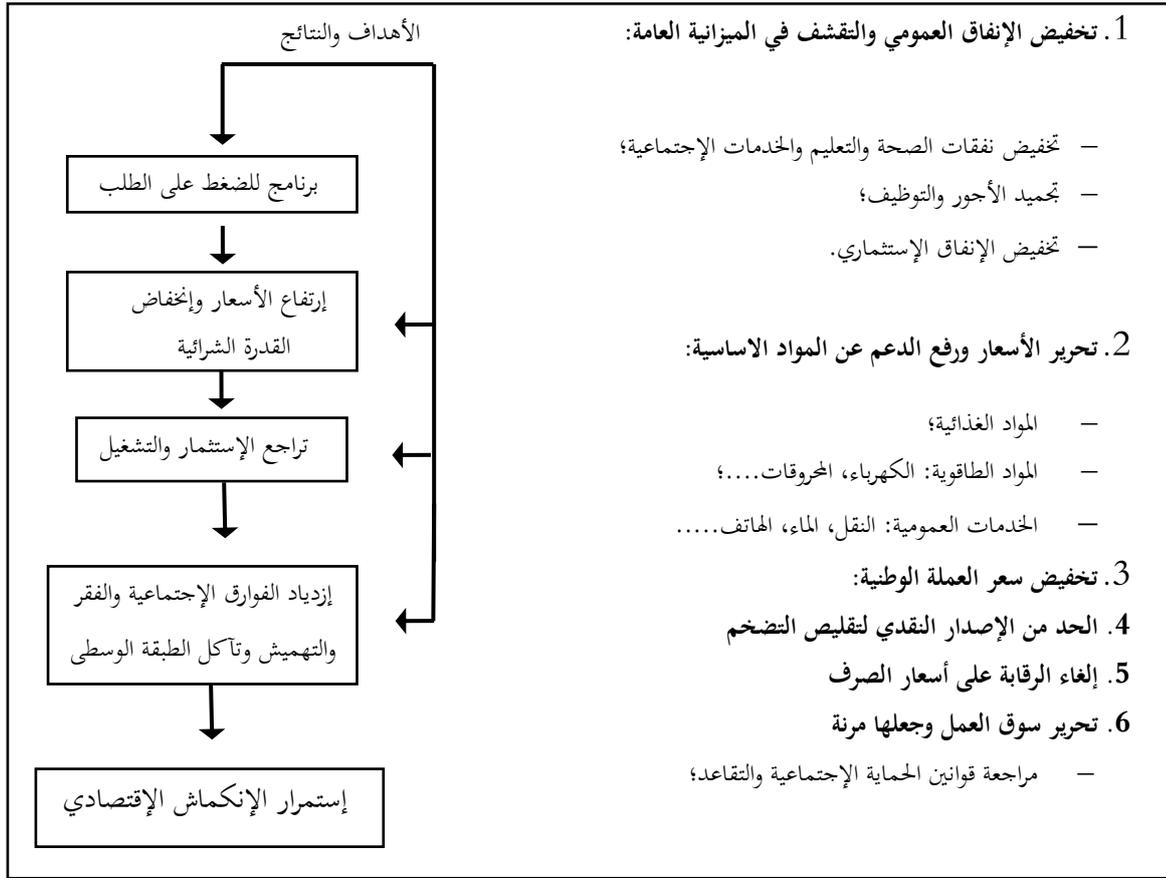
- أولاً العمل على المحافظة على أجور منخفضة في البلدان النامية تسمح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة في هذه البلدان وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية، وبذلك تستعمل اليد العاملة في هذه البلدان كورقة ضغط لتخفيض الأجور في البلدان الرأسمالية المتطورة؛
- ثانياً هدف هذا الإجراء إلى تقليص الطلب؛ حيث سيؤدي المزج بين هذا الإجراء والإجراءات السابقة إلى انخفاض كبير في الأجور الحقيقية وإلى ارتفاع في الأسعار، الأمر الذي يقود إلى انخفاض كبير في القدرة الشرائية وتقلص الطلب الداخلي.

وتجدر الإشارة هنا، أنه في الوقت الذي تطلب فيه المؤسسات الدولية من البلدان النامية تحرير الأسعار لتبلغ نفس مستوى الأسعار الدولية والسوق العالمية، تطلب كذلك من هذه البلدان تخفيض الأجور الحقيقية. وهي سياسة تدخل ضمن أهداف هذه المؤسسات، فتخفيض القدرة الشرائية لفتات واسعة من سكان البلدان النامية هو هدف إستراتيجي يجب تحقيقه لتقليص نفقات هذه البلدان ولتوفير أموال توجه لتسديد الديون هذا من جهة، ومن جهة أخرى توفير عمالة بأجور منخفضة، وعليه فإن كل الإجراءات السابقة كان هدفها تحقيق الانكماش الاقتصادي على مستوى الدول المدينة لزيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها على حساب أهداف التنمية كما يوضحه الشكل التالي:

¹ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 50-51.

² أمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2000/2001، ص 130.

الشكل (2-1): مرحلة التثبيت الاقتصادي للمدى القصير



المصدر: بالاعتماد على:

- 1) أمين شفير، مرجع سابق، ص 135.
- 2) بالناس عبد الله، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2005 ص 139.

من خلال الشكل (2-1)، نلاحظ أن كل الإجراءات السابقة تهدف لتقليص الطلب عن طريق تخفيض الإنفاق العمومي وكل النفقات المرتبطة بذلك، الأجور، الصحة، التعليم والاستثمارات في المجال الاجتماعي بهدف الضغط على الطلب المحلي، إضافة إلى تحرير الأسعار وتخفيض سعر العملة الوطنية، الشيء الذي يجعل أسعار الخدمات العمومية (النقل، الماء والكهرباء...) تخضع للأسواق الخارجية، وهو ما يفوق قدرة المجتمع على الوفاء باحتياجاته ومتطلباته، ومن نتائج ذلك تراجع الاستثمار المحلي والانكماش الاقتصادي.

وعليه، كل الإجراءات السابقة تهدف إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، التوازن في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العمومية، لتحقيق فائض يوجه لتسديد الديون، هي إجراءات غير كافية ولا بد أن تتبع بإجراءات تمس هياكل الإنتاج للبلدان المدينة ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاح الهيكلي للمدى المتوسط والطويل:

أهم ما يُركّز عليه في هذه المرحلة هو اعتماد مجموعة من الإجراءات التي تهدف في المدى المتوسط والطويل إلى زيادة حجم المعروض من السلع الموجهة للتصدير، وإحداث تغييرات جذرية في السياسات تستلزم تخفيض نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي، بالاعتماد على تحقيق فائض في كل المدخرات المحلية وفي الصادرات مقارنة بالواردات. كل هذا عبر إدماج اقتصاديات هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأقلمة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وجعلها تتماشى مع متطلبات اقتصاديات هذا الأخير. وهذه الإجراءات تتمثل فيما يلي:

1. تحرير التجارة الخارجية:

تتضمن إلغاء كل الحواجز الجمركية والقيود المفروضة على المعاملات الخارجية عن طريق مايلي:¹

- تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية، مع رفع كل القيود التي من شأنها عرقلة حركة الواردات؛
- إلغاء كل الأشكال التنظيمية والتشريعية التي من شأنها الحدّ من حرية التجارة الخارجية تدريجياً؛
- إصلاح سياسة التعريفات الجمركية حتى تتناسب مع المعدلات الدولية.

وفي حقيقة الأمر، أن تحرير التجارة في الدول النامية تكمن في أن إشكالية اقتصاديات الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة لتوسيع صادراتها وتصريف فائضها الإنتاجي الذي تعاني منه، وتمكين الدول النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة الصادرات، إضافة أن هذا الإجراء يتماشى وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

2. الخصخصة وتقليص دور القطاع العام:

تعرف الخصخصة بأنها البيع المتعمد بواسطة حكومة دولة ما للممتلكات العامة إلى القطاع الخاص، سواء كانوا أفراد أو شركات خاصة، وسواء كان هذا البيع للمواطنين أو لرعايا الأجانب. وتقوم ظاهرة الخصخصة على مايلي:²

- تحويل الملكية من القطاع العام إلى الخاص، وتخفيض دور الدولة في إدارة المشاريع وملكيته؛
- إحداث تغييرات هيكلية لإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية والخدمات؛
- خلق بيئة للمنافسة الحرة وتعظيم الكفاءة الإنتاجية.

وبالتالي، كلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى الخاص، زاد تحويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى

¹ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 52.

² محمد حبيب الله، الخصخصة وثقافة العاملين، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 02، المجلد 17، عمان، 2001، ص 83.

استخدامات أكثر كفاءة، مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني عن طريق:¹

- تخفيض أعباء ميزانية الدولة المترتبة عن النفقات ذات الطابع الاجتماعي التي يتحملها القطاع العام وتخصيصها في مجالات أكثر إنتاجية؛
- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحملها الدولة؛
- الاستفادة من الإيرادات الضريبية بسبب توسع القطاع الخاص وزيادة إنتاجيته.

هذا الإجراء يمس كذلك خصخصة الأراضي الفلاحية وتسليم عقود الملكية للفلاحين؛ حيث يصبح هؤلاء يخضعون لنفس شروط وظروف عمل المؤسسات الاقتصادية الأخرى كشروط القرض، ظروف الاستيراد والتصدير....، وهذا الإجراء الممزوج بالإجراءات الأخرى المتعلقة برفع الدعم على السلع التجهيزية والمواد الأولية والأسمدة والمبيدات، وكذا ارتفاع أسعار الفائدة على القروض....، تؤدي تدريجياً إلى إفلاس الفلاحين وإفقارهم، الأمر الذي يدفعهم لبيع أراضيهم للملاكين الكبار وتكوّن عدد كبير من الفلاحين الفقراء بدون أرض، والذين يعملون بصفة موسمية، ودون أدنى حد من شروط العمل.

بالإضافة إلى، خصخصة البنوك وتفكيك القوانين المسيّرة للنظام المصرفي الوطني، وهو الأمر الذي يتبعه فقدان التدريجي لرقابة الدولة والبنك المركزي على السياسة النقدية الوطنية، وبذلك تصبح البنوك التجارية المحلية أو الأجنبية يسمح لها الدخول بكل حرية لفتح فروع لها في البلدان النامية، وبالتالي تصبح تلعب دوراً كبيراً في التأثير على السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة.

إن الخصخصة تقود عبر آليات الإصلاح الاقتصادي إلى الاندماج مع النمط الرأسمالي، رغم أن الدول النامية لا تتوفر على ظروف تنافسية متكافئة في السوق الدولية، فتخلي الدولة عن المؤسسات العامة يعني التخلي عن دورها في تحقيق التنمية ورفع الدعم عن المجالات الاجتماعية مثل الصحة، التعليم ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى.²

3. إصلاح هيكل الجباية:

توجد مجموعة من التغييرات الأساسية التي من شأنها أن تغيّر هيكل الجباية باتجاه تحويل الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، وذلك عن طريق:³

- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة، أي بتطبيق ضريبة واحدة على الدخل

¹ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 56-58.

² داود سلوم عبد الحسين الخرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، الكوفة، 2008، ص 37.

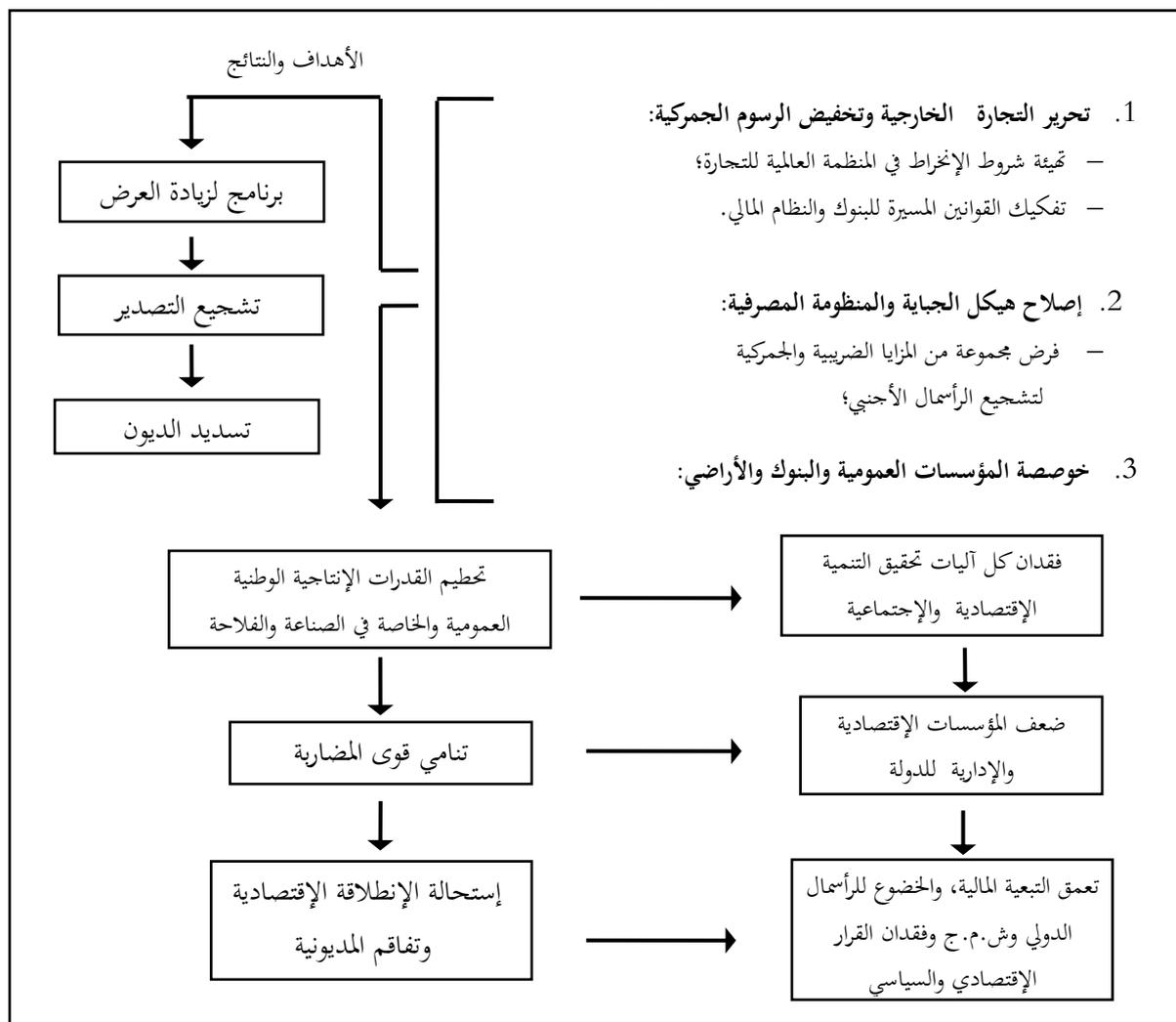
³ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 44.

الإجمالي؛

- رفع معدلات الضرائب على المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- رفع معدلات الضرائب العقارية والأملاك المدنية؛
- التخفيف أو إلغاء بعض رسوم الاستيراد؛
- إلغاء الإعفاءات الجمركية لأنها تشوه جهاز الأسعار.

ويمكن توضيح هذه المرحلة عن طريق الشكل التالي:

الشكل(2-2): مرحلة الإصلاح الهيكلي للمدى المتوسط والطويل .



المصدر: بالاعتماد على:

- (1) أمين شفير، مرجع سابق، ص 141.
- (2) بالوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 140.

من خلال الشكل(2-2)، نلاحظ أن كل الإجراءات السابقة تهدف لزيادة العرض الموجه للتصدير عن طريق تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية وتفكيك القوانين المسيرة للبنوك والنظام المالي، إضافة إلى فرض

مجموعة من المزايا الضريبية والجمركية وخصوصة المؤسسات العمومية بما فيها البنوك والأراضي لتشجيع الرأسمال الأجنبي .

ومن نتائج ذلك، تحطيم القدرات الإنتاجية الذاتية وتنامي قوى المضاربة وبالتالي فقدان كل آليات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضعف المؤسسات الاقتصادية والإدارية للدولة، الشيء الذي يؤثر على مسيرة التنمية في هذه الدول، ويعمق الخضوع للرأسمال الدولي وفقدان القرار الاقتصادي والسياسي.

المطلب الثالث: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي:

هناك إطاران رئيسيان تعتمد عليها برامج الإصلاح الاقتصادي يتمثلان في:

– أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب؛

– الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات.

الفرع الأول: أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب (Approche absorption):

يقصد بالاستيعاب مجموع إنفاق المقيمين في دولة ما على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، أي مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي، كما تعتمد سياسات الإصلاح على فرضية أن الطاقة الإنتاجية للدول النامية تعتبر ثابتة في الأجل القصير، على الرغم من أنها غير مستغلة استغلالاً كاملاً، وبالتالي فالتغير في الإنتاج ومن ثم في الدخل يعتبر محدوداً بناءً على الطاقة الإنتاجية المتاحة.¹

ويعتمد هذا الأسلوب بشكل عام على معادلة التوازن بين العرض والطلب الكلي المستوحاة من الفكر الكينزي؛ حيث أن الإنتاج أو الدخل Y يساوي مجموع الاستهلاك الخاص C والاستثمار المحلي الخاص I والإنفاق الحكومي على السلع والخدمات G وصافي الصادرات $(X-M)$. ويمكن أن نعبر عن ذلك بمعادلة التوازن التالية:

$$Y = C+I+G+X-M$$

M : الواردات من السلع والخدمات و الهبات المستلمة؛

X : الصادرات من السلع والخدمات المدفوعة للخارج ؛

وبعد عزل عناصر التجارة الخارجية نحصل على: $X-M = Y-(C+I+G)$

وإذا اعتبرنا أن: $A = C+I+G$

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 17.

حيث: A هي قدرة المجتمع على امتصاص الإنفاق بغض النظر عن النشاط مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت يمثل الفرق الدخل Y والقدرة على الامتصاص A رصيد الحساب الجاري (CA) والمعبر عنه بالفرق بين الصادرات والواردات ومنه يمكن كتابة كما يلي:

$$CA=X-M = Y-A \dots\dots\dots(1)$$

نلاحظ ما يلي:

– يكون هناك فائض في الحساب الجاري ($X>M$) عندما يتجاوز الإنتاج الطاقة الاستيعابية أو الامتصاص أي أن ($Y > A$) ؛

– ويكون هناك عجز ($X<M$)، عندما يقل الإنتاج عن الطاقة الاستيعابية، أي أن الإنتاج (الدخل الوطني) لا يغطي الطلب الداخلي ($Y < A$)؛

وعلى هذا الأساس من أجل تعديل وضعية ميزان المدفوعات لابد من:

– زيادة الإنتاج الداخلي؛

– تقليص الطلب الإجمالي؛

وهما خياران لا يمكن تجنبهما، وأمام هذه الوضعية الحرجة ولصعوبة زيادة الإنتاج في الدول النامية في الأجل القصير لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وجموده. يتطلب القضاء على العجز في الحساب الجاري سياسات اقتصادية مالية ونقدية انكماشية، يتم من خلالها تخفيض الإنفاق أو الطلب الكلي (الامتصاص) وهي سياسات جانب الطلب، ثم بعد ذلك تطبيق السياسات التي تؤثر على الإنتاج، وهي سياسات جانب العرض والمسمأة بسياسات التصحيح الهيكلية، لأنه من الصعب عمليا وفي الأجل القصير الحصول على ارتفاع ذو معنى للإنتاج الإجمالي.¹

الفرع الثاني: الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات:

باعتبار أن أسلوب الامتصاص اهتم فقط بالحساب الجاري، ولم يأخذ بعين الاعتبار حركة رأسمال، رأى صندوق النقد الدولي ضرورة الاعتماد على مقارنة نقدية، تعدّ مكملة للأسلوب السابق بهدف تحليل أوضاع موازين المدفوعات في الدول المدينة. هذه المقارنة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال موازين المدفوعات والفائض في عرض النقود، وباعتبار أن اختلال ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان، وبما أن السياسة النقدية تلعب دورا رئيسيا في إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، فإن الصندوق يرى أن توازن ميزان المدفوعات لا يتوقف فقط على وضع الحساب الجاري، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بند المعاملات الرأسمالية، ولعل العامل الهام المحدد للتدفقات الرأسمالية من وإلى الخارج هو السياسات المتبعة في الداخل وتلك المتبعة

¹ نفس المرجع، ص 18 - 19.

في الخارج. وتهدف برامج الإصلاح إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الداخل من خلال الموارد التي يقدمها الصندوق للدولة العضو، وتلك التي يحصل عليها من مصادر أخرى بعد الاتفاق مع الصندوق، والتي يجب أن تستخدم في الأجل القصير لإعادة تكوين احتياطات الصرف المستنزفة، أو لتسديد الديون الخارجية قصيرة الأجل.¹ ومن هنا يمكن التوسع في المعادلة (1) لتوضيح الطريقة التي يعمل بها ميزان المدفوعات كقيد على استخدام الموارد بالاقتصاد.²

$$\Delta R = CA + \Delta FI \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

ΔR : تمثل التغير في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي (ومن بينها الاحتياطات الدولية) ؛

ΔFI : تمثل التغير في صافي المديونية الخارجية لجهات غير مصرفية المقيمة.

ومن المعادلتين (1) و(2) نحصل على:

$$\Delta R = Y - A + \Delta FI \dots\dots\dots (3)$$

ومن هنا نلاحظ، أن زيادة الاستيعاب A عن الدخل Y وغير الممول كلياً بالقروض الخارجية يؤدي إلى استنزاف صافي الأصول الأجنبية R ، وباعتبار محدودية مخزون هذه الأصول فإنه يجب تمويل الاستيعاب بهذه الطريقة وبحذر شديد، لأن زوال الاحتياطات يترتب عنه تراكم متأخرات خدمات الديون، وبالتالي استمرار العجز في ميزان المدفوعات. ويقوم النموذج النقدي على مجموعة من الفرضيات:³

– يبدأ التحليل بافتراض أن العرض النقدي في الاقتصاد المفتوح يعمل وفق سعر صرف ثابت، ويعتبر متغيراً

داخلياً يتأثر بالفائض والعجز في ميزان المدفوعات، وبعد هذا الافتراض يورد التحليل المعادلة التالية التي تعبر

عن التغير في عرض النقود على أنه يمثل مجموع التغيرات في مكوناتها المحلية والدولية على الشكل التالي:

$$\Delta M_s = \Delta R + \Delta D \dots\dots\dots (4)$$

حيث:

ΔM_s : التغير في عرض النقود؛

ΔR : التغير في صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطات الأجنبية) ؛

ΔD : التغير في صافي الأصول المحلية (الائتمان المحلي).

¹ بالوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 144.

² عبد الستار عبد الحميد سلمى، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص 64.

³ نفس المرجع، ص 66.

— أما الافتراض الثاني الذي تم استخدامه لتحليل ميزان المدفوعات هو أن هناك توازن في سوق النقد، ولذلك فإن أي تغير في الطلب على النقود M_d يقابله تغير مماثل في عرض النقود (الكتلة النقدية) المعبر عنه بـ M_s ومنه يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$M_d = f(y^+, p^-, r^-, \dots) \dots \dots \dots (5)$$

حيث الطلب على النقود الممثل بـ M_d يتناسب طردياً مع الدخل y وعكسياً مع كل من أسعار الفائدة r ومستوى الأسعار p ، ويفهم من هذه المعادلة أن أي تغير في العملة النقدية هو ناتج عن التغير في الطلب على النقود.

ولما كان الطلب على النقود دالة للتغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات كالدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة ومعدل التضخم المتوقع، فإنه يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$M_d = k \cdot Y \dots \dots \dots (6)$$

K : مقلوب سرعة التداول النقود ؛

Y : الدخل الإجمالي ؛

أي أن التغير في الطلب على النقود يتوقف على العديد من المتغيرات الاقتصادية، ولتوضيح العلاقة بين سوق النقود ووضع ميزان المدفوعات وبالتالي سياسات الإصلاح الاقتصادي، يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\Delta R = \Delta M_s - \Delta D \dots \dots \dots (7)$$

وفي حالة توازن العرض والطلب على النقود يكون:

$$M_s = M_d \dots \dots \dots (8)$$

وتصبح المعادلة (7) في هذه الحالة:

$$\Delta R = \Delta M_d - \Delta D \dots \dots \dots (9)$$

والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\Delta R = f(y^+, p^-, r^-, \dots) - \Delta D \dots \dots \dots (10)$$

وتشير هذه المعادلة إلى أن صافي الأصول الأجنبية R والاحتياطيات الدولية تتأثر عكسياً بالتغير في صافي الإئتمان المحلي ΔD ، مما يعني أن الزيادة في الإئتمان المحلي، خاصة إذا كان أكبر من الزيادة في الطلب على النقود يتبعه إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية بالقيمة نفسها.

ومن هنا، تصرّ سياسات الإصلاح الاقتصادي أنه يجب على الدولة الرغبة في زيادة احتياطياتها الدولية القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق الفائض فيه أن تخفض من معدل النمو السنوي للإئتمان المحلي، خاصة الممنوح للحكومة (تمويل عجز الميزانية العامة للدولة) والقطاع العام إلى سقف معين؛ بحيث يتناسق مع الطلب المتنبأ به

على النقود مع أهداف ميزان المدفوعات. وبالتالي فإن تزايد معدل نمو هذا الائتمان هو المسؤول الرئيسي عن العجز في ميزان المدفوعات.

كما يمكن توسيع هذا الإطار النظري ليتضمن علاقات الدخل والإنفاق ودور تحركات رأسمال، وذلك بالرجوع إلى المعادلة (1) التي توضح الفجوة بين الدخل والاستيعاب:

$$CA=Y- A..... (11)$$

ولدينا من المعادلة (2) السابقة: $\Delta R = CA+\Delta FI$

فنحصل على المعادلة التالية:

$$CA=\Delta R-\Delta FI(12)$$

أي أنه يجب أن يتوافق الحساب الجاري CA مع تغيرات صافي الأصول الأجنبية ΔR للنظام المصرفي (الاحتياطات الدولية) مع تغيرات صافي المديونية الخارجية لجميع الجهات غير المصرفية ΔFI . ونظرا لأن التغير في الاحتياطات الدولية يعادل أيضا الفارق بين التغير في عرض النقود والتغير في الائتمان، فإنه يمكن دمج المعادلتين (7)، (12) كما يلي:

$$CA +\Delta FI =\Delta M_d-\Delta D..... (13)$$

وباستبدال قيمة الحساب الجاري بما يساويه نحصل:

$$Y-A +\Delta FI =\Delta M_s-\Delta D..... (14)$$

يلاحظ من المعادلة (14) أن الاستيعاب A يزيد عن كل من الدخل Y والتغير في صافي المديونية الخارجية ΔFI ، عندما يزيد التغير في الائتمان المحلي ΔD على التغير في عرض النقود ΔM_s (الكتلة النقدية)، وهو ما يزيد من العجز في ميزان المدفوعات، ولذلك يقترح الصندوق ضرورة تقييد الائتمان الممنوح للحكومة وللقطاع العام.

لكن في الواقع أن سياسة تخفيض الائتمان المحلي ستؤدي إلى:¹

- خفض معدل النمو؛

- إزفاء معدل البطالة؛

- هروب رأسمال إلى الخارج واستمرار العجز في ميزان المدفوعات.

أي أن سياسة الصندوق تؤدي إلى حل مشكلة وخلق العديد من المشكلات الأخرى.

¹ عبد الستار عبد الحميد، مرجع سابق، ص 68.

أولاً: إدخال هيكل ميزان المدفوعات في التحليل النقدي: ركز التحليل السابق على التغيرات في صافي الأصول الأجنبية ولم يعين موضع التحسن في ميزان المدفوعات، وفيما إذا كان يحدث من خلال الحساب الجاري أم حساب رأسمال، وإذا حدث داخل الحساب الجاري فهل سيحدث من خلال زيادة الصادرات أم من خلال تخفيض الواردات؟

ولتحليل هيكل ميزان المدفوعات يجب إضافة دالة الطلب على الواردات، ويفترض إرتباط حجم الواردات ايجابية بالدخل الحقيقي فقط، ومنه فالطلب على الواردات هو دالة في الدخل، وتكتب كما يلي:

$$IMV = M Y \dots\dots\dots (15)$$

حيث:

IMV : تمثل الواردات ؛

M : الميل الحدي للواردات ؛

Y : الدخل الحقيقي.

ويمكن حساب قيمة الواردات بضرب حجم الواردات في أسعارها، ونعيد صياغة معادلة ميزان المدفوعات كالتالي¹:

$$\Delta R = X - IM + \Delta FI \dots\dots\dots (16)$$

ΔR : صافي الاحتياطيات الدولية ويعكس وضع ميزان المدفوعات؛

IM : قيمة الواردات من السلع و الخدمات؛

X : قيمة الصادرات من السلع والخدمات

ΔFI : قيمة التغير في المديونية الخارجية للقطاع غير المصرفي.

و بالتالي يمكن تحديد الواردات المستهدفة كما يلي:

$$IM^* = R^* - (\bar{X} + \bar{FI}) \dots\dots\dots (17)$$

حيث:

IM^* : قيمة الواردات المستهدفة؛

R^* : الوضع المستهدف لميزان المدفوعات؛

\bar{X} : قيمة الصادرات المتوقعة؛

\bar{FI} : قيمة التدفقات الصافية لرأسمال (الجهات غير المصرفية) المتوقعة.

ويتضح من المعادلات الثلاث السابقة، أن وضع سقف قصوى على الإئتمان المحلي يتماشى مع الوضع المستهدف لميزان المدفوعات يتوقف على الخطوات التالية:²

¹ Jacques polak, "le modèle monétaire du FMI", Finances et développement, Décembre 1997, p.16-19

² بالناس عبد الله، مرجع سابق، ص 148.

- تحديد هدف لوضع ميزان المدفوعات (حجم الاحتياطيات الدولية الصافية المستهدفة)؛
- تحديد قيمة الصادرات والتدفقات الرأسمالية المتوقعة؛
- التنبؤ بالدخل الحقيقي ووضع هدف للأسعار المحلية؛
- للحصول الزيادة في الطلب على النقود والزيادة في الواردات؛
- إيجاد التغيير في الائتمان المحلي والذي يتماشى مع التغيير المستهدف في صافي الأصول الأجنبية والزيادة المرغوبة في الطلب على النقود؛

- ثم مقارنة قيمة الواردات بحيث يجب أن تتساوى المعادلتين (15) و(17) :

$$IMV = R^* - (X + FI) \dots \dots \dots (18)$$

حتى يكون بالإمكان الحصول على حد أقصى للائتمان المحلي ويتماشى في نفس الوقت مع الوضع المستهدف لميزان المدفوعات.

إذا لم تتحقق المساواة أعلاه يجب إجراء تعديلات في التغييرات المستهدفة في مكونات ميزان المدفوعات أو في الدخل والأسعار.

يُستنتج من كل ما سبق، أن مقارنة الصندوق والتي تربط حجم الائتمان المحلي بالعديد من التوقعات بالنسبة لميزان المدفوعات، الصادرات، التدفقات الرأسمالية الصافية، الدخل الحقيقي، الأسعار المحلية، الطلب على النقود والزيادة في الواردات، يعد من الناحية العملية غاية في الصعوبة، وبالتالي يصعب وضع حدود قصوى حقيقة على الائتمان المحلي، ولذلك فإن الحدود التي يتم وضعها عادة على الائتمان المحلي تكون دائما من أجل خفض الاستيعاب الكلي، بهدف خفض العجز في ميزان المدفوعات وتسديد القروض الخارجية المستحقة للصندوق وباقي الدائنين، مع تجاهل الآثار السلبية التي ستلحق تبعا لذلك بالاقتصاد الوطني.

ثانيا: إدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي : لإدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي لميزان المدفوعات يجب التمييز بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للقطاع العام، وأن يؤخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الميزانية العامة للدولة والاقتراض الخارجي الرسمي من جهة، ونمو الائتمان المحلي من جهة أخرى. ويمكن للسياسة المالية أن تدخل في التحليل من خلال:

$$\Delta FI = \Delta FIP + \Delta Fig \dots \dots \dots (19)$$

حيث:

ΔFI : التغيير في صافي المديونية الخارجية للدول؛

ΔFIP : التغيير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص؛

ΔFIg : التغير في صافي المديونية الخارجية للحكومة.

يتضح من المعادلة (19) أن: التغير في صافي المديونية الخارجية للبلد يساوي إلى مجموع التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص وللحكومة.

و يمكن صياغة معادلة أخرى مشابهة بخصوص الائتمان المحلي:

$$\Delta D = \Delta DP + \Delta Dg \dots\dots\dots(20)$$

حيث:

ΔD : التغير في الائتمان المحلي؛

ΔDP : التغير في الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص؛

ΔDg : التغير في الائتمان المحلي المقدم للحكومة.

ويتضح مما سبق أن العجز في الميزانية العامة للدولة ($G > T$) يمول إما بزيادة الاقتراض الصافي من الخارج أو بزيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي مثلما توضح المعادلة التالية:

$$G - T = Dg + FI \dots\dots\dots (21)$$

حيث:

G : يمثل إجمالي النفقات العامة؛

T : يمثل إجمالي الإيرادات العامة؛

Dg : الائتمان المحلي المقدم للحكومة؛

FI : صافي المديونية الخارجية.

ومن هنا، يجب وضع حد للعجز المالي للحكومة من خلال وضع حدود قصوى على الاقتراض الخارجي وعلى الائتمان المحلي المقدم للحكومة، مع العمل على زيادة الإيرادات العامة وتخفيض النفقات العامة.

في الواقع، أن هذه الإجراءات لها آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، كتخفيض معدل النمو، ارتفاع معدلات

التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، وذلك أنه كان ينبغي التركيز على استعمالات القروض سواء الداخلية

أو الخارجية، عوض التركيز فقط على وضع سقف لذلك، فإذا كانت هذه القروض تمول مشاريع إنتاجية وتساهم

في زيادة الإنتاج الوطني، وتخلق فرصا للعمل، فلا بأس من التوسع في القرض، أما المرفوض اقتصاديا هو الإصدار

النقدي لفترة طويلة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، وما يترتب عن ذلك من مشكلات اقتصادية كارتفاع

معدلات التضخم وتدهور قيمة النقود، كما يمكن للحكومة الاقتراض عن طريق إصدار السندات وبيعها للجمهور،

الشيء الذي يعمل على سحب الفائض من الكتلة النقدية المتداولة، ومنه خفض معدل التضخم، ولعل وجود سوق مالي نشط يساعد كثيرا على ذلك.¹

المبحث الثالث: النيوليبرالية: الخلفية النظرية لبرامج الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاحات الاقتصادية التي يتم فرضها على الدول النامية تتم وفقا لإيديولوجية نظرية سميت بالنيوليبرالية، وهو الاتجاه الجديد للإصلاح الرأسمالي؛ حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور مفهوم الليبرالية، أداؤها وآثارها.

المطلب الأول: تعريف النيوليبرالية وتطورها:

تعرف الليبرالية بأنها مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين السياسي والاقتصادي، وتعود البداية الفعلية لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الساحة الدولية إلى سنة 1971، حينما قام الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون" بإعلان عن وقف عملية مبادلة الدولار بالذهب، لتنتهي مع هذا القرار اتفاقية بروتون وودز. كان هذا هو بداية ميلاد الرأسمالية الجديدة التي تمتعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بحرية الإصدار النقدي والسماح بكسر كل القواعد في الأسواق النقدية والمالية.

كما شهدت هذه المرحلة ظهور نخبة جديدة من المنظرين الاقتصاديين الذين يتمتعون للمدرسة النقدية التي تكونت في جامعة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان* ووصولها لمركز صناعة القرار السياسي:

أولاً: في المملكة المتحدة سنة 1979 بانتصار حزب المحافظين لبريطانيا في الانتخابات، وبالتالي تولي "مارغريت تاتشر" رئاسة الحكومة مع مستشارها "فريدريك فون هايبك"؛

ثانياً: في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 مع الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" ومستشاره "فريدمان"، ويدعو هذا الأخير إلى الفردية والحرية، وأن الرأسمالية والدور الاقتصادي للفرد في نظام السوق هما الضمان الأساسي لهذه الحرية، فهو قليل الثقة في دور الدولة، لذلك يرى ضرورة حصرها في أضيق الحدود،² وقد بدأت "تاتشر" حكمها بتفكيك "النظام الإدماجي البريطاني"³ إذ كان ذلك شرط ضروري لعملية التحديث الاقتصادي،³ والتحول إلى إيديولوجية عالمية جديدة، والتي تقوم على إدارة الرأسمالية على الصعيدين المحلي والعالمي:⁴

¹ نفس المرجع، ص 150.

* ميلتون فريدمان، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 والمعارض الأكبر لنظرية الكينزية للاقتصاد الإنجليزي جون مينارد كينز.

² رضا عبد السلام، إنهار العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 46

** النظام الإدماجي البريطاني، هو نظام يقوم على إدماج المؤسسات السياسية والاقتصادية والنقابة في بنية الدولة، بحيث تكون تحت رعايتها ورقابتها وإشرافها.

³ جون غراي، الفجر الكاذب، أو هام الرأسمالية العالمية، المجلس الأعلى للثقافة، مكتبة الشروق، القاهرة؛ ، 2000، ص 28.

⁴ نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة العولمة وأنواعها، دار عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010، ص 252.

- فعلى الصعيد المحلي يرى هذا التيار، أن الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي لا ينطوي على عيوب أساسية، فهي قادرة على أن تصحح نفسها بنفسها وقادرة على التكيف مع أزماتها وتجاوزها إذا ما روعيت حرية السوق وتحجيم دور الدولة وتدخّلها في النشاط الاقتصادي. كما اعتقد هذا التيار بأن أزمة النظام تكمن في قصور العرض وليس في قصور الطلب، ومن هنا يجب العمل على إنعاش قوى العرض عن طريق توافر الأمان والحرية المطلقة للمستثمرين وزيادة محفزات الاستثمار والإنتاج من خلال تقليل الضرائب، وأن تتخلى الدولة عن جهاز الأسعار وعن أهداف التوظيف الكامل ودولة الرفاه* وكل ما هو مطلوب من الدولة هو أن تلعب دور حارس لهذه القواعد.

أما على الصعيد العالمي، رحب هذا التيار بتعويم أسعار الصرف، إلغاء القيود على موازين المدفوعات والتحويلات الخارجية وبضرورة تشجيع حركات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، مع خلق مناخ ملائم لها في البلاد التي تتجه إليها.

كما تسربت الليبرالية إلى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وأخذت تتعامل مع الدول النامية من منطلق التكييف مع السوق وإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي. وفرض صندوق النقد الدولي نفسه بقوة على الخريطة الاقتصادية العالمية؛ حيث كانت مهمته الرئيسية هي فتح الأسواق المحلية أمام استثمارات الدول المتقدمة، تم ذلك عبر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي فُرضت على دول الجنوب، ومحاوله رفع الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ورأسمال.

المطلب الثاني: أدوات العولمة النيوليبرالية والمؤسسات التي تقوم عليها:

حتى تضمن الولايات المتحدة الأمريكية عولمة انفتاح الأسواق العالمية في مجال التجارة والاستثمار، وكذلك أسواق المال والعمل ضمن آلية السوق وعدم تدخّل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وفسح المجال أمام حرية التجارة الدولية من خلال الأدوات التالية :

- المؤسسات الدولية؛
- الشركات المتعددة الجنسية.

* دولة الرفاه، هو عبارة عن مشروع قائم على فاعلية النظم الإنتاجية الوطنية وتطوير العلاقات التبادلية بينها والتسوية بين رأسمال والعمل، إضافة إلى تقديم الضمانات الاجتماعية، إعانات البطالة ودعم المواد الغذائية، وقد تبنت هذا المشروع دول أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية واليابان.

الفرع الأول: المؤسسات الدولية:

تنطلق برامج الإصلاح الاقتصادي من أصول ليبرالية، تعتمد على مصدرين هما:¹

المصدر الأول: هي تلك الأفكار المحددة في تقرير "بيرسون" أو ما سمي باسم "الشركاء في التنمية"، وخطورة هذا التقرير أنه رسم لأول مرة وبشكل محدد وعلى أساس عالمي، الأسس المطلوب توافرها بالدول المتخلفة في صد تكاملها مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وقد وجدت الأفكار الواردة في هذا التقرير صداها عملياً في كثير من الدول المتخلفة؛ حيث قام **لستر بيرسون*** عام 1969 بناءً على طلب من "روبرت مكنمارا" الرئيس السابق للبنك الدولي بدراسة المناخ الاستثماري المطلوب توفره في الدول النامية لتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية، وكان هدف إعداد التقرير هو إعطاء غطاء أممي له من قبل "الأمم المتحدة" وتقديم مقترحات محددة لرسم إستراتيجية جديدة في السبعينات حول توجه رؤوس الأموال الفائضة في البلدان الرأسمالية، والتي تبحث عن معدلات أعلى للأرباح تفوق تلك الأرباح المحققة في بلدانها. وأكد التقرير بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أمر لاغنى عنه لتلك البلدان، نظراً لما تحمله هذه الاستثمارات من موارد حقيقية وخبرات ونقل للتكنولوجيا، ولكن هذا لا يحصل ما لم توفر البلدان النامية على مناخ استثماري مناسب لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية. وكفي تستفيد من تلك المزايا فقد حدّد التقرير عدة شروط تشكل الوصفة الجديدة لفكرة ليبرالية التكيف، والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:²

- 1) يتعين على الدول المتخلفة، البدء فوراً في تحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمار الخاص، محلياً كان أم أجنبياً وإزالة العوائق التي تقف أمام الاستثمار الخاص؛
- 2) يخص الضمانات التي يطلبها المستثمرون الأجانب لحماية نشاطهم، وهنا يقترح التقرير فكرة اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تؤمن المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحماية، وتكفل لهم تعويضاً ملائماً، وحرية تحويل هذا التعويض إلى الدولة الأم؛
- 3) يتعلق بالحوافز التي على الدول المتخلفة والنامية أن توفرها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، وهنا يشير التقرير إلى "الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدول النامية للاستثمارات الأجنبية؛
- 4) ويختص بكيفية اكتشاف الفرص الاستثمارية بالدول المتخلفة، وضرورة العمل على تنفيذ دراسات اقتصادية حول الإمكانيات المختلفة للاستثمار بهذه الدول؛

¹ منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، دارالأهالي، دمشق، 2001، ص 220 - 221.

* لستر بيرسون، رئيس وزراء كندا سابقاً، والذي ترأس اللجنة الدولية للتنمية يطلب من البنك الدولي، أعد تقريره الشهير لدراسة مشاكل التنمية والاستثمار في البلدان النامية.

² عباس الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق، 2010، ص 75.

5) يتضمن ضرورة إصلاح قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح الاقتصادي للمشروعات الأجنبية والمحلية؛

6) يقضي بضرورة السماح للشركات الأجنبية الاقتراض من أسواق رأسمال محلية؛

7) يتعلق بتصفية القطاع العام.

المصدر الثاني: يتمثل في الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وخطورة هذه الشروط والمبادئ في صدد تعاملها مع الدول المتخلفة، هي أنها أصبحت تعطي لهذه المنظمات حرية التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتخلفة التي تضطر للتعامل معها. وهذا التدخل لم يعد يشمل مسائل ميزان المدفوعات و ضمان حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، بل يتعدى الأمر ليشمل التدخل في رسم كثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مثل السياسات المالية وسياسات التوظيف والاستثمار، سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، والسياسات النقدية والائتمانية والتسعير والأجور والإعانات.....الخ. حيث اجتمعت ثلاثة أطراف كل من حكومة الولايات المتحدة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن وأصدروا ما يسمى "إجماع واشنطن" وهو إجماع إيديولوجي¹ والذي ينص على تقديم نصائح للدول الاشتراكية سابقا لمساعدتها في التحول نحو اقتصاد حرية السوق، وهو يتضمن مجموعة من السياسات والتوصيات، والمبادئ التوجيهية، أهمها:²

- مبدأ حكومة الحد الأدنى، وأقل تدخل ممكن من جانب الدولة؛
- التثبيت الاقتصادي بغرض السيطرة على التضخم؛
- عدم الحرص على تخفيض البطالة، وتجنب العمالة الكاملة؛
- إحلال الواردات؛
- عدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للائحة؛
- دعم حرية الأسواق..الخ.

إن ما سبق، يتعلق بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما منظمة التجارة العالمية فقد نصت المادة 03/ فقرة 05 من قانون التأسيس لها على ما يلي: " بغية تحقيق قدر كبير من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية،

¹ طاهر أحمد كنعان، الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 23.

² جون غراي، مرجع سابق، ص 39-40.

تتعاون المنظمة على نحو مناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالات التابعة له " الشيء الذي يشكل أساساً مهماً للوصول إلى انسجام أكبر في صنع السياسات الاقتصادية العالمية.¹ رغم أن موضوع الدراسة يتعلق بصندوق النقد الدولي فقط، إلا أنه تم التطرق للمؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية، ذلك أن كل هذه الأخير تعمل ضمن إستراتيجية واحدة لإدارة الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: الشركات متعددة الجنسيات:

يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعّالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً".² إن هذه الشركات من أبرز أدوات العولمة النيوليبرالية، ووصفها البعض أنها " محور العولمة والقوة الدافعة لها بلا انقطاع"،³ لما لها من تأثير قوي ومباشر ليس على الدول الضعيفة فحسب، بل على مجمل النشاط الاقتصادي العالمي، والذي يتجه نحو التكتلات والاحتكارات، وتتسم هذه الشركات بأنها لم تعد لها هوية أو جنسية محددة ولا تنتمي لدولة معينة، كما أنها لا تتأثر بسياسات أي دولة من الدول، فهي لا تجد أي صعوبة في نقل سلعتها وخدماتها وإدارتها من بلد لآخر،⁴ وسيطرة هذه الشركات عملياً على الاقتصاد العالمي، إذ أنّ خمس دول الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا تملك 172 شركة من أصل 200 شركة من الشركات العالمية العملاقة.

كما تفوق القوة المالية لهذه الشركات القوة المالية لبعض الدول؛ حيث تساوي المبيعات السنوية لشركة سوني (SONY) الناتج المحلي لمصر، بينما تتجاوز المبيعات السنوية لشركة ا.بي.ام (I.B.M)* مجموع الناتج المحلي لكل من تشلي وكوستريكا، ويساوي دخل شركة كوداك (CODAK) الدخل القومي لدولة بنما. وهذه الشركات أصبحت تتمتع بمكانة دولية هامة، فهي مسؤولة عن أكثر من 60% من التجارة الدولية، وتسيطر على 33% من أصول الإنتاج العالمية، وعلى 75% من الإمكانيات العالمية المخصصة للبحث والتطوير.⁵ وقد بلغ إجمالي إيرادات

¹ نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق، ص 237.

² بول هيرست، وغراهام طومسون، مرجع سابق، ص 76.

³ هانس بيترمان، وهارلد شممان، فخ العولمة "الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس على، المؤسسة الوطنية للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 238، أكتوبر 1998، ص 206.

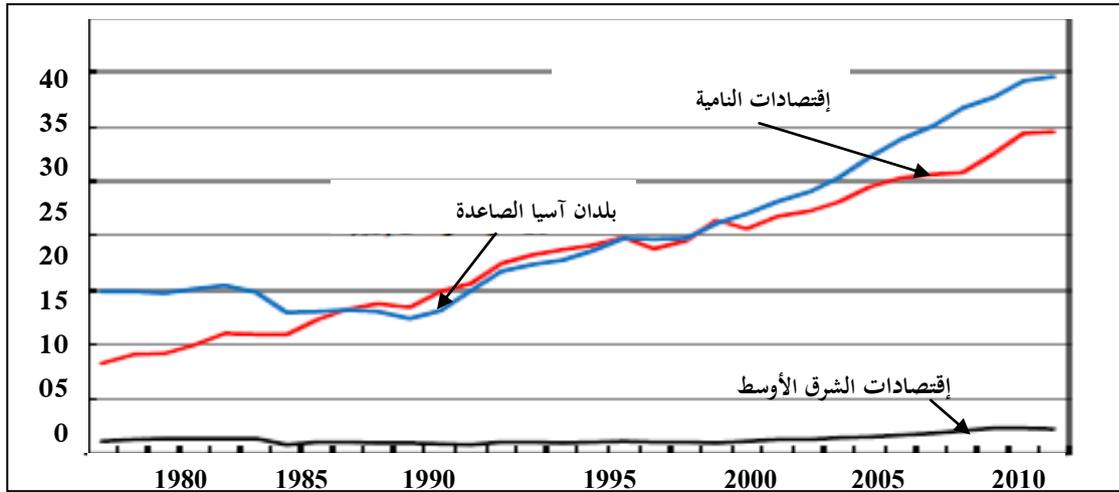
⁴ أحمد محمد الجيوسي، آثار العولمة في الرفاهية، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 73.

* I.B.M: International Business Machines.

⁵ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن 2008، ص 79.

500 شركة متعددة الجنسية في العالم عام 2000 ما يقارب 15 تريليون دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم أجمع 30 تريليون دولار، منها 6 تريليون دولار لبلدان العالم الثالث.¹ إن الأرقام السابقة تبين مدى احتكار هذه الشركات لجزء كبير من الاقتصاد العالمي، وتهميش الدول النامية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وجعلها مصدر للموارد الأولية وسوقاً لتصريف المنتجات التامة. هذا ما جعل هذه الدول تعتمد على جزء كبير من مواردها الطبيعية، فهي تشكل تقريبا معظم صادراتها، وبالتالي فهي لا تشارك في العولمة كما يبينه الشكل التالي:

الشكل (2-3): الصادرات السلعية غير النفطية كنسبة من الصادرات العالمية.



المصدر: صندوق النقد الدولي، التحول الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2011

على الموقع www.fmi.org/publications تاريخ الإطلاع: 2011/06/07.

من خلال الشكل (2-3)، نلاحظ أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اقتصاديات التي لا تشارك في العولمة، فهي تتلقي أقل من 2% من الاستثمار الأجنبي المباشر وتشكل نسبة أقل من 2% من صادرات العالم، وإفريقيا وجنوب الصحراء هي الإقليم الوحيد الذي انخفض فيها نصيب الفرد من الدخل؛ حيث أصبح أقل مما كان عليه سنة 1956 مع الاستمرار في الانخفاض.²

وتجدر الإشارة، أن سياسات وبرامج الإصلاح التي يروج لها من قبل المؤسسات الدولية تعرضت لنقد شديد، من خلال النتائج التي وصل إليها الاقتصاد العالمي، ولعل من أهم من وجه النقد من داخل تلك المؤسسات هو جوزيف

¹ نفس المرجع، ص 200.

² ليستر ثورو، النظام الاقتصادي الجديد "الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة"، ترجمة فايزة الحكيم، أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 48.

المطلب الثالث: آثار العولمة النيوليبرالية :

لقد أفرزت ظاهرة العولمة الليبرالية الجديدة تطورات خطيرة على المستوى العالمي، وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، وأصبح النظام الحالي يقوم على مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى. فتوافر المصالح أو البحث عنها يقتضى نقل كل مجالات التنافس والصراعات إلى الميدان الاقتصادي، وهو الميدان الذي لن تستطيع أي قوة أن تستفرد به في ظل التحولات التي نشهدها.

أولا: تركز الثروة واتساع الهوة بين الدول:

– حيث كانت الفجوة بين 5/1 سكان العالم الأغنى و5/1 الأفقر 03 مرات سنة 1820، 11 مرة سنة 1913، 30 مرة 1970، 60 مرة 1990 و86 مرة سنة 2000.¹

– أغنى 20% من سكان العالم يعيشون في الدول ذات الدخل المرتفع، ويحصلون على 86% من الدخل الإجمالي العالمي، في حين يحصل 60% الذين في الوسط على 13% من الدخل العالمي، ولا يبقى لـ 20% الذين في القاع سوى 1% .

– يسيطر 20% من سكان العالم على 82% من التجارة العالمية، وما نسبته 68% من الاستثمار الأجنبي المباشر.²

– يعادل دخل 385 أغنى أفراد العالم دخول 45% من إجمالي سكان العالم، أي 2.3 بليون نسمة. كما أن إجمالي الدخل العالمي بلغ 2002 حوالي 31 تريليون دولار 73% منه للدول الصناعية، منها 32% لولايات المتحدة، و25% للاتحاد الأوروبي، 16% لليابان، و27% الباقية منها 6% للدول المتقدمة نسبيا (تايوان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا....)، 21% للدول النامية التي تظم بعض الدول البترولية مثل الكويت.³

إن التفاوت في الدخل لا يقتصر بين الدول النامية والمتقدمة فقط، بل بين هذه الأخيرة كذلك، ففي سنة 1991 كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في فرنسا يقل بـ 1000 دولار عن نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت كل من ألمانيا وإيطاليا أقل بـ 2000 دولار، وبريطانيا أقل بـ 5000 دولار. وبعد 10 سنوات في 2001 كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في فرنسا أقل بـ 13000 دولار، وفي ألمانيا أقل بـ 12000 دولار، وفي إيطاليا أقل بـ 16000 دولار، وفي بريطانيا أقل بـ 11000.⁴

¹ أسعد ملي، العولمة بين التكيف والممانعة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد 02، 2007، ص 128.

² عباس صلاح، العولمة وأثارها على البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 87.

³ ليستر ثورو، مرجع سابق، ص 15.

⁴ Health and Living Standards: Http:// www.euromonitor.com, 01/06/2011.

ثانيا: انتشار الفقر والبطالة:

- إن الفقر المتفشى أصبح سمة محددة لكل الدول النامية، فقد ازداد عدد الناس الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل من 1.17 بليون نسمة في سنة 1987 إلى 1.19 بليون نسمة سنة 1998، و 2.3 بليون نسمة سنة 2008.¹ حتى الدول الصناعية ذاتها تعاني من مشاكل الفقر؛ حيث يوجد في الإتحاد الأوروبي قرابة 50 مليون فقير، و في الولايات المتحدة 60 مليون فقير، في حين يملك 1% من سكان هذه الأخيرة 39% من الثروة.²

- خلال كل سنتين يموت من سكان الأرض ما يعادل ما قتل خلال 11 سنة من الحروب العالمية بسبب الفقر ونقص الرعاية الصحية.³

وحسب تقرير العمل العالمي 2005، أن ارتفاع معدلات الفقر يعود إلى تزايد معدلات البطالة؛ حيث قارب عدد العاطلون في العالم 200 مليون عاطل غالبيتهم من الشباب، وتحديدًا في الدول النامية⁴، كما ارتفعت سنة 2010 إلى 205 مليون عاطل.⁵

ثالثا: اتساع الهوة التكنولوجية:

تتخلف الدول النامية كذلك من حيث الموارد المخصصة للبحث العلمي؛ حيث يبلغ متوسط مالدى الدول الصناعية من علماء 4.1 بالألف من عدد السكان، في حين أن هذه النسبة في الدول النامية لم تتجاوز 0.4 بالألف.

¹ أسعد ملي، مرجع سابق، ص 141.

² رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 106.

³ أسعد ملي، مرجع سابق، ص 137.

⁴ منظمة العمل الدولية، تقرير العمل العالمي، 2005، ص 56.

⁵ Bureau international du travail, **Tendances mondiales de L'emploi," Le déficit d'une reprise de l'emploi"**, Bureau international du travail (BIT), 2011, p.09

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه حول إصلاحات الصندوق في الدول النامية، والتي تقوم على تقليص دور الدولة أمام القطاع الخاص، وتحرير التجارة وفتح الأسواق في كافة المجالات، من شأنها إلحاق الضرر بالتنمية. فليس منطقيًا تحرير التجارة في الدول النامية ما لم تتمكن بعد من تطوير هياكلها الاقتصادية وبنيتها المؤسسية بصورة يجعلها قادرة على المنافسة.

هذا التحرير السابق لأوانه بفتح الأسواق أمام منتجات الدول المتقدمة، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية، فالتحرير المطلوب لا يقتصر على مجرد فتح الاقتصاد وإلغاء الحماية، بل يمتد إلى إلغاء أي دعم للصناعات المحلية وتشويه القطاعات الوطنية.

إن الحقائق التاريخية، تشير أن التنمية في الدول المتقدمة لم تحدث على أساس السياسات والمؤسسات التي جاء بها الليبراليون الجدد أو يفرضونها عليها، بل قامت التنمية وجرى التصنيع من خلال الحماية، ولم تكف عن الحماية حتى بعد أن أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وتزال إلى وقتنا هذا تقوم بعرقلة دخول منتجات الدول النامية المنافسة لأسواقها الداخلية.

وعليه، فإن برامج الإصلاح التي طبقت في الدول النامية أثرت على تحقيق التنمية فيها؛ حيث كان الهدف هو إعطاء الأولوية لتحقيق التوازنات على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى حساب الأهداف الأولية للتنمية.

الفصل الثالث

التنمية المستدامة وإصلاحات

صندوق النقد الدولي

تمهيد:

لقد أدى إدخال البعد البيئي في المجال الاقتصادي إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية، من مجرد استغلال الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجيات الإنسانية المتعددة والمتحددة إلى مفهوم التنمية المستدامة، والتي تهتم بالعلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي الذي يعيش فيه، مع اعتبار أن إشباع حاجيات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء بالتزاماتها.

وتُعد التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات الحاضرة خاصة النامية منها، لاسيما في ظل تنامي واتساع الفجوة بين هذه الاقتصاديات والاقتصاديات المتقدمة، بسبب السياسات الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات الدولية عليها، هذه السياسات التي تهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية للدول النامية أقصى استغلال، إضافة إلى آثار أخرى اقتصادية، اجتماعية وسياسية تهدف لإبقاء هذه الدول تابعة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما يتناقض مع مبادئ التنمية المستدامة (الاندماج، الفعالية والمساواة).

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى:

- التنمية المستدامة، تطورها، مفهومها ومبادئها؛
- آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية؛
- إصلاحات الكفيلة لتحقيق نظام نقدي عادل ومستدام.

المبحث الأول: مدخل نظري للتنمية المستدامة

كان مفهوم التنمية مرتبط أساساً بالنمو الاقتصادي ويمدى فاعلية البرامج والخطط التنموية، لكن بعد الأخذ بمفهوم التنمية الشاملة المستدامة أصبح الأمر يتعدى ذلك، على اعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على تحولات أساسية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وحتى السياسية، من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية على أساس العدل والمساواة.

ويتناول هذا المبحث الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة، من خلال التطرق إلى تطور الفكر التنموي لبروز هذا المفهوم، ومختلف أبعاده ومبادئه ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

سيتم التطرق في هذا المطلب للتطور التاريخي للتنمية المستدامة، بداية من النمو إلى التنمية ثم إلى التنمية المستدامة.

الفرع الأول: التنمية من النمو إلى الاستدامة:

لقد مرّ النموذج التنموي بأربعة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي (امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات)، وأهم ما يميز التوجه التنموي في هذه المرحلة هو الاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة مستويات الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

وعليه، فإن النمو الاقتصادي يشير إلى أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يكفل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي¹، بالإضافة أنه يجب أن تتوفر بعض الشروط وهي:²

— إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد يجب أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية، أي الزيادة في النمو أكبر من الزيادة في عدد السكان؛

— إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد يجب أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة عرضية.

إضافة إلى ذلك، إن النمو يتمثل في زيادة الكمية التي يحصل عليها الفرد من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وليس بنوعيتها، كما أنه لا يهتم بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع.

إن النمو في أي مجتمع يمر بخمسة مراحل محددة ومتتابعة حدّها "والت روستو" وهي:³

¹ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 18.

² محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000، ص 54.

³ حلمي شحادة محمد يوسف، إدارة التنمية، دار المناهج للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 32-36.

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** والذي يغلب فيه الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية، سيادة الأعراف والتقاليد الاجتماعية وسيطرة الطبقة الإقطاعية، كما أن تطور هذا المجتمع يكون ببطء شديد.
2. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تعتبر مرحلة انتقالية يستعد فيها المجتمع للتخلص من مرحلته التقليدية مع توفر شروط اقتصادية، اجتماعية وسياسية معينة، فيتحول المجتمع من نظام اقتصادي زراعي متخلف إلى معاملات اقتصاد السوق. كما يشترط "روستو" ضرورة انخفاض معدل المواليد وظهور طبقة واعية تعمل على ضرورة التغيير، وبناء مجتمع حديث مستعد لمواجهة التطورات الكبيرة.
3. **مرحلة الانطلاق:** يتم في هذه المرحلة القضاء على القوى التي تعترض عملية النمو وتعبئة طاقات المجتمع وزيادة الادخار والاستثمار عند الأفراد؛ حيث يشترط "روستو" أن يكون من 10% - 15% من صافي الدخل القومي، حتى يتم تنمية بعض القطاعات الصناعية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وتستمر هذه المرحلة من 20 إلى 30 سنة.
4. **مرحلة النضج:** تتميز هذه المرحلة بزيادة معدل الاستثمار من 10% - 20% من الدخل القومي؛ بحيث تصبح الزيادة في معدل الإنتاج تفوق نسبة الزيادة في السكان، كما يبدأ الاقتصاد بالازدهار في مجال التجارة الخارجية، وتستمر هذه المرحلة 40 سنة تقريباً.
5. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** هنا يتم انتقال النشاط الاقتصادي إلى قطاع الخدمات وإنتاج السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية وصناعة التكنولوجيا المتقدمة، وتقل نسبة اليد العاملة في القطاعين الزراعي والصناعي التقليدي، كما يكون هناك ارتفاع كبير في متوسط دخل الفرد وتوفير الخدمات الاجتماعية والترفيه.

المرحلة الثانية: التنمية وفكرة التوزيع (من نهاية الستينات إلى بداية السبعينات) تغيّر مفهوم التنمية من تركيزه على الجانب الاقتصادي فقط إلى اهتمامه بالجانب الاجتماعي من خلال مكافحة مشاكل الفقر، البطالة واللامساواة في التوزيع، وتُعرف التنمية في هذه المرحلة على أنها : مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ترافقها زيادة مستمر لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين الطبقات المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات)، في هذه المرحلة تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من المجالات الاجتماعية والثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافي في المجتمع وترقية الإنسان، بالإضافة إلى استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي تهتم بدعم قدرات الفرد وتحسين مستوى معيشتهم. وتعرف التنمية في هذه المرحلة على أنها:

عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد التحولات الهيكلية التي تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، ويؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، كما يعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، لضمان الأمن الفردي والاجتماعي.

المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة (من نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا) إضافة إلى الجوانب السابقة يتم إضافة الجانب البيئي بسبب مشاكل تغير المناخ والمخاطر البيئية التي تهدد أشكال الحياة على سطح الكرة الأرضية.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة :

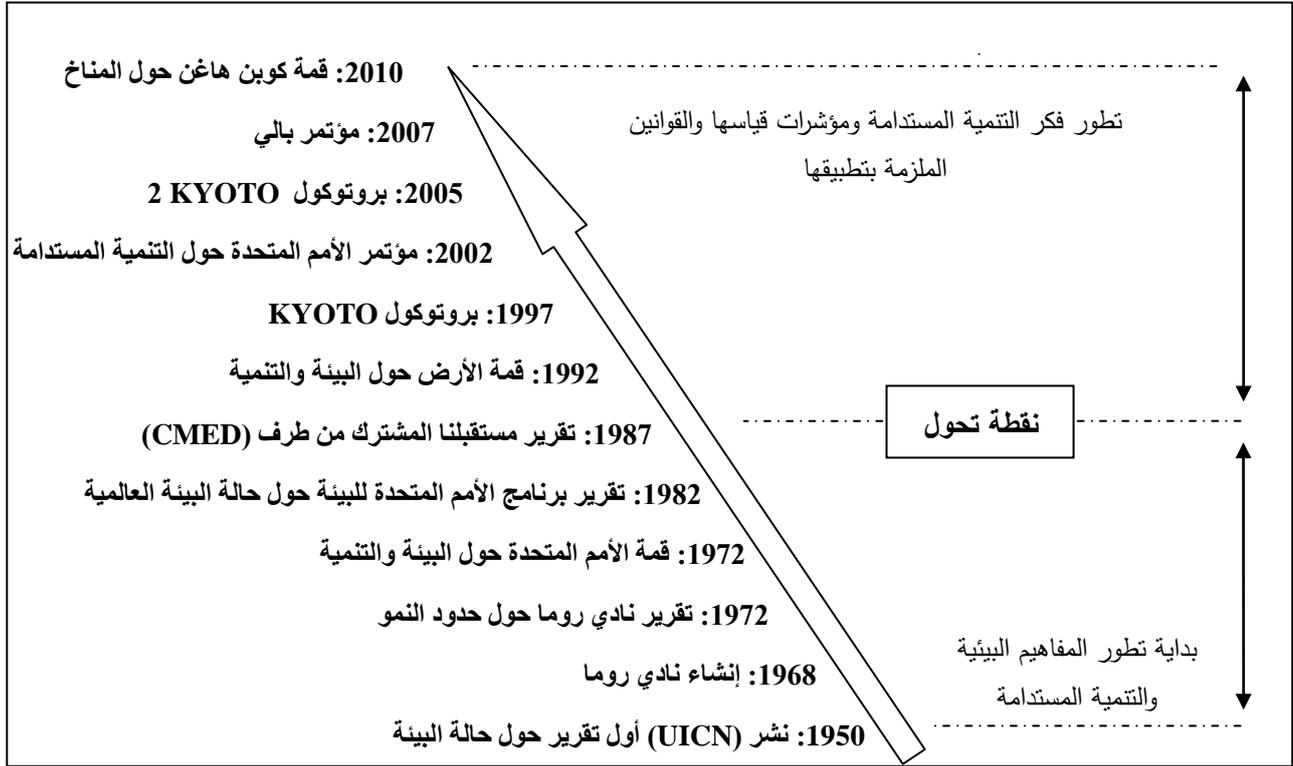
لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته كنموذج تنموي جديد، بل كان نتاج جدال طويل بداية من مجرد أفكار ومفاهيم إلى أهداف ومبادئ واجبة التطبيق، فمنذ السبعينات من القرن الماضي كانت هناك مؤشرات تدل على أنه يجب التغيير في منهج التنمية بالشكل الذي يتماشى مع حاجات الإنسان وتطلعاته، وكذلك محيط البيئة الذي حوله.¹

والتنمية المستدامة تطورت تاريخيا نتيجة للقصور في مفاهيم التنمية السابقة، ونتيجة للتدهور البيئي الذي عرفته الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية غير المسؤولة والاستعمال المفرط للموارد الطبيعية، وبالتالي عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات التي عُنت بالبيئة وبكيفية تحسين النشاطات الاقتصادية بشكل يتماشى مع متطلبات الاستدامة.

وفيما يلي يتم عرض أهم المحطات التاريخية للتنمية المستدامة:

¹ سحر قدور الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2007، ص 22.

الشكل رقم (3-1): التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة حسب أهم التواريخ المفتاحية.



المصدر: بالاعتماد على:

- 1) Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Le Développement Durable Enjeux Politiques Économiques et Sociaux**, La documentation française, IRD Edition, Paris 2005, p. 45
- 2) Alain Jounot, **100 Questions pour comprendre et agir le développement durable**, Afnor, France, 2004, p. 13

1. الفترة من 1950-1987 :

في هذه الفترة تم الاهتمام بالمسائل البيئية وبداية تبلور الفكر المفاهيمي للتنمية المستدامة كما يلي:

- **1950**: نشر الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة **UICN** " l'Union internationale pour la conservation de la nature " وهي منظمة عالمية أنشئت سنة **1948** ومقرها بسويسرا أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة وضعية البيئة في العالم، وقد أُعتبر هذا التقرير الرائد خلال تلك الفترة، في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.¹
- **1968**: تم إنشاء نادي روما ونادى هذا الأخير إلى ضرورة إجراء أبحاث تخصّ مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.²

¹ Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Op.cit**, p. 45

² محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 294.

• **1972**: نادي روما ينشر تقريراً مفصلاً بعنوان "The First Global Revolution" حول تطور المجتمع الإنساني وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الطبيعية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100.

ومن أهم النتائج التي خرج بها هذا التقرير من هو: أنه سوف يحدث خلل كبير خلال القرن 21 بسبب التلوث البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير عقلائي لا يخدم مصالح الأجيال المستقبلية،¹ كما تم نشر دراسة بعنوان "حدود النمو"، والتي تضمنت نموذجاً رياضياً لدراسة خمسة (05) متغيرات أساسية بارزة وهي: استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية وتدهور البيئة؛ حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمس وأثرها على كوكب الأرض وذلك لمدة ثلاثين سنة القادمة، وتوصلت إلى أنه مع استمرار الوضع التنموي في العالم بنفس الأنماط السائدة، فإن ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمن إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية.

• **جويلية 1972** من نفس السنة تم انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، تم فيها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وضرورة الترابط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وقد تم خلالها الانتهاء من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUC) المكمل لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، وحضر هذا المؤتمر 115 دولة، وتناول شؤون الأرض والتنبيه للأخطار التي تهدد البيئة وضرورة الاهتمام بها.

• **1980**: أُستعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة من طرف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN)، وهذا من خلال تقريره حول الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة.²

• **1982**: يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً حول حالة البيئة العالمية مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف من الأنواع النباتية والحيوانية في طريقها إلى الانقراض، وأن هناك الكثير من الكائنات قد اختفت نهائياً نتيجة للتدهور البيئي والتلوث العالمي الذي صاحب الثورة الصناعية، كما أشار التقرير إلى أن الأنشطة البشرية قد أطلقت خلال سنة 1981 في الهواء ما يقارب 990 مليون طن من أكسيد الكبريت، و 68 مليون طن من أكسيد النتروجين، و 177 مليون طن من أكسيد الكربون من عدة مصادر صناعية.

• **1983**: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMEC)

"Commission Mondiale pour L'environnement et le Développement"، تتكون هذه

¹ J. Ernult et A. Ashta, **Développement Durable, Responsabilité Sociétale de L'Entreprise, Théorie Des Parties Prenantes : Évolution et Perspectives**, Cahiers du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007, p. 6

² Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Op.cit**, p. 45

اللجنة من مجموعة من الشخصيات السياسية لمختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعُينت رئيسة وزراء النرويج "Harlem Brundtland" رئيسة لهذه اللجنة.¹

• 27 أبريل 1987 : قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED) التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"؛ حيث تطرق إلى التنمية المستدامة بشكل مفصل، وتم خلاله بلورة أول تعريف دقيق لها، وأكد التقرير أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية بالشكل الحالي ما لم تكن هذه التنمية قابلة للاستمرار من دون ضرر بيئي، وأدركت هذه اللجنة أن هناك حاجة ماسة لتغيير مفهوم التنمية، لذلك أشارت رئيسة وزراء النرويج "Brundtland" باعتبارها رئيسة للجنة العالمية للبيئة والتنمية، إلى مخاطر مشاكل البيئة العالمية المتفاقمة من عام لآخر نتيجة للنشاطات البشرية غير المسؤولة، وكذلك نبهت إلى ضرورة محاربة كافة أشكال الفقر في العالم والمشاكل الأخرى المتعلقة بشتى مجالات التنمية من الإنتاج والاستهلاك، ولهذا يعد تقرير "Brundtland" نقطة التحول الأساسية لبلورة المفهوم المحدد والدقيق للتنمية المستدامة.²

2. الفترة ما بعد 1987:

تُوّجت محصلة العمل الدولي خلال السبعينات والثمانينات بشأن العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية وبرز التنمية المستدامة كمفهوم ونموذج مؤسس وصريح، بعد ذلك عُقد العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية وبدأت مختلف الأطراف السياسية والاقتصادية تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية.

• 14-13 جوان 1992 : انعقاد قمة الأرض الأولى برعاية الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (CNUED)

" La Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le Développement " بريوديجانيرو بالبرازيل،³ وحضرها أكثر من 4000 شخص، و108 رئيس دولة، وشاركت فيه 172 دولة من معظم أنحاء العالم. وتم فيه صياغة إستراتيجيات وتدابير للحد من أثار التدهور البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا.⁴ وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة نتائج مهمة؛ حيث تم وضع معاهدات للحد من التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك تم الإعلان عن ميلاد ما سمي "بميثاق الأرض" الذي يحدد المبادئ التي يجب على شعوب العالم الالتزام بها في العلاقات فيما بينها من جهة، ومع البيئة العالمية من جهة أخرى، كما تم صياغة ما يعرف بجدول أعمال القرن "الأجندة 21" وهي وثيقة تتكون من أربعين فصلا وتحتوي على أكثر من 2500 توصية، ترسم

¹ Ibid, p. 30

² Farid Badache, **le Développement Durable Tout Simplement**, Edition Eyrolles, Paris, 2008, p. 09

³ Octave Gélinier et d'autres, **Développement Durable Pour une entreprise compétitive et responsable**, 3^{ème} édition, Esf Editeur, Cegos, France, 2005, P.31

⁴ Catherine Aubertin et Franck Dominique Vivie, **Op.cit**, P.31

برنامجاً للعمل البيئي في القرن 21، وهدفها إرشاد الحكومات والدول إلى محاربة كافة أشكال الفقر، والحدّ من الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، ووضع سياسات بيئية تفي بمتطلبات الاستدامة من مختلف جوانبها، والوثيقة تغطي مسائل التلوث وسياسة الطاقة والتنمية. كما تم إعداد ميثاق حول التغير المناخي وسمي "بمعاهدة المناخ"، وتدعو هذه المعاهدة الدول الموقعة عليها إلى ضرورة وضع سياسات تهدف إلى تثبيت غازات الاحتباس الحراري، خاصة ثاني أكسيد الكربون على معدل سنة 1990 بحلول سنة 2000، ودعت الدول الصناعية المتقدمة أن تأخذ بزمام المبادرة، وأن تقدم للدول النامية تعويضات مالية عن التكلفة الإضافية التي يمكن أن تتحملها من جرّاء تطبيق هذه المعاهدة، وقد وقعت 152 دولة على هذه المعاهدة.

• **1995**: انعقاد أول دورة لمؤتمر الأطراف الموقعة على معاهدة المناخ في برلين؛ حيث توصل هذا المؤتمر إلى التأكيد على أن كل الدلائل تشير إلى أن للإنسان تأثيراً واضحاً على تغير مناخ الكرة الأرضية، وأنه في غياب سياسات محددة لمعالجة ظاهرة التغير المناخي، فإن معدل درجة حرارة الأرض سوف ترتفع بحوالي درجتين مئويتين مقارنة بعام 1990 وذلك بحلول سنة 2100.

• **ديسمبر 1997**: إقرار "بروتوكول كيوتو" باليابان، والذي هدف إلى الحدّ من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والمسببة للاحتباس الحراري، ويعتبر عقد هذه الندوة منعظاً هاماً فيما يخص الحماية الدولية للبيئة بصفة خاصة والالتزام بمبادئ الاستدامة بصفة عامة، وصادقت أكثر من 60 دولة عليه، ماعدا الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر ملوثي العالم بدعوى أن قبولهما سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقليص أرباح الشركات، وبالتالي زيادة البطالة والمشاكل الاقتصادية الأخرى، ورفضت التوقيع كذلك كل من أستراليا وإيران وتضمنت هذه الاتفاقية لأول مرة في تاريخ المؤتمرات أهدافاً كمية صارمة للحدّ من نشر الغازات الدفيئة؛ حيث دعى إلى تثبيت تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون كحد أعلى بـ 550 جزء من المليون أو أقل، وأن تتكفل الدول الصناعية منفردة أو مجتمعة بتخفيض مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة خلال الفترة 2008-2012 بنسبة 5.2% عن مستويات سنة 1990، وأكد البروتوكول كذلك على ضرورة حماية الدول النامية التي تتعرض اقتصادياتها للآثار الضارة من جرّاء تطبيق هذه الاتفاقية.¹

• **10 نوفمبر 2001**: انعقاد مؤتمر مراكش بالمملكة المغربية، حضرته 167 دولة وغابت عنه الو.م.أ؛ حيث وعدت أغلبية الدول بالمصادقة على "بروتوكول كيوتو"، وبالتالي تم إنقاذه من الإلغاء بسبب الانسحاب

¹ خياجة عبد الله، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريوديجانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 75.

الأمريكي، خاصة أن هذه الأخيرة تعتبر أكبر ملوث في العالم بنسبة تصل إلى 4/1 من مجموع إنبعاثات أكسيد الكربون في العالم.

وحسب دراسات أجرتها الوكالة الدولية للطاقة، مفادها أن تكلفة تطبيق التزامات كيوتو ستكون عالية جدا على الدول الصناعية إذا قامت كل دولة منها بتنفيذ التزاماتها بمفردها، لكن هذه التكلفة ستخفض كثيرا إذا تم التنفيذ عن طريق إستراتيجية عمل مشترك.¹

• سبتمبر 2002 : انعقاد قمة الأرض الثانية تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة

"Sommet Mondial du Développement Durable" بجوهانزبورغ، وتمت فيها مراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة منذ إطلاقها بشكل رسمي ومؤسس، من خلال تقرير مصيرنا المشترك سنة 1987 السابق الذكر. كما خرجت هذه القمة بالعديد من النتائج أهمها:²

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر "ريو" سنة 1992، كما تم التأكيد على ضرورة توفير الشروط الأساسية للحياة لشعوب الدول الفقيرة؛
- محاربة الفقر وتحسين مستويات الرعاية الصحية؛
- حماية التنوع البيئي من التدهور؛
- زيادة كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقات النظيفة والمتجددة.

• 03 - 14 ديسمبر 2007: انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي باندونيسيا وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة، أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.

• 8 - 17 ديسمبر 2010: انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ "كوبن هاغن" ناقشت قمة المناخ التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة كالتى خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتفى الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

رغم أن هذا المصطلح ظهر فعليا منذ 1987، إلا أنه إلى غاية يومنا هذا يسوده الكثير من الغموض، ويمكن اعتباره بأنه مبدأ معياري بحت، وما يعاب على التنمية المستدامة بأنها غير قادرة على إحضار أو توفير ورقة عمل مفتاحية وواضحة، وهذا يرجع بالأساس إلى خصوصيتها، ويقتضي الأمر إن أردنا حصرها وفهمها جيدا وضعها في

¹ Le Protocole De Kyoto, sur : www.tf1.fr/news/sciences/0.840263.00htm,45k,08/08/2011.

² حياية عبد الله، مرجع سابق، ص 79.

إطارها الإيديولوجي والاقتصادي الذي تركز عليه، ولا يكمن أن تكون بمعزل الإطار الليبرالي والمسيطر في وقتنا الحالي، باعتباره مُحدد لها في مجال معين ومانع لبعض البدائل التي تسهم في تحقيقها.

الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة وأهم الأطراف الفاعلة فيها:

بعد التطرق إلى تطور مفهوم التنمية انطلاقاً من النمو الاقتصادي ووصولاً إلى التنمية المستدامة، ستكون هناك محاولة في هذا الفرع لإعطاء أهم التعريفات التي وردت في هذا المضمون، وأهم الأطراف الفاعلة فيها.

أولاً: تعريف التنمية المستدامة:

يعتبر التعريف الذي ورد في تقرير برنتلاند "مسيرنا المشترك"، أول تعريف صريح ومؤسس للتنمية المستدامة؛ حيث عرفها هذا الأخير على أنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المحازفة والمساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها".¹

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه يتضمن مبدئين أساسيين هما:²

— الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية متوازنة عبر الزمن؛

— تحديد الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال اللاحقة للوفاء باحتياجاتها.

— تعريف البنك الدولي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي، اجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل؛"

— التنمية المستدامة هي "التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها".³

¹ اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 69.

² Afnor, **Guide Pratique Du Développement Durable Un Savoir-faire à l'Usage De Tous**, Afnor, France, 2005, p.09

³ سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2007، ص 53.

- كما يعرفها "Edoird Barbie" بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة للبيئة"¹؛
- كذلك عرفت التنمية المستدامة على أنها "عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والبيئية، التي تضمن ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزيد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية"²؛
- تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تقوم على المسؤولية والاندماج والاستمرارية³؛
- وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية الذي نشر سنة 1992، المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة، عشرين تعريفا للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات رئيسية، اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتكنولوجية⁴؛
- **التعريف الاقتصادي:** "تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة، إجراء خفض في مستويات استهلاك الطاقة والموارد وترشيدها بالشكل الذي يخدم الاقتصاد والبيئة والمجتمع، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الطاقة والموارد بشكل فعال من أجل تحسين الاقتصاد ورفع مستويات المعيشة والحد من الفقر وتحسين البيئة".
- **التعريف الاجتماعي والإنساني:** "تعني التنمية المستدامة السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق النائية".
- **التعريف البيئي:** "تعني التنمية المستدامة من هذا المنظور، حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها خاصة الأرض والماء، لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء، وكذلك حماية البيئة من التلوث الناتج عن النشاطات الاقتصادية المختلفة".
- **التعريف التكنولوجي:** "التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرّة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وتنتج أقلّ إنبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون".

¹ Gabriel Wakeran, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008, p. 31.

² صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المنتدى العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأرومغاري، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 870.

³ Louis Guay et d'autres, **les enjeux et les défit du développement durable "connaitre, décider, agir"**, les presses de l'université LAVAL, Canada, 2004, p.06

⁴ محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 113.

التنمية المستدامة كمشروع إنساني " Développement durable comme projet humain "

التنمية المستدامة هي مشروع إنساني يقوم على نظام القيم من ديمقراطية، إضافة إلى الحرية والقانون على المستوى الدولي بشكل يتجاوب مع البيئة ، وكمشروع سياسي عام، امتداد لحقوق الإنسان. لكن لا يوجد نموذج لإدارة الاقتصاد، خاصة في ظل تطور تطبيق مبادئ اقتصاد السوق.¹

وهذا يقتضي تغيير تسيير السوق والسياسات العامة عن طريق:²

تركيز اتخاذ القرارات على مستوى واسع من الشركاء، مع إدماج مبدأ الحذر من أجل تحقيق أقصى منفعة اجتماعية؛

إعادة تنظيم الميكانيزمات والآليات لإدماج الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي في الأسعار؛
الحفاظ على الموارد غير المتجددة وإعادة تسعيرها.

وكخلاصة للتعريف السابقة، يمكن القول أن "التنمية المستدامة هي عملية مستمرة عبر الزمن، تتم من خلال تحسين استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بين الشعوب، مع مراعاة متطلبات الجوانب البيئية، وما يترتب عن ذلك من تغييرات جوهرية في الأساليب الاستهلاكية والأنماط الإنتاجية، ونظم توزيع الثروة؛ كل ذلك لن يتحقق إلا عن طريق إصلاح الحوكمة الحالية على الصعيدين المحلي والدولي، بإشراك الشعوب في تقرير مصيرها وحماية مواردها، واحترام حقوق الإنسان".

وبالرغم من تعدد التعريفات وتباينها في التفاصيل والتعابير المختلفة؛ إلا أنه هناك إجماع على أن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن العناصر الأساسية التالية:

- الوفاء باحتياجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها؛
- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، والعمل على التوزيع العادل للموارد والثروة؛
- الإدارة الواعية للموارد المتاحة، والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام؛
- العمل من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها، بالأخذ بسياسة التوقعات للتعامل مع القضايا البيئية الراهنة ومحتملة الظهور، وهذا لفعالية ذلك من ناحية التكلفة والكفاءة؛
- تحقيق تنمية اجتماعية من خلال العدالة الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع؛

¹ Patrick D'humieres, **le Développement Durable va-t-il tuer le Capitalisme ?** Édition Maxima, paris, 2010, p. 63-64

² Ibid, p. 64

- احترام الخصوصيات والتنوع الثقافي في المجتمع.

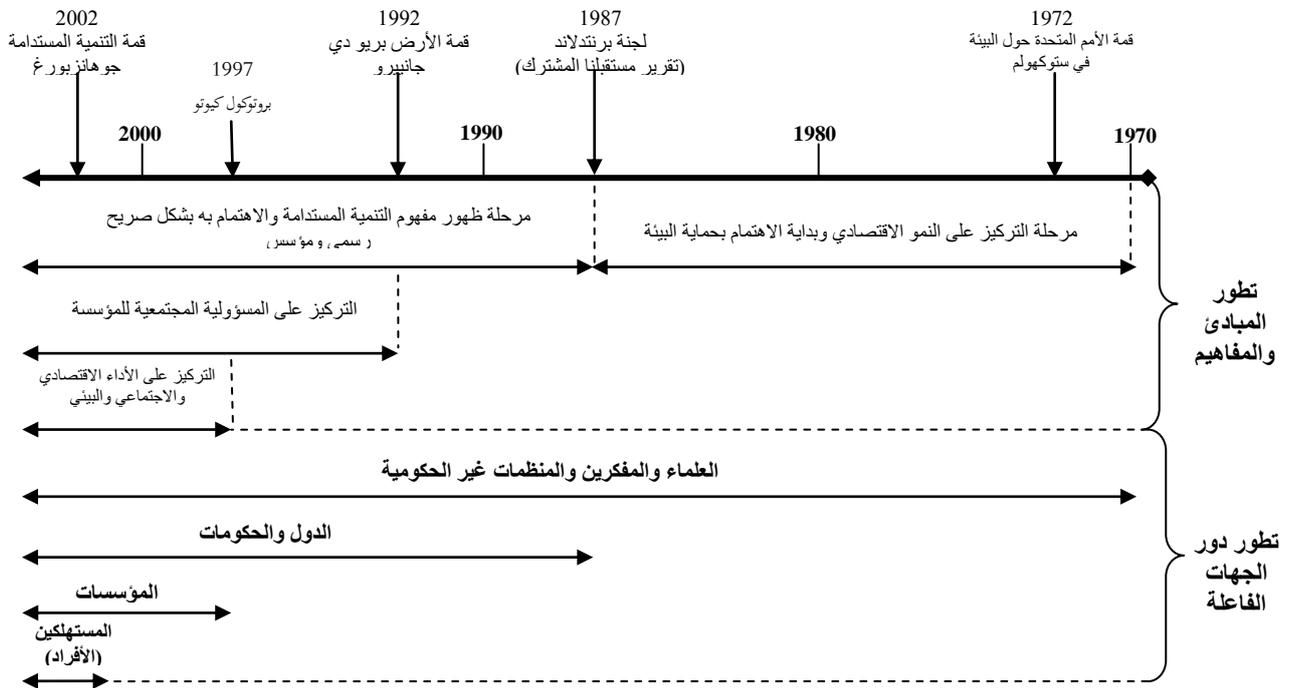
ثانيا: تطور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة:

إن التطور التاريخي للتنمية المستدامة ومفاهيمها، لم يكن ليتم لولا وجود جهات فاعلة ساهمت في بلورة هذه المفاهيم وصياغة أبعادها وتحقيق العديد من الأهداف المتعلقة بها، ويمكن حصر هذه الأطراف الفاعلة في أربع مجموعات رئيسية هي:

- العلماء والمفكرون والمنظمات غير الحكومية؛
- الدول والحكومات؛
- المؤسسات؛
- المستهلكين.

والشكل الموالي يبين تطور دور الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة:

شكل رقم (3-2): تطور دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة



Source : Alain Jounot, Op.cit, p.16

من خلال الشكل (3-2)، يتبين أنه في بداية الأمر وفي الوقت الذي كانت معظم الدول تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من النمو الاقتصادي، ظهر بعض المفكرين وعلماء البيئة وبعض المنظمات غير الحكومية تدعو بضرورة الاهتمام بالآثار الاقتصادية على الجانب البيئي، وعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات حتى سنة 1987؛ حيث أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED) التابعة للأمم المتحدة تقريراً بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي ساهم بشكل كبير في انتقال الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية من المفكرين والمنظمات غير الحكومية إلى الدول والحكومات بشكل صريح؛ حيث حذّر هذا التقرير كافة الدول والأطراف الفاعلة فيها بأن مسيرة التنمية بهذا الشكل مُهدد للبيئة ومُستنزف للثروات. وبالتالي أصبحت معظم الدول والحكومات تفرض تشريعات وقوانين مُلزِمة للمؤسسات بشأن الآثار السلبية لنشاطها الإنتاجي والصناعي على البيئة، فأصبحت المؤسسات كذلك طرفاً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الالتزام بالمسؤولية المجتمعية وتوعية المستهلكين من خلال العمليات التسويقية والمنتجات الخضراء.

وكخلاصة، يمكن القول رغم توسع دائرة الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة فهل حقا هي أطراف فاعلة؟ فعندما رفضت كل من الولايات المتحدة والصين أكبر دولتين ملوثتين المصادقة على بروتوكول "كيوتو"، وتزال الشركات المتعددة الجنسية تنقل نشاطاتها الملوثة إلى الدول المتخلفة والتي تعاني من ثغرات تشريعية في مجال حماية البيئة. وعليه فهي أطراف مشاركة (سلبيا أو إيجابيا) وليست أطراف فاعلة بصفة مطلقة.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة خصائصها وأهدافها:

سنتناول في هذا المطلب أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، خصائصها وأهدافها.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة:

حدّد جدول أعمال القرن أو ما يعرف "بالأجندة 21"، المنبثقة عن قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992، 27 مبدأً لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي أعتبرت هذه المبادئ المنبثقة عن هذا المؤتمر هي المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغييرات نوعية على بعض المبادئ، وطُورت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمتخصصين، لتتكيف مع الظروف الراهنة وتم حصرها في ما يلي:¹

¹ Octave Gélénier et d'autres, Op.cit, p.28

- مبدأ **الحيطه والحذر "Précaution"**: يعني حماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور عن طريق رسم سياسات اتخاذ الإجراءات الاحترازية، وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات؛
- مبدأ **الوقاية "Prévention"**: وذلك بإدماج البيئة من البداية كعنصر إستراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية، يهدف أساسا هذا المبدأ إلى محاولة تقليص انبعاثات المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا، وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا، وترقية النشاطات الاقتصادية المختلفة بشكل لا يلوث البيئة من البداية؛
- مبدأ **الملوث الدافع "Pollueur/Payeur"**: هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول، وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أو دول؛¹
- مبدأ **التضامن "Solidarité"**: ويكون بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، محليا ووطنيا، دوليا ومؤسساتيا، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- مبدأ **المشاركة "Participation"**: الشراكة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة (الشعوب، المؤسسات والحكومات....)، وضمن إشرافهم في صياغة مختلف السياسات التنموية وعدم تغييب هذه الأطراف لسبب أو لآخر لضمان استدامة التنمية وتواصلها عبر الزمن؛
- مبدأ **المسؤولية "Responsabilité"**: أي أن يتحمل صانعو القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يقومون بصياغتها، وأن يضمنوا للأطراف ذات المصلحة حق مساءلتهم عن جميع الأخطاء التي يرتكبونها سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو بيئية؛²
- **التسيير العقلاني "Gestion économe"**: أي الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وعدم تبذيرها والاستفادة منها قدر الإمكان ذلك لأن الموارد الطبيعية محدودة؛³
- **الابتكار والتطوير المستمر "l'amélioration continue et l'innovation"**: من أجل خلق قيمة إضافية تمول النشاطات المستدامة.

¹ Alain Jounot, **op.cit**, p. 04

² Nations Unies, **Déclaration de Rio sur l'environnement et le Développement**, sur : <http://www.un.org/French/event/rio92/acof15126.htm>.

³ Octave Gélénier et d'autres, **Op.cit**, p.28

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة:

من خلال جملة التعاريف السابقة الخاصة بالتنمية المستدامة، يمكن أن نستنتج خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية:¹

- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتؤثر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإنّ الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق؛
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد، تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى؛
- أنها تتميز بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية؛²
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛
- هي تنمية تُولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته، وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها؛
- تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع؛
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

- تسعى التنمية من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:³
- تهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا، اجتماعيا، وبيئيا من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ الإستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدالة؛
 - تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلب وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية؛
 - تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات العامة والخاصة، لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛

¹ عدلي علي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 150-151.

² زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2007، ص 130.

³ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص

- إنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والبيئية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأناية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة؛
- تعزيز وعي الأفراد بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية إزاءها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- تحقيق وضمان الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد ومنع استنزافها وتدميرها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، بتوعية الأفراد بأهمية التقنيات في المجال التنموي، وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم دون أن يكون ذلك على حساب البيئة؛
- إحداث تغييرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تتلاءم وإمكاناته وتسمح بتحقيق التوازن؛
- احترام البيئة الطبيعية، من خلال التركيز على العلاقة بين النشاطات الاقتصادية والبيئية وترقيتها لتصبح علاقة تكامل وانسجام بالشكل الذي لا يهدد حياة الإنسان.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها:

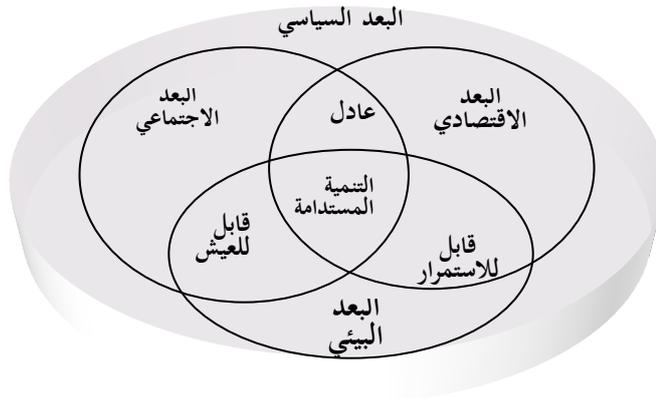
بعد التطرق للتطور التاريخي للتنمية المستدامة، أهم مبادئها وخصائصها، وكذلك أهم الأطراف الفاعلة فيها، سنحاول في هذا المطلب تناول أهم الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة وعلاقتها مع بعضها البعض، إضافة لأهم المؤشرات المستعملة في قياسها.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

إن معظم الدراسات والأبحاث والتقارير تؤكد على أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة، متداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، وتمثل هذه الأبعاد في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، لكن معظم الدراسات أهملت البعد السياسي والمؤسسي الذي يعتبر هو الإطار العام لتنمية مختلف الأبعاد الأخرى.

ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-3): أبعاد التنمية المستدامة.



المصدر: بالاعتماد على:

1) صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدمية للثروة البترولية، مرجع سابق، ص 872.

2) Louis Guay et d'autres, **Op.cit**, p.16

وفيما يلي عرض الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

أولاً: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة :

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، فالنظام المستدام اقتصادياً هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.¹ ووفقاً للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** من خلال هذا الجانب يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فعلى سبيل المثال استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز في الو.م.أ أعلى منه في الهند بـ33مرة.

- **إيقاف تبيد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، فما يُستهلك يومياً من الموارد الطبيعية تحتاج

¹ بارتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع "مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص 189.

الأرض تقريبا 200 سنة لإعادة تكوينه،¹ لذلك يجب تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أنماط استغلال هذه الموارد، والتأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته:** وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات (وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي)، كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. إضافة إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تحتل الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، والقيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل بها، وفي تهيئة الأسباب التي ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والمشاركة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى.

- **المساواة في توزيع الموارد والمداويل بين الشعوب:** فليس من المعقول أن يستحوذ 20 % من الأغنياء على 86 % من الإنتاج العالمي، و82 % من أسواق التصدير و68 % من الاستثمارات الأجنبية، وعليه، فإن إستراتيجيات نموذج الاقتصاد الحالي يعمل على أن يزيد الغني غنا والفقير فقرا. فقد ارتفعت ثروة 200 شخص الأغنى في العالم من 440 إلى 1042 مليار دولار من 1994-1998؛²

- **تقليل تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية:** إن تقليل الدول المتقدمة من استهلاك الموارد الطبيعية سوف يحرم الدول النامية من أهم مصادر إيراداتها. وهكذا ينبغي على هذه الأخيرة أن تتبنى نمطا تنمويا يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي، مما يسمح بالتوسع في التعاون الإقليمي وتشجيع التجارة البينية للبلدان النامية.

- **تقليل الإنفاق العسكري:** كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، الأمر الذي من شأنه إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المخصصة للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ثانيا: البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة :

يركز البعد الاجتماعي بشكل مباشر على الإنسان فهو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد على قدر من المساواة في الكم والنوع، كما يُعد الاهتمام بالجوانب الثقافية أساسا لا

¹ Paul Houée, **Repères pour un développement humain et solidaire**, les éditions de l'Atelier, France, 2009, p. 35

² Ibid. p. 29-30

يمكن إهماله في عملية التنمية، فهذه الأخيرة تتطلب عملية تغيير جوهرية في الحياة الثقافية تؤدي إلى تحديث تأصيلي لثقافة الأمة، بشكل يضمن تواصل مكوناتها واستيعابها للمستجدات الجديدة والتفاعل معها دون أن تفقد خصوصيتها الحضارية. وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي والثقافي:

- **ضبط النمو والتوزيع السكاني:** وصل تعداد سكان العالم سنة 2000 حوالي 06 مليار نسمة، ويتوقع أن يصل بحلول 2050 إلى 9.2 مليار نسمة، و85% من هذه الزيادة في دول العالم الثالث،¹ وهذا ما يسبب ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدرتها على الوفاء بالتزامات جميع السكان. كما يلعب توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية، ولاسيما اكتظاظ المدن الكبرى وما له من آثار بيئية خطيرة، فمن المتوقع بحلول 2025 انتقال 84% من تعداد السكان في الدول النامية للعيش في المدن، ومع ازدياد تعداد السكان يزداد عدد الفقراء فيها.²
- **الصحة والتعليم والفقير:** لقد وضعت "الأجندة 21" بعض الأهداف الخاصة بالصحة والتعليم، وأهمها تحقيق الاحتياجات الصحية وإعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة؛ حيث:

- يوجد حوالي 930 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية (أقل من 2400 حريره في اليوم)؛³
- خلال كل سنتين يموت من سكان الأرض ما يعادل ما قُتل خلال 11 سنة من الحروب العالمية بسبب الفقر ونقص الرعاية الصحية.⁴

وأهم السياسات التي يجب إتباعها لتقليل الفقر في الدول النامية، فتح الأسواق أمام منتجات وصادرات هذه الدول، ففي الوقت الذي تطالب الدول الفقيرة بمزيد من المعونة وفتح الأسواق أمام منتجاتها، تتحسب الدول الغنية لآثار ذلك على اقتصادياتها وتقدم حماية كاملة لمنتجاتها ومؤسساتها، وتطالب بالإصلاحات في الدول النامية قبل تقديم المساعدات.

ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة :

النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وحماية التنوع الحيوي من خلال الاستخدام الأمثل لها. ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

حماية التنوع الحيوي والاستخدام الأمثل للموارد البيولوجية: من القضايا التنموية الرئيسية المرتبطة بالتنوع الحيوي مسألة العدالة في التوزيع، وذلك أن الموارد البيولوجية المستخدمة لأغراض تنموية واقتصادية يجب أن توزع

¹ OCDE, *Développement Durable "Les grandes questions"*, 2001, p.22

² إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 13.

³ Paul Houée, *Op.cit*, p.22

⁴ أسعد ملي، مرجع سابق، ص 137.

بالتساوي وبعادلة على الجهات التي قامت بتطويرها؛ إلا أن للتنوع الحيوي أهمية أخرى تفوق الأهمية الاقتصادية، فهي الأهمية العلمية والتاريخية فكل هذه الكائنات هي نتيجة سلسلة طويلة من التطورات العضوية مرّت عبر ملايين السنين، ويقوم الإنسان الآن بالقضاء على التنوع الطبيعي والتوازن البيئي بسبب سياساته التنموية الخاطئة.¹

حماية التربة والأراضي ومكافحة التصحر: أصبحت ظاهرة التصحر تهدد مساحات شاسعة في العالم وخاصة في الدول النامية، وهي تعني ضعف وتدهور إنتاجية الأراضي وتحولها إلى صحاري بسبب السياسات المتبعة والتغير المناخي، هذا ما يتسبب في تدمير القاعدة الإنتاجية للمجتمعات الريفية في معظم الدول النامية، فقد تم نزع حتى اليوم 30% من المساحات الخضراء خاصة الغابات الاستوائية، بمتوسط 13 مليون هكتار في كل سنة في دول الجنوب، 8% في إفريقيا، 9% في أمريكا اللاتينية و12% في آسيا.²

البحار والمحيطات والمياه: تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة، وذلك راجع لتعدد الأنظمة البيئية للمحيطات، كما أن النظام البيئي البحري يعاني العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك بسبب الاستغلال المفرط، كما يجب صيانة المياه وتحسين استخدامها؛ حيث منذ سنة 1900 تضاعف عدد السكان بـ 3 مرات في حين استهلاك الماء تضاعف بـ 6 مرات، كما أن نصيب الأفراد من المياه المتاحة هو في انخفاض، بعد أن كان 12900 م³ سنويا سنة 1970 إلى 7000 م³ سنة 2000، ويتوقع أن يصل إلى 5100 م³ سنة 2025.³

حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إن الاستخدام المكثّف للفحم الحجري والنفط وإنبعاثات الكربون الناتج عن النشاط الإنساني تسبب في:⁴

- ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية؛
- زيادة مستوى سطح البحر؛
- تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي؛
- زيادة الأشعة فوق البنفسجية.

الشيء الذي يتطلب تغيير هيكلية وجذري في سياسات وتقنيات استخدام الطاقة وخاصة التقليل من إنبعاث

¹ بارتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 230.

² Paul Houée, Op.cit, p. 37

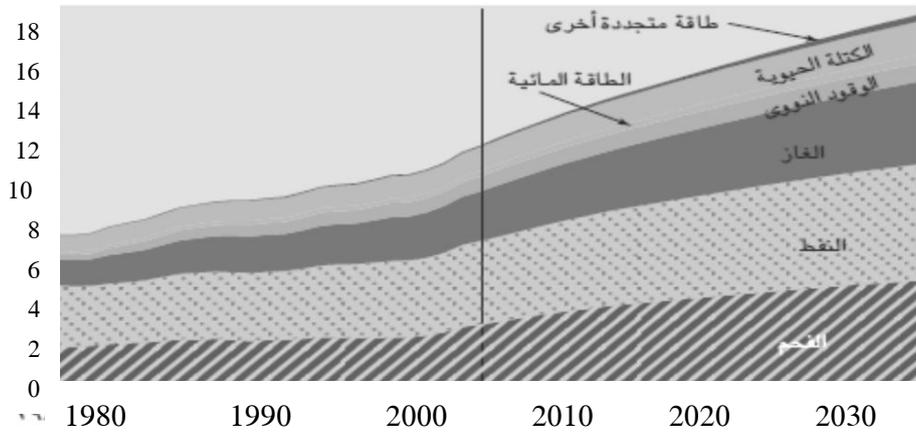
³ Ibid. p. 36

⁴ Beat Burgenmeier, **politiques économiques du développement durable**, 1^{er} Édition, de Boeck Université, Paris, 2008, p. 180

الكربون وتطوير الطاقات المتجددة؛ حيث 80% من الطاقة المستهلكة هي غير المتجددة (35% بترول، 40% كربون و25% غاز) و20% الباقية فقط متجددة.¹ كما أن نظام الطاقة العالمي في مسار تزايد فيه عدم القابلية للاستدامة، وفقا لما أوردته وكالة الطاقة الدولية عن أفاق الطاقة العالمية والسياسات التي تدفع إلى عدم كفاءة استخدام الطاقة، ما لم تقم الحكومات بالعمل على تغيير أنماط الاستهلاك، فإن الطلب العالمي على الطاقة يُنتظر أن ينمو بـ 65% خلال الفترة 2005-2030، مع حدوث أكبر زيادة في استخدام أنواع الوقود الاحفوري - الفحم والنفط والغاز الطبيعي - وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-4): نمو الطلب العالمي على الطاقة للفترة 1980-2030.

(الوحدة: ما يعادل مليار طن متري من النفط)



المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة تغير المناخ، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص 18.

رابعاً: البعد السياسي للتنمية المستدامة :

وهو البعد المحوري الذي لم يُتناول بالأهمية في التحليل التكاملي للتنمية المستدامة، والذي يتجسد في الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، هذه الإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي.²

¹ Paul Houée, Op.cit, p. 35

² صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مرجع سابق، ص 872.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تساهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة، في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عنه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية، القطرية والدولية، حول السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية.

إن مؤشرات التنمية المستدامة لا يجب أن تكون مرتبطة بتقييم ومراقبة فعالية السياسات العامة وتحقيق أهدافها فقط، لكن يجب أن توضع على أساس المجتمع وتأخذ بعين الاعتبار الأدوات والمعلومات القاعدية التي تغذي وضع تلك السياسات وتطورها بصفة غير مباشرة.¹

فقام فريق عمل مكون من (OCDE, **UNECE, Eurostat) بتطوير مؤشرات التنمية المستدامة

(الملحق رقم: 02، ص 194)؛ حيث أصدر في 2008 تقريره الذي تناول هذه المؤشرات في القضايا التالية:²

1. التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- التنمية الاقتصادية: والتي تقاس من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في الدخل الوطني، الادخار الخام للأفراد؛
- الاستثمار، المنافسة وفعالية النظم البيئية: من خلال المؤشرات التالية: إنتاجية اليد العاملة، نفقات البحث والتطوير، أثر التطوير على فعالية الموارد والطاقة؛
- التشغيل: من خلال معدل التوظيف الإجمالي، معدل التوظيف حسب الجنس ومستوى التعليم والتكوين.

2. الاستهلاك والإنتاج المستدام:

- استعمال الموارد والبقايا: وتقاس عن طريق إنتاجية الموارد الطبيعية، إنتاج البقايا والمخلفات، الآثار البيئية الناتجة عن استهلاك الموارد، نسبة إنتاج المخلفات الضارة ومعالجة المخلفات؛
- نمط الاستهلاك: ويقاس من خلال استهلاك الطاقة لكل من الأفراد والقطاعات، معدل المكننة؛
- نمط الإنتاج: من خلال إنتاجية الموارد، عدد المؤسسات التي تعمل بالإدارة البيئية.

¹ Bernard Perret, **Développement Durable une perspective pour XXI^e siècle**, presse universitaire de rennes, Leroy, 2005, p. 341

* **OCDE** : Organisation de coopération de développement Economique.

** **UNECE**: United Nations Economic Commission for Europe.

² Joseph Stiglitz et d'autres, **Performances économiques et progrès sociale "Verse nouveaux systèmes de mesure"**, édition Odile Jacob, paris, 2009, p. 383-391

3. المحتوى الاجتماعي:

- الفقر وشروط الحياة: من خلال معدل الفقر، المساواة في توزيع الدخل؛
- التعليم: من خلال معدل التسرب المدرسي ونوعية التعليم.
- 4. النمو الديموغرافي: من خلال معدل نمو السكان، وتوزيع السكان حسب المناطق.
- 5. الصحة العامة: من خلال الصحة والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية، معدل الوفيات، ومتوسط العمر المتوقع.
- 6. الاستدامة: من خلال
- التغير المناخي: من خلال مؤشرات انبعاث الغازات الدفيئة، استهلاك الموارد المتجددة ودرجة حرارة الأرض؛
- الطاقة: من خلال استهلاك الطاقة والبقايا الطاقوية.
- 7. النقل المستدام: من خلال المؤشرات التالية:
 - استهلاك الطاقة في النقل؛
 - تسعير النقل من خلال تسعير الانبعاثات؛
 - الآثار الاجتماعية والبيئية للنقل.
- 8. الموارد الطبيعية: من خلال مؤشرات التنوع البيولوجي والحفاظة على النظام البحري والثروة المائية.
- 9. الحكم الرشيد: من خلال فعالية السياسات العامة والأدوات الاقتصادية.

المطلب الرابع: إشكالات التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات):

رغم الجهود المبذولة من قبل دول العالم المتقدمة والنامية والهيآت الدولية، الإقليمية والمحلية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تحقيق ودعم التنمية المستدامة؛ إلا أن هناك بعض العراقيل والتحديات التي تعترض سبيل هذه الجهود.

الفرع الأول: معوقات التنمية المستدامة: على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريوديجانيرو عام 1992 في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة، إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي:¹

¹ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسم حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 219-226.

- الفقر الذي هو أساس لكثير من العضلات الصحية والاجتماعية، وعلى المجتمعات الوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل، بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية؛
- الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر أيضاً على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرم وتجرّم تلويث البيئة، ومراعاة الكرامة الإنسانية طبقاً للقوانين الدولية؛
- التضخم السكاني غير الرشيد، وخاصة في الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية؛
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية؛
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها؛
- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول النامية لتمكين من الإيفاء بالتزاماتها حيال قضايا البيئة العالمية، ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا؛
- الفساد الاقتصادي، الاجتماعي والإداري والمتمثل أساساً في هدر المدخرات، وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية والفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، في ظل عوامة التجارة والتمويل وتدفق المعلومات، كذلك تدهور مستويات المعيشة؛¹
- عدم توافر الاستقرار السياسي، كما هو موجود في معظم الدول النامية؛ حيث يشكل ذلك عائق أمام عملية التنمية إضافة إلى المديونية، وكذا استنزاف الثروات البيئية والطبيعية لهذه الدول، الفقر، البطالة، ارتفاع عدد سكان الدول النامية، مما يجعله عرضة للتوتر السياسي.

الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة:

لقد أصبحت حماية البيئة والقضاء على الفقر، من أكبر تحديات القرن 21 التي تواجه معظم دول العالم على اختلاف درجة تطورها نحو تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، بالإضافة إلى وجود عدة تحديات تُعيق مسيرة التنمية المستدامة في هذه الدول، ونذكر منها ما يلي:

¹ سنوسي زوليخة، بوزيان الرحمان هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 127.

- إيجاد مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية، بالإضافة إلى التزام المنظمات والهيئات الدولية بتمويل التنمية في هذه الأخيرة؛¹
- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، والدول والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص تشارك في المسؤولية، وهي مطالبة بالمساهمة في وضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي، من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها، للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية بواسطة منظمة التجارة العالمية؛
- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية في الدول النامية، مثل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛²
- نقل وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة، وتوفير إمكانيات العمل العلمي باعتباره من أسباب التطوير التنموي واستمراره، ويرتبط ذلك بنشر الوعي بأهمية البحث العلمي في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، وبذلك نقل المجتمع إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في أسرع وقت ممكن وتكلفة أقل؛
- حماية التراث الحضاري الذي له دور أساسي في عملية التنمية المستدامة، لكونه يساهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للمجتمع، ويمنح العمل التنموي دفعة ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية؛
- تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 195-198.

² ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 688.

المبحث الثاني: انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في الدول النامية

تُحدث برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية آثارا سلبية وإيجابية في بعض الأحيان، ولكنها في الغالب تُحدث آثارا انكماشية ضارة بالنمو الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والبيئي في البلدان التي شرعت في تطبيق هذه البرامج، هذا على الرغم من أن المؤسسات المالية والنقدية الدولية تسرع دائما في تقديم حصيللة مشجعة وأرقام متفائلة عن نتائج تطبيق هذه البرامج في البلدان النامية، وتعتمد في دراستها على أدوات إحصائية ومتغيرات كمية، كما تعتمد على فترات محددة وتركز على البلدان التي تعتبرها نموذجية، لتقدم لنا أرقاما مفرغة من محتواها الاجتماعي والاقتصادي، كما تخفي الفوارق النوعية في البنيات الاقتصادية والاجتماعية سواء داخل البلدان النامية أو ما بينها.

وغالبا ما تستعمل مقاييس اقتصادية إحصائية مثل معدل النمو، ومعدل النمو للفرد، معدل التضخم، معدلات الفائدة، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري.... الخ، لتبين أن البلدان النامية التي طبقت هذه الإصلاحات استرجعت عافيتها وعادت إلى النمو؛ بينما نجد أنها تتجاهل مقاييس أخرى مثل مؤشر الإنتاج الصناعي والفلاحي، معدل استخدام الطاقات الإنتاجية، القدرة الشرائية والأجور الحقيقية، مؤشر التغطية الصحية والاجتماعية.... الخ. وهي المقاييس التي تعطي مؤشرات حقيقية وموضوعية عن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، هذا بالإضافة إلى ضعف وتخلف أجهزة الإحصاء في البلدان النامية نفسها، وكذا التلاعب الكبير في الأرقام والإحصائيات الذي تقوم به السلطات. كما أن هذه الإصلاحات ترمي إلى التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العقلاني لها، وهذا لن يتم إلا ضمن آليات السوق الحرة، وتخلي الدولة عن مهامها الاقتصادية والاجتماعية فهو تحطيم حقيقي للدولة في الحياة الاقتصادية. بمعنى آخر فإن هذه الفعالية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا على مستوى القطاع الخاص، الوحيد القادر على خلق الثروة وزيادة في العرض، وللوصول إلى ذلك لابد من إجراءات تقشفية على المستوى الكلي للحدّ من الإنفاق العمومي وتخفيض الاستهلاك (الضغط على الطلب). إذن فالفعالية الاقتصادية على المستوى الجزئي لا يمكن أن تنجح إلا بتحقيق الفعالية الاقتصادية على المستوى الكلي.

هذا هو جوهر هذه الإصلاحات التي تفصل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وهنا نتساءل عن الفائدة من الفعالية الاقتصادية التي تزيد الثروة وترفع من الإنتاج (أي العرض)، في ظل انعدام القدرة الشرائية وتدهور معيشة أغلبية السكان وازدياد الفقر والتهميش وتدهور القدرة الشرائية. انطلاقا مما سبق سنحاول أن نقدم أهم النتائج الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية لهذه البرامج، وانعكاسها على البلدان النامية.

المطلب الأول: انعكاسات برامج الإصلاح على الجانب الاقتصادي:

إن مجموع الإجراءات المتضمنة في برامج الإصلاح الاقتصادي أدت إلى انكماش اقتصاديات البلدان النامية واختيار جهازها الإنتاجي الوطني، سواء على مستوى القطاع الصناعي أو الزراعي، وهذا أدى إلى انسداد أفق بناء اقتصاد وطني مُعتمد على الذات، وتوقف عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، كما أدى إلى زيادة عبء الديون واستحالة تسديدها.

بل أكثر من ذلك، فقد كرسّت هذه البرامج البلدان النامية كبلدان تابعة للنظام الرأسمالي الدولي، محافظة على موقعها التقليدي في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل كمصدر لليد العاملة والمواد الأولية الرخيصة؛ حيث أدت إجراءات الخوصصة والضغط على النفقات العامة والميزانية العمومية وغيرها من الإجراءات، إلى إعادة تشكيل اقتصاديات هذه البلدان بشكل يحطم جهازها الإنتاجي، نظراً لانخفاض الطلب الناتج عن انخفاض الأجور الحقيقية وتراجع القدرة الشرائية، بالإضافة إلى إجراءات تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية التي أدت إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، وهو الأمر الذي يتبعه ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتخطيط الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي الموجه للسوق المحلية، بينما يفتح المجال لتطوير بعض القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية والتصدير، خاصة قطاعات استخراج المواد الأولية والطاقوية، وقطاع المواد الزراعية الموجه للتصدير. وحسب المؤسسات الدولية، كان من المفروض أن تؤدي هذه الإجراءات في البلدان النامية، إلى إعادة هيكلة اقتصادها بشكل يجعلها قادرة على توفير أموال إضافية والرفع من مداخيلها من العملة الصعبة، وهذا ما يُمكنها من تسديد ديونها والعودة إلى النمو. لكن واقع الأمور جرت عكس ذلك تماماً، فبعد انتهاء هذه المدة لم يتحسن وضع ميزان مدفوعات هذه البلدان، بل نجد أن ديونها قد ارتفعت، كما وصل مؤشر العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وخدمة الديون إلى 95.9%.

ارتفاع هذه الديون يعود لعدة أسباب، من أهمها أن القروض الجديدة التي منحت لهذه البلدان في أغلبها كانت قصيرة المدى، فخصصت لتسديد الديون القديمة ولاستيراد السلع الاستهلاكية التي لم يعد الجهاز الإنتاجي الوطني قادراً على إنتاجها، الأمر الذي لا يساهم في تكوين رأسمال في هذه البلدان بل يفاقم من مشكلة المديونية فيها.

وقد قامت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلي "SAPRIN" * بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الإدارية الخوصصة وسياسات التقشف التي تشكل أهم مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي. واستطاعت "سابرين" إقناع البنك الدولي بالمشاركة في تنفيذ هذا

* SAPRIN: The Structural Adjustment Participatory Review International Network.

المشروع معه؛ حيث تم تنفيذه في تسعة (09) دول نامية (الأرجنتين، بنجلاديش، السلفادور، الإكوادور، الفلبين، أوغاندا، غانا، زبابوي والمكسيك) ولمدة خمس سنوات (1997-2002)، وذلك بعد أعمال تحضيرية استغرقت نحو سنتين، كما توفر للمشروع التمويل اللازم من عدة جهات أهمها الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية.

ومن أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التي تقوم على مشاركة واسعة النطاق للأطراف ذات العلاقة بالبرامج، والذي صدر سنة 2002 لكنه لم يُنشر حتى سنة 2004.

وتتلخص أهم النتائج التي توصل إليها المشروع في الجانب الاقتصادي فيما يلي:¹

- لاحظ فيما يتعلق بتحرير التجارة، أنه بالرغم من تنوع الدول محل الدراسة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادي، إلا أنها جميعا شهدت نمواً أكبر في الواردات بالمقارنة بالصادرات، ولهذا فإن هذه الدول واجهت زيادات في عجز كل من الميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، مما زاد من مستوى مديونيتها الخارجية. وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة إلى تعثر الكثير من المنشآت المحلية، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية الوطنية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج وتعرضها للإفلاس، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي تخفيض القدرة الشرائية في المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين. ومن جهة أخرى، لم يتحول النمو في الصادرات إلى قوة دافعة لهذه الاقتصاديات، بل تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات في أيدي شرائح محدودة من السكان وفي عدد قليل من الأنشطة، الأمر الذي زاد من حدة التفاوتات في توزيع الدخل؛
- وفيما يتعلق بتحرير القطاع المالي، يوضح التقرير أنه لم يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في القطاع المصرفي؛ حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار. كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الأخرى في أعقاب التحرير وطالت كل الوسطاء الماليين سواء كانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص. كما شجع تحرير القطاع المالي المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار في الأنشطة غير الإنتاجية، وكذلك أحدث تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال، مما زاد من تعرض الاقتصاديات محل الدراسة للصدمات الخارجية.

وعموماً، اقتزن التحرير المالي بإضعاف دور الدولة في توجيه وضبط حركة القطاع المالي هذا من جهة، وإلى تقوية جماعات المصالح التي استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفي وتعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات

¹ SAPRIN, **Structural Adjustment, The policy roots of Economic crisis, Poverty and Inequality**, Zed books, London, 2004, p. 17

غير التنافسية، أي الاحتكارية من جهة أخرى، وقد أدى تركيز الأصول المالية بدرجة أكبر في أيدي عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل؛
وأهم المؤشرات المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه، وهذا ما يمكن توضيحه في بعض الدول العربية.

الجدول رقم (3-1): المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام لعدد من البلدان
النامية للفترة 1980-2000.

الدول	الجزائر	مصر	الأردن	المغرب	تونس	موريتانيا	اليمن
السنوات 1985-1980	2.5	6.2	7.6	3.4	4.7	6.6	7.1
1990-1986	0.1	4.4	0.9-	4.5	3.3	3.0	3.5
1995-1991	0.7	1.2	1.7	1.6	4.3	3.6	3.7
2000-1996	3.2	2.4	2.6	2.1	3.7	4.0	4.3

المصدر: بالاعتماد على:

- 1) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 1998، ص 63.
- 2) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2000، ص 76.

إن هذا الجدول، يبين أن الناتج الداخلي الخام للبلدان العربية قد انخفض بشكل كبير بين سنوات 1986 و1995، وهي فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في معظم هذه البلدان، وحتى وإن عاود الارتفاع في الفترة التي تمتد من 1996 و2000، إلا أن مستواها لم يعادل مستوى الفترة ما بين 1980 و1985.
هذا الانخفاض يكون أكثر وضوحاً حينما نتناول نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للبلدان المذكورة في الجدول السابق (3-1)؛ حيث ينخفض ليصبح سلبياً في أغلبية البلدان، خاصة في الفترة الممتدة بين 1991 و1995.

الجدول رقم (3-2): المتوسط السنوي لنمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام
في عدد من البلدان النامية للفترة 1980-2000.

الدول	الجزائر	مصر	الأردن	المغرب	تونس	موريتانيا	اليمن
1985-1980	0.9-	3.2	3.1	0,8	2.1	3.7	4.1
1990-1986	2.3-	2.7	5.2-	2.1	1.1	0.1-	1.0
1995-1991	1.7-	0.1-	0.9	0.5-	3.2	0.7	1.4-
2000-1996	0.4	0.7	1.1	0.4	3.1	1.2	0.9

المصدر: نفس المرجع.

المطلب الثاني: انعكاسات برامج الإصلاح على الجانب الاجتماعي:

لقد كانت للإصلاحات الاقتصادية نتائجها الاجتماعية غير المرضية في الدول المطبقة لها، وذلك راجع إلى حدوث تناقض وصراع بين أهداف إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد من ناحية، وبين أهداف النمو والعدالة الاجتماعية التوزيعية من ناحية أخرى، وأن هناك اعترافاً متزايداً من قبل المؤسسات الدولية بالآثار الجانبية السلبية الناتجة في مجال البطالة، الفقر، وسوء توزيع الدخل، الخ، والتي تعتبر كنوع من التكلفة الاجتماعية الضرورية لتطبيق تلك الإصلاحات، ويتم عرضها كما يلي:

1. انعكاسات برامج الإصلاح على تكاليف المعيشة والفقر:

إن الإصلاحات المطبقة في بعض البلدان النامية أسهمت سياساتها بدرجات متفاوتة في رفع مستوى تكاليف المعيشة، سواء عن طريق رفع الدعم، تصحيح نظام الأسعار، زيادة الضرائب وتخفيض قيمة العملة، الشيء الذي أدى إلى رفع أسعار الواردات بالعملة المحلية وتدني مستوى المعيشة للأفراد خاصة على الفقراء ومحدودي الدخل.

2. انعكاسات برامج الإصلاح على البطالة والتشغيل:¹

– إن تخفيض النفقات العامة سيؤدي إلى التخلص من عدد من العمال في القطاع العمومي، خاصة في الوظيف العمومي وفي قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة، كإحالة على التقاعد المسبق وتسريح العمال، كما أنه يوجد تراجع في استثمارات الدولة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال، وتقلص فرص العمل؛

– أما الإجراءات المتعلقة بتخفيض قيمة العملة المحلية والرفع من أسعار الفائدة، فإنها تسبب خسائر كبيرة للمؤسسات العمومية، وخاصة التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والنصف مصنعة المستوردة من الخارج، كما ترفع من تكاليف إنتاجها، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى تحطيم الصناعات المحلية وإلى تسريح العمال وتقلص مناصب الشغل. أما ارتفاع أسعار الفائدة فيتبعه ترك الاستثمارات المنتجة للشغل، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاتجاه إلى الاستثمار في الأنشطة غير الرسمية أو الموازية. فحسب تقرير منظمة العمل الدولية عن العمالة في العالم لسنة 2000، أنه في الفترة 1998-1999 أغلبية مناصب الشغل الجديدة في البلدان النامية إنما يتم خلقها في القطاع غير الرسمي الذي يشغل قرابة 500 مليون عامل؛²

¹ إبراهيم العسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، الملتقى الدولي حول "مقاربة جديدة لصياغة السياسات التنموية"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، مارس 2006، ص 97.

² منظمة العمل الدولية، تقرير العمل العالمي، 2000، ص 87.

– إن إجراء تحرير التجارة الخارجية، وتزامنه بإجراءات تخفيض سعر العملة المحلية ونتائجها، ومع ظروف التبادل غير المتكافئ والسياسات الحمائية التي تطبقها البلدان الرأسمالية المتطورة والدعم الذي تمارسه على منتجاتها، ومع الامتياز الذي تتمتع به نتيجة احتكار التكنولوجيا، سيعرض منتجات البلدان النامية إلى منافسة شديدة وغير شرعية، الأمر الذي سيحطم جهازها الإنتاجي في الصناعة والزراعة ويعرض العمال لفقدان مناصبهم ؛

– كما أن عملية الخوصصة التي تمت في العديد من البلدان، أدت إلى فقدان مناصب شغل، وإلى تسريح أعداد كبيرة من عمال المؤسسات المخصصة وتقلص فرص العمل. أكثر من ذلك فالقطاع الخاص المعول عليه في هذه البلدان، لم يعمل على دفع حركة الاقتصاد ولا خلق مناصب شغل، فقد اتجه للأنشطة المضاربة المرتبطة بالتجارة الخارجية، ولم يهتم بالأنشطة المنتجة والتي توفر مناصب الشغل.

3. انعكاسات برامج الإصلاح على الخدمات التعليمية والصحية:

حيث يعرف قطاع الخدمات التعليمية اقتطاعات كبيرة في ميزانية التجهيز والتسيير، وهذا يؤدي إلى توقف التوظيف في هذا القطاع وتجميد الأجور، نقص التجهيزات البيداغوجية والعلمية، فضلا عن الاتجاه السائد نحو خوصصة الخدمات التعليمية، وبالتالي ارتفاع تكلفة هذه الخدمات بالنسبة للمجتمع والتكلفة الاجتماعية المترتبة عن ذلك هي ارتفاع معدلات التسرب المدرسي وتفشي ظاهرة الأمية والتخلف، وتراجع عام في مستوى التعليم.

كما هو الشأن بالنسبة للخدمات الصحية، فقد سُجل تقليص في مخصصات الإنفاق وارتفاع في تكاليفها بسبب فسح المجال للقطاع الخاص، كل هذا أدى إلى تراجع كبير في التغطية الصحية الوقائية والعلاجية. ففي 2006 كانت نفقة 10 دول نامية في مجال خدمة الدين، تزيد عن نفقاتها فيما يتعلق بالتعليم. كما أن خدمة الدين في 52 بلد يتجاوز ميزانية الصحة العامة.¹

وتتلخص أهم النتائج التي توصل إليها المشروع "سابرين" في الجانب الاجتماعي في ما يلي:²

– فيما يخص إصلاحات سوق العمل وآثارها على التشغيل، شهدت الدول محل الدراسة على اختلاف درجات تنفيذها لهذه الإصلاحات تدهورا ملحوظا في مستويات التوظيف وزيادة محسوسة في معدلات البطالة. ولم تسهم صناعات التجميع (التركيب) التي أُقيمت في المناطق الصناعية الحرة في زيادة فرص العمل، خاصة وأن صلة هذه المناطق بالاقتصاد المحلي ضعيفة، كما تدهورت الأجور الحقيقية وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء في برامج الإصلاح. إذ انخفض معدل الأجور وأصبحت نسبة أكبر من

¹ تقرير الأمم المتحدة، 2008، ص 13.

² SAPRIN, Op.cit, p. 25-29

العمال تعمل في ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفي، كما زادت نسبة عمالة الأطفال وكبار السن، وذلك لتعويض الانخفاض الذي طرأ على مستوى دخل الأسرة؛

- وقد أظهر تحليل آثار الخوصصة في الدول محل الدراسة نتائج مختلطة في الشركات الإنتاجية؛ حيث زادت أرباح بعض الشركات المخصصة، بينما استمر البعض الآخر في الخسارة، وعموما فالزيادة في الإنتاج الذي حققته بعض الشركات الإنتاجية لم تكن له علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى، مثل تحرير حركات رؤوس الأموال، انتقال الملكية إلى شركات متعددة الجنسية ذات قدرات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لعملياتها. أما فيما يتعلق بخوصصة شركات الخدمات، وخاصة خدمات المرافق العامة، فيسجل هذا التقرير أن أسعار هذه الخدمات قد زادت بعد خوصصتها، وذلك دون تحسن يذكر في نوعية الخدمة أو في نطاق تغطية الخدمات للمناطق السكانية المختلفة، الأمر الذي زاد من صعوبة الحصول على الخدمات، وازدادت الأمور سوءا بإلغاء الدعم الذي كان يوجه لهذه المرافق قبل خوصصتها، فهو وإن كان يقلل من عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات؛

- وفيما يتعلق بآثار برامج الإصلاح على التعليم والصحة، فقد أظهرت دراسات الحالة في سبع (07) دول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، أن الإصلاحات التي أُدخلت على نُظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض منتظم وملحوس في دور الدولة وفي قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان، الأمر الذي جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته، وأصبحت الفئات ذات الدخل المنخفض مُطالبات بتحمل أعباء كبيرة من جزاء خفض الدعم، نقص الإنفاق الاجتماعي وتطبيق نُظم المشاركة في التكاليف واسترداد النفقات في المؤسسات التعليمية والصحية. كما أن أساليب تصويب الدعم، أي استهداف الفقراء، قد فشلت في معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة في توزيع الدخل، ومن الملاحظ أن ارتفاع تكاليف الخدمات الاجتماعية لم يقترن بارتفاع في مستوى نوعية الخدمات، وهكذا تجاهلت برامج الإصلاح الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه للاستثمار في العنصر البشري، وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفيف منه لتصحيح عجز الموازنة.

ومن المفارقات التي سجلها تقرير "سابرين"، أنه بينما تقلص الدعم الموجه للخدمات العامة والتي يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم، استمرت أنواع أخرى من الدعم في الوصول إلى الشركات الخاصة، مثل دعم القروض وتقديم ضمانات للائتمان والحوافز الضريبية، بل وحُزم الإنقاذ الموجهة لإنقاذ الشركات والبنوك المتعثرة، ولذا فقد كان أثر هذه السياسات سلبا على توزيع الدخل وتدهور المستوى الاجتماعي في البلدان محل الدراسة.

المطلب الثالث: انعكاسات برامج الإصلاح على الجانب البيئي:

إن التحديد الدقيق للعلاقة بين انعكاسات برامج الإصلاح والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتردي البيئة يُعتبر مهمة صعبة، فتنوع الصادرات لخلق المزيد من الصرف الأجنبي لخدمة الديون يعدّ قيدياً شديداً على قاعدة الموارد الطبيعية للعديد من البلدان النامية. فأكبر البلدان المدينة هي أيضاً نفس البلدان التي يسجل فيها معدل لم يسبق له مثيل في استغلال الموارد الطبيعية، مثلاً في الكاميرون تقوم 150 شركة عاملة مرخص لها في مجال الخشب وقطع الأشجار لأغراض تصديرية من بينها 23 شركة محلية فقط. وشهدت أغلبية البلدان النامية وخاصة الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، معدل نمو سنوي سالب في إنتاج الأغذية للفرد في إطار برامج الإصلاح؛ حيث تحلّى المزارعون تدريجياً عن المحاصيل التي تحقق الاكتفاء الذاتي، ففي ملاوي هبط إنتاج الذرة بنسبة 40%، وفي نفس الوقت تضاعف إنتاج التبغ بسبب الضغوط لتوليد الصرف الأجنبي لخدمة الديون.

كما يجري حالياً الاستحواذ على الميزانيات الحكومية المخصصة لخدمات دعم الزراعة، لدعم الزراعة التصديرية في الوقت الذي يتم فيه تجاهل احتياجات مزارعي الكفاف في مجالات الأمن الغذائي وحفظ التربة وإعادة تشجير الغابات، ولهذا القرارات في مجال السياسات العامة تأثير مباشر على الإنتاجية الزراعية، وبالتالي على حدوث انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وعلى الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. وبناءً على ذلك فإن أهداف برامج الإصلاح المصممة لتحسين صادرات السلع الأساسية لخلق الصرف الأجنبي لخدمة الديون، لا تتفق مع احتياجات التنمية طويلة الأجل.

إضافة أن السكان أشد فقراً في الدول النامية يُضطرون إلى استغلال قاعدة الموارد بطرق غير مستدامة، لتأمين البقاء الاستيطان التلقائي في الغابات الاستوائية، والتعدين على نطاق صغير، والاستخدام المكثف للأراضي الزراعية والنظم الإيكولوجية البحرية، والتخفيض العشوائي في البرامج الحكومية الحيوية التي تمول حماية البيئة، مثل حفظ التربة وإعادة تشجير الغابات، كلها أمور تزيد من سرعة تدهور الموارد البيئية.¹

وعليه، فإن التنمية لا يمكن أن تستمر في ظل قاعدة الموارد البيئية المتدهورة، وبما أن مصلحتي البيئة والتنمية مترابطتان حتماً، فهناك حاجة إلى مناشدة الأهداف البيئية والإنمائية في آن واحد. كما يطرح التصدي لأضرار المناخ اعتماد السياسات اللازمة لتخفيف آثاره، ذلك حتى ولو توقفت انبعاثات الغازات الدفيئة فإن درجات الحرارة ستظل ترتفع لعدة عقود بسبب أن الانبعاثات قد تراكمت فعلاً.

¹ World Watch Institute, **Vision for Sustainable world**, sur: www.worldwatch.org/doc,05/09/2011.

وعليه، ينبغي تخفيف الأضرار والتكيف مع آثارها التي حدثت فعلا، فقام صندوق النقد الدولي بإجراء دراسة لمقارنة السياسات الممكن اعتمادها مثل الضرائب على انبعاثات الغازات الدفيئة، تداول تراخيص الانبعاث و سياسات هجينة تضم السياستين معا. وتوصل بان تغير المناخ يمكن التصدي له دون الإضرار بمستوى الاستقرار في النمو الاقتصادي الكلي، وأن تكون تكاليفها في متناول الدول التي تطبقها،¹ وكما أنه يجب أن تتوفر بعض الشروط في سياسات تسعير الانبعاثات وهي:²

- أن تكون طويلة الأجل وذات مصداقية؛
- إشراك كل فئات البلدان، وتبدأ في تسعير الانبعاثات الخاصة بها، وأي إطار للسياسات لا تتضمن الاقتصاديات النامية والناشئة خاصة الاقتصاديات الكبرى سريعة النمو كالصين، والهند، سيكون غير مجدي وباهظ التكلفة نظرا لأن 70 % من الانبعاثات خلال 50 سنة القادمة تأتي من هذه الاقتصاديات؛
- وضع سعر عالمي للانبعاثات، تكون مرنة بدرجة كافية لاستيعاب التذبذبات الاقتصادية الدورية، ففي فترات الطلب المرتفع تكون تكاليف تخفيض الانبعاثات مرتفعة والعكس في حالات انخفاض الطلب.

كما أن الصندوق يدرس حاليا اقتراحات بشأن إنشاء "الصندوق الأخضر" ، الذي يبلغ حجمه 100 مليارات دولار بحلول 2020، والهدف منه هو إقامة آلية تساهم من خلالها الدول المتقدمة من تلبية احتياجات الدول النامية من تمويل لمواجهة تغير المناخ، وتمويل المشاريع التي تحترم البيئة وتعمل على الحد من ظاهرة التغير المناخي. ويرى خبراء الصندوق، أن إطلاقه يمكن أن يساعد في التقدم نحو اتفاقية عالمية ملزمة حول الحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، والسماح للبلدان النامية في البدء بالتكيف مع الإجراءات اللازمة لمواجهة تغير المناخ. أما فيما يخص تمويل هذا الصندوق، اقترح خبراء الصندوق أن يكون بالمساهمة بالحصص، وهي تتوزع بالتناسب مع حصة كل عضو في صندوق النقد الدولي.³

المطلب الرابع: انعكاسات برامج الإصلاح على الجانب السياسي:

لقد شهدت العديد من البلدان النامية اضطرابات وانتفاضات ضد برامج الإصلاح الاقتصادي ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث قامت أساسا ضد ارتفاع الأسعار وإلغاء الدعم على أسعار المواد الأساسية، وكذا من أجل توفير العمل وتحسين الخدمات الصحية وظروف المعيشة بصفة عامة. تُبعت هذه الأخيرة، بردود فعل النقابات والتنظيمات الديمقراطية في هذه البلدان، وكذا الباحثين والاقتصاديين، ثم

¹ صندوق النقد الدولي، إدارة تغير المناخ، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق، ص 20.

² نفس المرجع، ص 24.

³ نشرة صندوق النقد الدولي، مكافحة الاحترار العالمي، 25 مارس 2010، ص 2-3.

جاءت ردود فعل المنظمات الدولية كمنظمة اليونيسيف "UNICEF"* التي طالبت بـ "تعديل بوجه إنساني"، ويقصد به أخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في برامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها على استمرار التنمية، لأن السياسات التي تقضي على الصحة والتعليم هي تقضي على الموارد البشرية، كما تضعف الطاقات الاقتصادية في المستقبل.¹

وبالنظر إلى أن انتقال أصول كثيرة من الشركات العامة، سواء في قطاع الإنتاج أم في قطاع المرافق العامة إلى الشركات الأجنبية، فقد زادت نسبة ملكية الأجانب وزاد تأثيرهم في الاقتصاد الوطني؛ الأمر الذي يشكل تهديدا للسيادة الاقتصادية الوطنية، خاصة مع خضوع سياسات هذه الشركات لاعتبارات تعظيم الربح، وهو ما قد لا يتوافق مع الاحتياجات المحلية.

كما شهدت الدول النامية تزايد اتساع الهوة بين الدولة والمجتمع؛ حيث تخضع حكوماتها لضغوط خارجية تفرضها قوى العولمة الخفية، وضغوط داخلية تفرضها القوى الاجتماعية المتضررة من عملية إعادة تشكيل الاقتصاد. وكذلك، فحق المواطنين في المشاركة الكاملة في تأطير سياسة التنمية الوطنية قد تقلص بشكل خطير، فهذا التضارب بين الدولة والمجتمع يُضعف إمكانيات تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، كما يُضعف الآفاق المرتقبة لتمتين حماية حقوق الإنسان.²

المبحث الثالث: إصلاح صندوق النقد الدولي لتحقيق نظام نقدي عادل ومستدام:

حددت المواد التأسيسية لصندوق النقد الدولي الدور الأساسي له، والمتمثل في إرساء قواعد قوية لإدارة النظام النقدي الدولي وضمان سلامته عن طريق المحافظة على تقلبات أسعار الصرف؛ غير أن إنهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب واعتماد نظام التعويم الحر، جعل صندوق يفقد دوره الأساسي الذي أنشأ لأجله، كما أن أزمة المديونية التي تفجرت في معظم الدول النامية وظهور فوائض في العديد منها، جدد له دوره إلى مؤسسة نقدية تشرف على إدارة أزمة المديونية عن طريق ضبط برامج الإقراض وإعادة الجدولة، وأضحى له دورا جوهريا في إعادة فتح اقتصاديات الدول النامية أمام رأسمال الدولي.

فقد استطاع الصندوق بفضل الإصلاحات التي أدخلها على دوره أن يحتفظ بوضعه كمؤسسة تسهم بدور مهم في الاقتصاد العالمي، فعلى مر أكثر من نصف قرن شهد النظام النقدي الدولي تطورات كبيرة؛ حيث ظهرت العديد من الاقتصاديات الناشئة والتي ستواصل نموها وربما سيزيد عددها، كما أنه لم تعد بعض الدول في حاجة

* UNICEF: United Nations International Children's Emergency Fund .

¹ فانغو شيرو، آثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان، الدورة السابعة وخمسون، 2000، ص 37.

² Patrick D'humieres, *Op.cit*, p. 167

للاقتراض من الصندوق، في حين قد تحتاج دول أخرى إلى تمويلات إضافية منه. ففي ظل هذه التطورات فإن توزيع الأصوات واتخاذ القرارات في الصندوق تخلف كثيرا عن تطور الاقتصاد العالمي، وأن الإشراف الحالي للصندوق على النظام النقدي الدولي لم يعد ملائما وخاصة مع ظهور تحديات جديدة مثل المحافظة على الموارد الطبيعية الناضبة، الاحتباس الحراري والتلوث البيئي، وأصبحت شرعية هذه المؤسسة ومدى أهمية دورها موضع التساؤل.

إن هذا الوضع يتطلب مراجعة جذرية وإصلاحات ضرورية على مستوى صندوق النقد الدولي، سواء كانت داخليا على مستوى الهيكل التنظيمي ومدى فاعليته هذا من جهة، وخارجيا في علاقته مع الدول الأعضاء في ما يخص سياسات احتواء الأزمات والمشروطة والتمويل.

المطلب الأول: إصلاحات على مستوى الهيكل التنظيمي

إن هذه الإصلاحات تتعلق بالعضوية، الحصص والتصويت وكل ما تعلق بالمهام والأهداف ونظام الحوكمة.

الفرع الأول: العضوية، الحصص والتصويت:

إن النظام الحالي لصندوق النقد الدولي يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الدول الأعضاء، فعملية الإصلاح تقتضي إزالة كافة أشكال الهيمنة وتجسيد مبدأ العدل والمساواة، والذي يقوم على الأهمية التاريخية والسياسية للدولة العضو إضافة للأهمية الاقتصادية.

كما أن توزيع الأصوات على أساس حجم المساهمة المالية ليس له ما يبرره، فمن جهة نجد بأن حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة، الشيء الذي قد لا يعكس وضعها في الاقتصاد الدولي، ومن جهة أخرى فإن المؤشرات التي تحدّد على أساسها الحصة عادة لا تكون مرتبطة بمستجدات العلاقات الدولية في الميدان المالي والتجاري، فتحديد الحصة في بداية التسعينات كان خاضعا للتغيرات في مؤشرات الاقتصادية الخاصة بالثمانينات. فمنذ إنشاء الصندوق القوة التصويتية كانت دائما في صالح الدول المتقدمة، فبعد أن كانت نسبة 28% من الأصوات موزعة على 24 دولة نامية في سنة 1953، نجد اليوم بأن 39% من الأصوات تتقاسمها 132 دولة.¹

وتقتضي عملية إصلاح الصندوق إلى استحداث مجلس تنفيذي أكثر فاعلية ومشروعية، سواء في حجمه أو تكوينه القطري عن طريق زيادة حصص الدول الناشئة مثل البرازيل، الهند والصين والتي نمت أهميتها في الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، ومازالت حصصها أقل من أصوات الكثير من الدول الصناعية، فعلى سبيل المثال فإن

¹ صالح صالح، إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مداخلة ضمن المنتدى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، السياسات والإستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، سطيف، 2009، ص 04.

حصة الصين أقل من حصة إيطاليا، وحصة البرازيل لم تبلغ 3/1 من حصة بلجيكا،¹ وتمثل أحد التشوهات الرئيسية الحالية في الحقيقة أن مجموع القوة التصويتية للبلدان الأوروبية الخمسة وعشرين (25) الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بلغ حاليا 32%، وقد تم تحديدها في السنوات الأولى للصندوق، عندما كان تكامل الاقتصادات الأوروبية مازال في البداية وكانت العديد من الدول الأوروبية بحاجة للاقتراض من الصندوق. واستبعاد التجارة في ما بينها من حسابات الحصص، هو الشيء الذي يلائم قيام إتحاد اقتصادي، وهو ما سيُخفض مجموع حصة الإتحاد الأوروبي وقوة التصويت الخاصة به بنحو 9%، والتي يمكن توزيعها بعد ذلك على الدول الأعضاء الأخرى.²

وما تجدر الإشارة إليه، أن قوة التصويت للبلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لم تترجم لنفوذ مماثل وبنفس القدر على مجلس الإدارة، إذ تبلغ قوة التصويت الإجمالية لأعضاء المجلس الممثلين لبلدان الإتحاد ما يقارب ضعف قوة التصويت للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن نفوذ الإتحاد الأوروبي في عملية اتخاذ القرار في الصندوق يقل كثيرا عن نفوذ الولايات المتحدة، نظرا لأن الإتحاد الأوروبي لم يكن فعالا في اتخاذ المواقف الموحدة.

بالإضافة، أن لأوروبا 10 مقاعد في المجلس التنفيذي وبالمقابل لآسيا 5 مقاعد فقط رغم أن حصة أوروبا وآسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هي على التوالي 29% و 32%.

وتوجد طريقتين لزيادة قوة التصويت للدول الضعيفة:³

— عن طريق زيادة حصص هذه الدول؛

— أو عن طريق زيادة الأصوات المستحقة "Vois de base"، فمنذ نشأة صندوق النقد الدولي في 1944 كانت الأصوات المستحقة مثبتة عند 250 صوت أساسي مستحق لكل دولة عضو، وهو ما يعادل 11.3% من إجمالي حقوق التصويت عندما كان عدد الأعضاء 44 عضوا، أما الآن فيبلغ عدد الأعضاء 187 عضو لكل عضو 2.1% من حقوق التصويت.⁴

وانطلاقا مما سبق، نقترح بعض الشروط الضرورية لإصلاح العضوية والحصص والتصويت في الصندوق، وتمثل في ما يلي:

— الانتقال من المراجعة الدورية للحصص التي مدتها خمس سنوات إلى مراجعة كل سنة أو سنتين لمواكبة التحولات الاقتصادية؛

¹ Leo Van Houtven, **Repenser la gouvernance du FMI**, Revue Finance et développement, septembre 2004, p.19

² Ibid.

³ Joseph E. Stiglitz, **Pour une vraie réforme du système monétaire et financier international**, traduit de l'anglais par Paul Chemla, Les Liens Que Libèrent, France, 2010, p. 208

⁴ Leo Van Houtven, **Op.cit**, p. 20

- تخفيض حجم المجلس التنفيذي حتى يكتسب الصندوق الفاعلية، ويمثل توحيد دول الإتحاد الأوروبي في مقعد واحد خطوة كبرى اتجاه الإصلاح، الأمر الذي سيخفض المجلس بمقدار ستة مقاعد ليصبح المجلس مكون من 18 مقعداً، والهدف هنا هو استحداث مجلس تنفيذي مصغر ومتجانس تكون فيه للبلدان النامية أغلبية المقاعد بينما تحتفظ الدول الصناعية بأغلبية قوة التصويت مع تخفيضها؛¹
- إصلاح الطريقة التي يتم بها حساب الحصص ووضع صيغة جديدة أكثر شفافية ومثلية أكثر، تتضمن الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، درجة التعرض للصدمات الخارجية والقوة المالية. وأحد التغييرات التي ستؤدي إلى زيادة حصص البلدان النامية هو استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي بعد تحويلها على أساس تعادل القوة الشرائية بدلا من أسعار الصرف السوقية.²

الفرع الثاني: إصلاحات على مستوى المهام والأهداف:

خلال العقود الثلاثة الأخيرة شهد الصندوق تحول كبير في مهامه وأهدافه، وأصبح له دور أساسي في وضع البرامج وإعداد السياسات الاقتصادية للتحوّل الاقتصادي، وتطبيقها في الدول النامية على حساب التوازنات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وأصبح له دور إيديولوجي جوهري يتمثل في تجسيد المذهب الرأسمالي بطبيعته الليبرالية.³ كما تخلي عن أهدافه الأساسية التي أنشئ لأجلها، وهي تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الدولي وتحقيق الاستقرار في تقلبات أسعار الصرف في ظل نظام مدفوعات متعدد الأطراف وقائم على تدعيم الثقة بين الدول الأعضاء، فبعد انفجار أزمة المديونية تحول دور الصندوق لخدمة الرأسمال الدولي الذي يريد في المدى القصير استرجاع الأموال التي أقرضها للبلدان النامية وتطبيق الإصلاحات التي تقتضي ذلك، فهو لاتهمم النتائج الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية التي تنجم عنها، والتي تؤثر على أغلبية شعوب هذه البلدان وتحرمها من حقوق الإنسان، أما على المدى البعيد فهو يريد تعميق التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل وإخضاعه للمتطلبات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

انطلاقاً مما سبق، نجد أن عملية إصلاح الصندوق تقتضي إعادة النظر في دوره وأهدافه، وجعله في صالح المجتمع الدولي بمعزل عن التحيز الإيديولوجي، وينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساعد على الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على هوامش معينة في أسعار الصرف، وتوفير التمويلات الضرورية للدول الأعضاء مع إصلاح المشروطة وأخذ بعين الاعتبار آثارها على التنمية الشاملة المستدامة.

¹ Ibid.

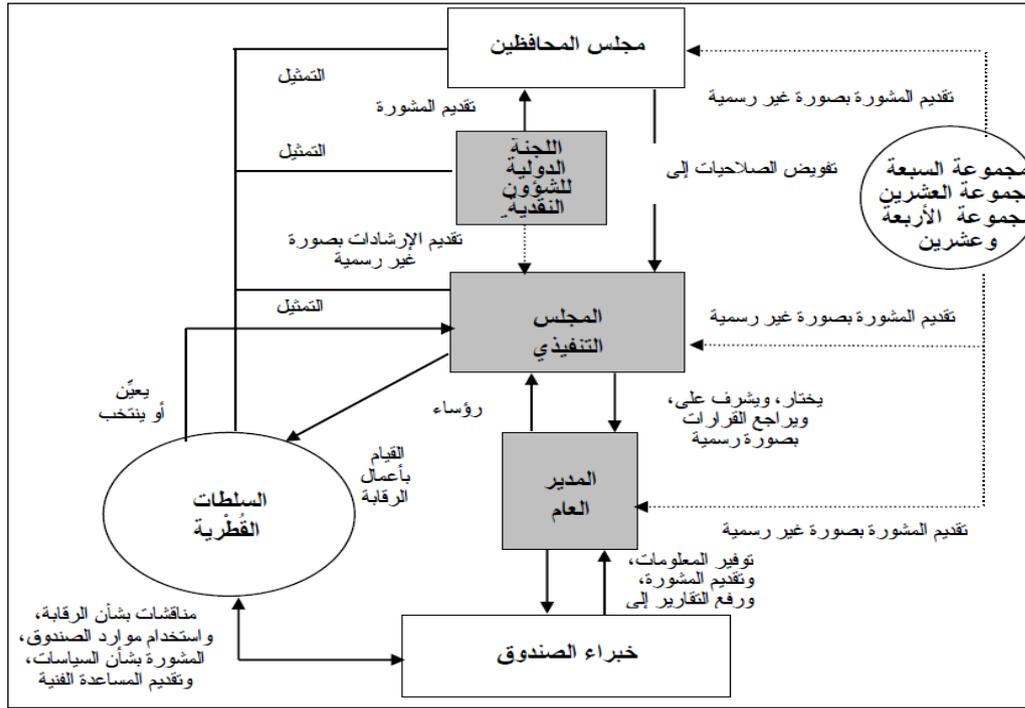
² Ibid. p. 21

³ James M. Boughton et Colin L. Bradford, **Gouvernance : nouveaux acteurs nouvelles règles**, Finance et développement, décembre 2007, p. 11

الفرع الثالث: إصلاحات على مستوى نظام الحوكمة في الصندوق

إن معاينة نظام الحوكمة في الصندوق، يتعلق بالهيكل التنظيمي والعلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر على عمليات اتخاذ القرار وآلية مشاركة الأطراف المختلفة فيه، الشيء الذي يدل على محدودية نظام الحوكمة بالصندوق، وضرورة اتخاذ إصلاحات إجرائية وجوهرية لتعزيز شرعية الصندوق وفاعليته على مستوى النظام النقدي الدولي، والشكل الموالي يبين آلية اتخاذ القرار على مستوى الهيكل التنظيمي للصندوق.

الشكل (3-5): الهياكل الرئيسية لنظام الحوكمة في الصندوق.



المصدر: تقرير مكتب التقييم المستقل، تقييم الحوكمة في صندوق النقد الدولي، ماي 2008، ص 09.

ويمكن مناقشة نظام الحوكمة في الصندوق ضمن الأبعاد التالية: الفعالية، الكفاءة، المساءلة والمشاركة.

1. **الفعالية:** وتشير إلى قدرة الصندوق على تحديد الأهداف والإستراتيجيات، تنفيذها ومتابعة نتائجها

والوضوح في تحديد المسؤوليات، ويمكن تحديد مواضع ضعف الفعالية في الصندوق في ما يلي:

-إرشادات سياسية عالية المستوى تأتي من خارج الإطار الرسمي للحوكمة في الصندوق

(الملحق رقم 03، ص 199) مثل مجموعة السبع (G-7) والمجموعة العشرين (G-20)؛

-عدم الوضوح في توزيع المسؤوليات بين إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي، وفي بعض الحالات بين هذا

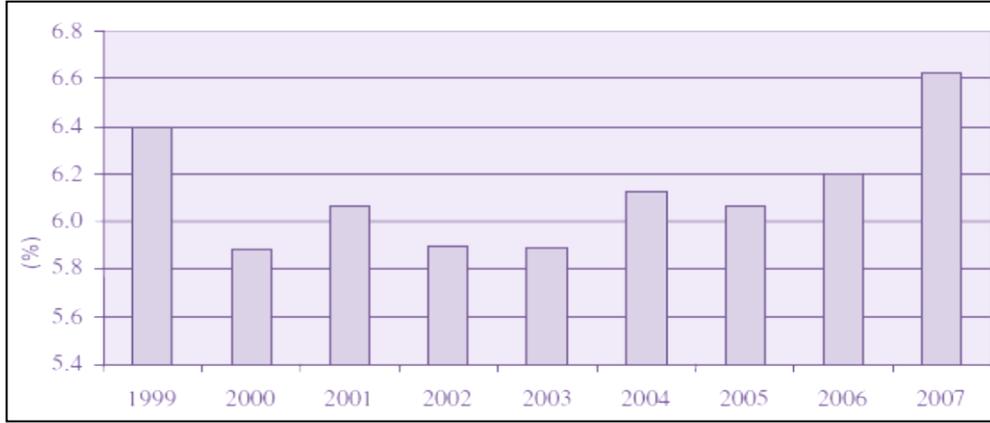
الأخير واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية؛

2. **الكفاءة:** تشير إلى تكاليف الحوكمة في الصندوق، سواء كانت مالية أو من حيث الوقت، ويقتضي نظام

الحوكمة الكفاء الوضوح في تقييم العمل بين أجهزة الصندوق، وتجنب الازدواجية في الجهد والوقت الذي

يستغرقه الصندوق مناقشة القضايا وحجم الوثائق المطلوبة لهذا الغرض،¹ والشكل الموالي يبين حجم تكاليف المديرين التنفيذيين كنسبة مئوية من صافي الميزانية الإدارية للصندوق.

الشكل (3-6): تكاليف المديرين التنفيذيين كنسبة مئوية من صافي الميزانية الإدارية للصندوق للفترة 1999-2007.



المصدر: تقرير مكتب التقييم المستقل، مرجع سابق، ص 29.

ففي 2007 بلغت ميزانية المديرين التنفيذيين 59 مليون دولار، وتراوحت تكاليف تسيير شؤون المجلس التنفيذي بين 1998 و2006 بين 5.9% و6.4% من صافي الميزانية الإدارية للصندوق، وقد شهدت هذه الفترة زيادة عدد الخبراء المعيّنين في مكاتب المديرين التنفيذيين. ومقارنة التكاليف مع المؤسسات الأخرى نجد أنها مرتفعة نسبياً، ففي البنك الأوروبي تبلغ 3%، وفي بنك التنمية للبلدان الأمريكية 4%، وفي البنك الدولي 5%.² بالإضافة أن العضوية في الصندوق زادت أكثر من أربعة أضعاف، من 44 إلى 187 عضواً، إلا أن حجم الموظفين تضاعف بأكثر من ثمانية أضعاف من 300 إلى 2500 موظف، مما يجعل تكاليف تسيير الصندوق مرتفعة.

3. **المساءلة:** تشير إلى توفر مجموعة من القواعد المعيارية لقياس جودة الأداء وسلامة آليات المراقبة ووضوح حدود السلطة، فلا توجد في الصندوق آليات كافية ومتفق عليها يمكن الاستناد عليها لتقييم أداء الصندوق، وتسمح للأعضاء أو للأطراف المعنية مساءلة أجهزته.³

4. **المشاركة:** تشير إلى عدم قدرة الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى على إسماع صوتها وأخذها بعين الاعتبار

¹ Joseph E. Stiglitz, **Pour une vraie réforme du système monétaire et financier international**, Op.cit, p.207

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع، ص 17.

في عملية صنع القرار، وإشراك الأعضاء وأطراف المجتمع المدني ومنظماته في ذلك.¹ ومما سبق نستنتج أنه:

- لا يوجد وضوح كاف في الأدوار خصوصاً بين المجلس التنفيذي وإدارة الصندوق؛
- يركّز المجلس على الوظائف التنفيذية وليس الرقابية مما يحدّ من فاعليته، وهو ما يقتضي إعادة توجيه أنشطته للقيام بدور رقابي يتيح له قدراً أكبر من المشاركة في صياغة إستراتيجياته؛
- يحتاج الصندوق لمزيد من المشاركة، فاللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية باعتبارها جهاز استشاري، تفتقر لصلاحيّة تحديد توجهات الصندوق الإستراتيجية؛
- يتعين تحسين وضع إطار لمساءلة إدارة الصندوق عند إدارتها، وتحديد المعايير اللازمة والعملية المعتمدة لإجراء تقييمات منتظمة بهذا الخصوص.

المطلب الثاني: إصلاحات على مستوى النظام النقدي الدولي:

وهذه الإصلاحات تكون على مستوى علاقة الصندوق مع الدول الأعضاء والبرامج التي يفرضها عليها وكل ما يتعلق بحقوق السحب الخاصة، نظام أسعار الصرف، السيولة الدولية وآليات الائتمان الدولي، نظام المساعدات والإقراض وحجم التمويل والمشروطة.

الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة:

رغم أن إنشاء حقوق السحب الخاصة (1969) تواكب مع السنوات الأولى لمباشرة الصندوق لنشاطه، إلا أنها لم تصبح أداة رئيسية للاحتياطيات الدولية في النظام النقدي الدولي، كما أنها لم تتحول بعد إلى عملة دولية وهذا بسبب تنامي ظاهرة الدولار، وأي اختلال في الاقتصاد الأمريكي يؤثر على صحة وسلامة الاقتصاد العالمي، وهو ما يقتضي إصلاح وتطوير حقوق السحب الخاصة وتحويلها إلى أداة رئيسية للاحتياط في النظام النقدي الدولي، مما يؤدي إلى التقليل بصورة فعالة من الاعتماد على الدولار، والتخفيف التدريجي لانعكاسات السياسات النقدية في الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي. إعادة الاعتبار لوحدة حقوق السحب الخاصة في مجال الاحتياطيات الدولية، يقلل من الطلب على العملات الرئيسية، فتقل تبعاً لذلك المخاطر المرتبطة بأسعار صرفها.

¹ صالح صالح، إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مرجع سابق، ص 21-22.

الفرع الثاني: إصلاح نظام أسعار الصرف والأسواق المالية:

بعد قيام الصندوق باعتماد أسعار الصرف العائمة، انحصر دوره في الرقابة على اقتصاديات الدول الأعضاء خاصة بعد تطور أزمة المديونية في الدول النامية؛ حيث ازدادت رقابته عليها. كما أن الصندوق لم يقيم بأي مراجعة مهمة لنظام الصرف لتقييم ما إذا كانت نظم الصرف ومستويات الأسعار المطبقة في الدول الأعضاء تعمل على استقرار النظام النقدي الدولي.

إن التحولات الاقتصادية العالمية ومستجداتها تستدعي مجموعة من التعديلات، تنطلق من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف عن طريق الانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة في مجال محدد ومستقر نسبياً، بواسطة ربط عملات الدول الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة حقوق السحب الخاصة، التي تتحوّل إلى عملة دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له، مما سيققل من حجم المضاربات المالية والنقدية وزيادة حجم الائتمان المخصص للاستثمارات الفعلية.

كما يمكن للأسواق المالية أن تقوم بدور مهم في الاستجابة لتغيرات المناخ وتعزيز إستراتيجيات تخفيض تغير المناخ بواسطة تحسين كفاءة مخططات تسعير الانبعاثات والتحوط من المخاطر المتصلة بها، من خلال تحديد الأدوات المالية الصحيحة التي تُمكن من تقليل تكاليف تخفيض الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ، وهذه الأدوات تتمثل فيما يلي:¹

- تصاريح الانبعاثات القابلة للتداول والعقود الآجلة وعقود الخيارات والصناديق التي تستثمر فيها، واثّر ذلك على تقليل التكاليف لأدني حد معين من تخفيض الانبعاثات؛
- صناديق الاستثمار في الطاقة والتكنولوجيا النظيفة، والهدف منها إعادة تخصيص رؤوس الأموال للاستجابة لتغير المناخ وتوفير رؤوس أموال جديدة لذلك؛
- أدوات نقل مخاطر الكوارث والتأمين ضد الطقس ومشتقات التحوط ضد مخاطر المناخ، والهدف منها تقاسم مخاطر الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ.

الفرع الثالث: إصلاح نظام المساعدات، الإقراض والتمويل والمشروطة:

يتطلب نظام إصلاح المساعدات التقليل من التعقيدات والصعوبات التي تلازم طلب التمويل ضمن أشكال المساعدات بالصندوق، من خلال المزيد من المرونة فيما يخص إجراءات الحصول التمويل أو حجمه وتكاليفه، ويعتبر الصندوق أن توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار ومخلفات الأزمات واستعادة معدلات نمو

¹ بول ميلز، تخضير الأسواق، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص 34.

قابلة للاستمرار، يتطلب تعزيز طاقته الإقراضية وإقرار عملية إصلاح شاملة لآلية إقراض موارده، وزيادة تقوم على التوسع في حجم الإقراض وأدواته بشروط مُيسرة لصالح الدول النامية،¹ وتوجه لخدمة الأهداف الجوهرية للتنمية، عن طريق:

امتدادات خط ائتمان مرن؛

تبسيط هيكل التكلفة وآجال الاستحقاق؛

تبسيط الأدوات المستخدمة في الإقراض وجعلها مرنة حسب وضع كل دولة عضو.

أما فيما يخص المشروطة والبرامج المرتبطة بها، فيفرض الصندوق شروط الهيكلية على القروض الممنوحة على الدول الأعضاء، والتي لم تكن معظمها مرتبطة بالأهداف الأساسية للتنمية، وما يرتبط بها من سياسات اقتصادية نقدية ومالية تمس السيادة الاقتصادية للبلدان، فهي تحدّ من حرية الحكومة في صياغة الخطط التنموية، كما تحد من خضوعها للمساءلة أمام مواطنيها.² الأمر الذي يتطلب تقليص برامج المشروطة وتحديد مجالاتها، بالتركيز على جوانب الأداء المتعلقة باستخدام الائتمان في المجال الاقتصادي، وأثر ذلك على الأبعاد الاجتماعية، السياسية والبيئية، من خلال:

- الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية الاجتماعية وما تقتضيه من تطوير للموارد البشرية؛

- احترام السيادة الوطنية والحق في تحقيق التنمية وتقرير المصير؛

- الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية وما تقتضيه من المحافظة على الموارد الطبيعية من الاستغلال المفرط والاستجابة للتغيرات المناخية؛

- الخضوع للمساءلة المتبادلة، أي إخضاع الجهات المانحة أمام الدول النامية عن كيفية التمويل وهدفه، كما

- ينبغي إخضاع الدول النامية للمساءلة أمام شعوبها عن استخدامات التمويل.³

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض، 24 مارس 2009، ص 04.

² سام شارب وآخرون، إعادة النظر في المشروطة، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2005، ص 37.

³ نفس المرجع، ص 38.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه حول مفهوم التنمية المستدامة وتطورها، وآثار برامج الإصلاح الاقتصادي على تحقيق هذه الأخيرة. فبرغم من تزامن هذه البرامج مع تبلور الفكر المفاهيمي للتنمية المستدامة، إلا أنه تم فرض وتطبيق هذه البرامج بمعزل عن الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة ويجول دون تحقيقها.

الواقع أن المسألة واضحة تماما، فالرأسمال الدولي خلف المؤسسات المالية والنقدية الدولية يريد في المدى القريب استرجاع الأموال التي أقرضها للبلدان النامية، لهذا فهو لاثمه النتائج الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية التي تنجم عن تطبيق هذه الإصلاحات، والتي تؤثر على أغلبية شعوب هذه البلدان وتحرمها من حقوقها.

أما على المدى البعيد، فهو يريد تعميق التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل وإخضاعه للمتطلبات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، لهذا فهو لا يريد أن تكون للدول النامية اقتصاديات وطنية مستقلة ومعتمدة على الذات، وحتى مندججة ومتكاملة فيما بينها، وتكون لها قوة تفاوضية على المستوى الدولي، بل يريد دولا وحكومات تستغل مواردها لخدمة إستراتيجيات الدول القوية، وعليه فإن تطبيق هذه الإصلاحات قد أدت إلى تعديل هيكلية شامل للاقتصاد العالمي لصالح الرأسمال العالمي والشركات العالمية وفق آلية السوق؛ ولما لها من آثار على استدامة النظم الإيكولوجية وحماية الحقوق الإنسان وضمأن كرامته، إضافة إلى التمتع الكامل بالسيادة الوطنية في رسم السياسات التنموية التي تتماشى مع الموارد المتاحة للمجتمع.

الفصل الرابع

انعكاسات برامج الإصلاح

الاقتصادي على تحقيق التنمية

المستدامة في الجزائر

تمهيد:

لقد تضررت الجزائر مثلها مثل بقية الدول النامية من الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي ارتسمت ملامحها منذ بداية الثمانينات، وتجسد ذلك من خلال الاختلالات التي أصابت ميزانية الدولة، وكذا ميزان المدفوعات بداية من 1986 مباشرة بعد انهيار سعر البترول في الأسواق العالمية، وتدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، الشيء الذي دفع السلطات العمومية إلى اتخاذ إجراءات نقدية ومالية قصد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية ومحاربة التضخم؛ إلا أن واقع الاقتصاد الجزائري كان يعاني من إختلالات هيكلية حالت دون نجاح تلك الإجراءات، فاشتدت الأزمة عندما لم تستطع الجزائر تأمين استيراد احتياجاتها الأساسية في أواخر الثمانينات، وصعوبة الحصول على قروض دولية بسبب عدم قدرتها على التسديد، هذه الأسباب وغيرها دفعت الجزائر إلى التوجه لصندوق النقد الدولي من خلال إبرام مختلف الإنفاقيات، امتدت لفترة قاربت ثماني (8) سنوات.

كما تمّ طرح في الجزائر في السنوات الأخيرة قضية الإصلاح ودفع وتيرة التنمية بشدّة، وهذا من خلال العديد من البرامج في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.....، وخاصة ما ارتبط بمسألة التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال تخصيص مبالغ معتبرة لتمويلها قصد الإنعاش الاقتصادي، وما ساعد على ذلك ارتفاع عائدات البترول، بهدف تحقيق معدلات نمو مقبولة وامتصاص التكاليف الاجتماعية التي خلّفتها برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات عن طريق تعزيز الطلب الكلي واستثمار الأموال العامة في البنية التحتية.

وعليه، فالجزائر كغيرها من الدول مطالبة اليوم بمسيرة مختلف التحولات الاقتصادية الإقليمية منها والدولية، واستغلال الإمكانيات والفرص المتاحة الآن لتحقيق نتائج تلامس النوعية لضمان تنمية متوازنة ومستدامة.

المبحث الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير في معدلات خدمة الدين والتي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات؛ حيث تطورت خدمة الدين من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 05 مليار دولار سنة 1987 لترتفع إلى 07 مليار دولار سنة 1989.¹

وترجع أسباب تفاقم المديونية في الجزائر إلى عدة أسباب منها تقلبات الأسعار في قطاع المحروقات، ضخامة الجهود الاستثمارية التي اعتمدها الجزائر في سياساتها التنموية، والتي تقوم على القطاع الصناعي الذي تطلب استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، كما أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة. إضافة إلى غياب سياسة سليمة للاقتراض بسبب ارتفاع حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض وما تبعها من شروط قاسية، خاصة من حيث ارتفاع أسعار الفائدة بها وعدم المصدقية في تسيير القروض؛ حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية، وعدم فعالية الجهاز الإنتاجي، إذ أن معظم النتائج التي حققتها مختلف القطاعات الإنتاجية التي مُولت بالقروض كانت ضعيفة ما عدا قطاع المحروقات، كل هذه الظروف فرضت على الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض.

المطلب الأول: محتوى برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

لقد كان الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات يتميز بمراقبة كلية للدولة على العملية الإنتاجية وعملية التوزيع، أما العلاقات التجارية مع الخارج فتحتكرها مؤسسات عمومية. كما أن سعر الصرف كان ولمدة طويلة محددًا دون النظر إلى المعطيات التي تؤثر عليه مباشرة. وهذه أهم الأرقام التي تقدم صورة واضحة عن هذه المرحلة:²

- تقلص مداخل البلاد من صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 9.53 مليار دولار سنة 1989؛
- انخفاض احتياطات الجزائر من العملة الأجنبية من 2.81 مليون دولار سنويا سنة 1985 إلى 0.84 مليون دولار سنة 1989؛
- كما قامت السلطات العمومية بجملة من الإصلاحات على المؤسسات العمومية؛

ومع استمرار الوضعية الاقتصادية غير المستقرة، لجأت الجزائر إلى طلب دعم من الصندوق النقد الدولي.

¹ Benissad H, L'ajustement structurel et expérience, Edition Alain, Algérie 1994, p. 44

² Ibid, p. 45 – 49.

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشرية واحدة في 30 ماي 1989،¹ كان محتوى الاتفاق -اتفاق التثبيت- يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم مايلي:²

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقييدا؛
- تقليص العجز الميزاني؛
- تعديل سعر الصرف؛
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

تنفيذا لهذا الاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 12/89 والمتعلق بالأسعار، وذلك بعد شهرين فقط من التوقيع على الاتفاق. كما تم إصدار القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض لإحداث تحويلات في الجهاز المصرفي، أيضا قيام المؤسسات العمومية بعملية التطهير المالي للمؤسسات القطاع العام، وهذه الأخيرة تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ 10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية. فتنبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 03 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991 تخفيضا قدره 70% من بينها 52% دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف مقابل الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج.³

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991:

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991، و تم تحرير رسالة النية في 27 أبريل 1991؛³ حيث تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما يلي:

- الشريحة الأولى في جوان 1991؛

¹ نعمان سعدي، البعد الدولي لنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 252.

² الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 111.

³ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 253.

³ Ben Bitour Ahmed, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, Edition marinoor, Alger 1998, p 77-78.

- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991؛
 - الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991؛
 - الشريحة الرابعة في مارس 1992.
- ويهدف اتفاق الاستعداد الائتماني إلى:¹
- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة التي تعمل على تنويع الصادرات؛
 - تحرير التجارة الخارجية والداخلية التي تمكّن في المدى القصير من تحقيق القابلية لتحويل الدينار؛
 - القضاء على التشوهات التي يعرفها الاستهلاك والادخار الناتجة عن الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات وكذا أسعار الصرف؛
- وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية لما يلي:²
- تحرير 40% من الأسعار الداخلة المتضمنة في مؤشرات تكلفة المعيشة؛ حيث أنه تم تحويل عدد هائل من المنتجات من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهوامش القصوى، وحولت أسعار السلع الأخرى من نظام الأسعار ذات الهوامش القصوى إلى نظام الأسعار المصريح بها. ولم يبق سوى 50 سعرا يخضع لنظام الأسعار ذات الهوامش القصوى و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر؛
 - إدخال إصلاحات على التعريف الجمركية، عن طريق تخفيض هذه الأخيرة لتصبح متناسقة مع مثيلتها في تونس والمغرب، ويأتي هذا بعد إلغاء نظام رخص الاستيراد والمراقبات الكمية في فيفري 1991؛
 - العمل على الحدّ من نمو الكتلة النقدية يجعلها في حدود 41 مليار دينار؛
 - كما عملت السلطات المالية على تخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول إلى فارق قيمته 25% بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي؛
 - ومن أجل تشجيع الاستثمار، تم إصدار المرسوم رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمارات، والذي سجل القطيعة مع القوانين السابقة للاستثمار.³ فهذا القانون ينشئ حرية الاستثمار وإخضاعه لمبدأ التصريح فقط، كما يلغي التفرقة بين الاستثمارات، ويمنح امتيازات تشجيعية مالية، ضريبية، وجمركية .

¹ نعمان سعيدي، مرجع سابق، ص 254.

² نفس المرجع.

³ Ben Bitour Ahmed, Op. cit , p .78

وتجدر الإشارة، أن الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي منها:¹

- رفع الحد الأدنى للأجر إلى 7000 دج؛

- دفع الرواتب في إطار الشبكة الاجتماعية للعائلات؛

- الموافقة على استيراد بعض المواد.

على العموم، في هذه الفترة كانت الجزائر تعيش وضعا من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، في حين أنها كانت في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة؛ غير أنه للحصول على هذه التمويلات، يجب المرور عبر اتفاق مع صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي. إضافة إلى أن الفترة التي يغطيها الاتفاق كانت قصيرة، الشيء الذي لم يسمح بتقييم شامل وجاد عما أنجز، كما أن التسرع في حل نظام التجارة الخارجية لم يواكبه فعالية ولا تنافسية الجهاز الإنتاجي الوطني.

الفرع الثالث : اتفاق الاستعداد الائتماني أبريل 1994 :

عرفت أهم المؤشرات خلال السداسي الأول من سنة 1994 تسجيل ما يلي:²

-تواصل انخفاض أسعار البترول، مما جعل القيمة الحقيقية لموارد صادرات المحروقات تنخفض بنسبة 21%؛

-ارتفاع معدل خدمة الدين، ونقص حاد في الأصول الخارجية الصافية؛

-ارتفاع مستوى أسعار الاستهلاك نهاية مارس 1994 بـ 10.7%، مقارنة بنهاية سنة 1993 صاحبها ارتفاع

التضخم النقدي بـ 7.7%.

هذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994 مدته سنة كاملة، يسمح بإعادة جدولة الديون الخارجية.

يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني لسنة 1994 إلى:³

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو بين 3% و 6% ؛

- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%؛

- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها؛

- تعديل قيمة الدينار؛

- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي؛

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 256 .

² كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 36.

³ الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 120.

- الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات؛
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف؛
- في مجال الجباية، تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة؛
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.

أما أهم الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ما يلي:¹

- تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف، وهذا يعني أن الدينار أصبح قابل للتحويل إلى عملات أجنبية فيما يخص جميع المعاملات التجارية؛

- ضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من الموارد بالعملة الصعبة عن طريق إعادة جدولة الديون، بالإضافة إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية؛

- الضغط على عجز الخزينة من خلال البحث عن طريقة مثلى للمواءمة بين الموارد والنفقات العامة؛

- تطهير البنوك والمؤسسات العمومية ومواصلة إجراءات إعادة الهيكلة؛

- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق اختيار عمليات إعادة التمويل والرفع من معدلات الفائدة الخاصة بالقروض (23.5% في السنة كأقصى حد)، والادخار (من 10% إلى 14% بالنسبة للودائع الدفترية تحت الطلب، ومن 12% إلى 20% بالنسبة للودائع لأجل).

إضافة لما سبق، فإن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 دعم هذا الاتجاه بإقراره للإجراءات التالية:

- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي؛

- تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية؛

- التعديل التصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

أما أهم النتائج التي تم التوصل إليها، فلقد مكن برنامج الاستقرار الاقتصادي من خلال الالتزام بالإجراءات الواردة فيه بتحقيق النتائج التالية:²

- بلغت نسبة الأسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، وتم رفع أسعار النقل والهاتف والخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30%؛

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 258.

² Ben Bitour Ahmed , Op. cit, p. 95

- وصل معدل التضخم في حدود 29.05 % في حين كان المعدل المتوقع حسب البرنامج في حدود 38% ، ولولا عملية التخفيض في قيمة الدينار لسجل التضخم معدل 16%¹؛

- توفير احتياطات الصرف قدرها 2.6 مليار دولار، أي ما يعادل 2.86 شهر من الواردات من السلع والخدمات مقابل 1.5 مليار دولار وهو ما يمثل 1.83 شهر من الواردات؛

- تحقيق التوازن النسبي لسوق الصرف، بفضل التمويلات الاستثنائية الضخمة التي عززت ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج؛

- انخفاض حجم العجز على مستوى الحساب الجاري، إذ بلغ 1.84 مليار (4.3 % من الناتج الداخلي الخام)؛

- انتقال عجز الميزانية من -9% سنة 1993 إلى -4.4% سنة 1994؛

- سجل الناتج الداخلي الخام نموا سلبيا قدر بـ -0.4 % ، في حين كان المعدل المقدر في البرنامج في حدود +3% ؛

- أما على الصعيد الاجتماعي، لوحظ ارتفاع في معدلات البطالة، إذ وصل إلى 24.4 % مقابل 23.15% عام 1993.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشرا إيجابيا للدائنين؛ حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية المقدرة بـ 14.5 مليار دولار في إطار نادي باريس، ولتتمكن الجزائر بعد ذلك من إبرام الاتفاقيات الثنائية.²

من جانب آخر، عرف القطاع البنكي صدور الأمر رقم 94/74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994، والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، وكذا التعليمات رقم 94/73 في 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.³

إن هذه النتائج المسجلة عند تطبيق الإجراءات المتضمنة في هذا الاتفاق، سمحت بالشروع في تطبيق برنامج جديد متوسط المدى للفترة 1995-1998 .

الفرع الرابع: اتفاق القرض الموسع للفترة 1995 - 1998:

وهو برنامج متوسط المدى، بدأت الجزائر تطبيقه انطلاقا من 01 أفريل 1995 يمتد إلى غاية مارس 1998، تحصلت بموجبه على قرض قدره 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر، يتم تحرير هذا المبلغ وفق أقساط بمجرد الموافقة على "رسالة التّية" المتضمنة برنامج التصحيح الهيكلي.

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 260.

² Ammar Belhimer, La dette extérieure de l'Algérie, Marinoor, Alger, 1998, p. 112 -114

³ Ibid, p. 116

وتحورت أهداف الاتفاق المبرم بين الجزائر والصندوق فيما يلي:¹

- تحقيق نسبة عالية من النمو، تمكّن من امتصاص الزيادة في اليد العاملة وتخفيض البطالة؛ بحيث تسعى إلى الوصول إلى معدل نمو حقيقي متوسط لنتائج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛
- جعل التضخم في نفس المستوى الذي تعرفه البلدان الصناعية؛
- ضبط سلوك ميزان المدفوعات من خلال التركيز على التخفيض التدريجي للعجز من 6.8% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1995/1994 إلى 2.2% سنة 1998/1997؛
- العمل على تحرير التجارة الخارجية، برفع القيود الجمركية المفروضة وجعلها في مستوى الدول المجاورة؛
- ترقية الادخار الوطني بـ5.5% من الناتج المحلي الخام.

المطلب الثاني: سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة وجب المواصلة في تطبيق إجراءات أكثر عمقا؛ حيث سطرت الحكومة مجموعة من سياسات متناسقة في شقيها الاقتصادي الكلي والهيكلية، والتي ركزت على تحقيق تسيير مالي صارم وإعادة النظر في دور الدولة، ومن بين هذه السياسات هي:

أولاً: سياسات الميزانية:

نظرا لمحدودية موارد الدولة، وارتباطها بصفة أساسية بالمداحيل الناتجة عن تصدير المحروقات التي تحدد أسعارها من خارج الجزائر، وبالتالي تذبذب عائداتها، فإنه يتعين على الحكومة إتباع سياسة ميزانية محكمة وصارمة، لا تعمل على تقليص العجز المسجل، بل تعمل على إنشاء فوائض مالية، ويحدد البرنامج ضرورة بروز هذه الفوائض ابتداء من السنة المالية 1996-1997، عن طريق:²

- توفير هامش تحرك ملائم لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار البترول؛
 - تحسين مداخيل الدولة وتقليص نفقاتها.
- بالنسبة للموارد الميزانية، فيمكن تحسينها عن طريق ترقية نظام ضريبي مرن وفعال بغرض توسيع الوعاء الضريبي، ويتوقع البرنامج تحقيق ارتفاعا في هذا المجال بـ1.5% من الناتج المحلي الخام حتى 1998، أما توقعات النفقات كانت قد سجلت تخفيضا بـ1.8% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة نفسها. ومن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي، إلغاء طريقة الدعم التي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع وإتباع أسلوب جديد يعتمد على تحسين

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 261.

² Ammar Belhimmer, Op. Cit, p. 139

الاستهداف في التحويلات، وإعادة هيكلة النفقات العمومية حتى تكون لها آثار أفضل، وتسمح بحماية الفئات الأكثر حرمانا، كما أن الإلغاء التدريجي لنفقات صندوق تطهير البنوك والمؤسسات العمومية يساهم في تخفيض العجز بـ 1.4 % من الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف:

كان الهدف الرسمي هو إتباع سياسة نقدية صارمة من أجل مواصلة الضغط على التضخم وتخفيف الأعباء الاقتصادية على الرفع من مدخراتهم من خلال:¹

- تطوير السوق النقدي بإدخال عمليات السوق المفتوحة؛
- إنشاء سوق رؤوس الأموال، وتعزيز إعادة هيكلة البنوك والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛
- تطبيق أسعار فائدة موجبة ماعدا تلك الخاصة بمجال السكن؛
- وضع نظام تأمين الودائع بهدف حماية بنوك الودائع في معاملاتها.

بالإضافة للسعي إلى إلغاء التمويل النقدي للدولة، مع ضمان القدر الكافي من القروض للاقتصاد، دون أن تغفل عن نمو متباطئ في الكتلة النقدية وضبط صارم للسيولة المحلية. ويكون ذلك عن طريق عدة وسائل أهمها لجوء البنك المركزي إلى الزيادة في إعادة تمويل البنوك، وكذا في توفير أذونات الخزينة، بالإضافة إلى إلغاء القيود على هوامش سعر الفائدة، والتي تهدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة.²

أما فيما يخص سياسة سعر الصرف، فتهدف إلى التوصل إلى سعر فائدة توازني، يعكس الوضعية الحقيقية للطلب والعرض، ويلغي فائض الطلب الناتج عن فرط تقدير سعر الصرف، وللوصول إلى هذا المستوى التوازني هو إتباع نظام سعر الصرف المرن، يبدأ بالتخلي عن حصص التسعير لصالح إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، تمهيدا لتحقيق قابلية تحويل الدينار.³

ثالثا: الإصلاحات الهيكلية :

يعتبر المحور الأساسي للإصلاحات الهيكلية تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، نظام الصرف والأسعار الداخلية. كما تعني هذه الإجراءات أيضا تدعيم استقلالية المؤسسات العمومية وخصصتها بما في ذلك البنوك وتشتمل على ما يلي:

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 262.

² الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 132.

³ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 132.

1) تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف:

لقد قامت الجزائر خاصة في إطار برنامج التثبيت لسنة 1994 ببذل جهود معتبرة في مجال تحرير تجارتها الخارجية، وقطعت أشواطاً عدة في تحرير سعر الصرف أيضاً، كل هذا يعتبر استجابة للاندماج في الاقتصاد العالمي؛ حيث تم تحرير استيراد معظم المواد ولم يتبق إلا بعضها المدعوم ذو الاستهلاك الواسع والتي تم إلغاؤها تدريجياً، وفي إطار تحرير التجارة الخارجية أيضاً، وتم العمل على تخفيض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية وكذا عددها.

2) تحرير الأسعار الداخلية:

تشكل القيود على الأسعار مصدر تثبيط للمنتجين، وتخفي التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي، والعودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار؛ حيث تم في هذا المجال إنجاز الخطوات التالية:

- بالنسبة للمواد الطاقوية تم إلغاء الدعم الكلي، وكذلك أسعار المواد الضرورية (حليب والسميد الممتاز والفرينة)؛
- إلغاء الدعم تماماً عن الفرينة الموجهة لصناعة الخبز، وحليب الأطفال خلال سنة 1995؛
- إلغاء الدعم عن الحليب المبستر، والسميد العادي مما سيسمح بتحقيق اقتصاد في ميزانية الدولة بـ 1 % من الناتج المحلي الخام لسنة 1996؛
- إلغاء سقف هوامش الربح عن السكر، وزيت المائدة والحبوب، ابتداء من منتصف 1995.

3) إصلاح النظام الضريبي وتسيير النفقات العمومية:

تعود بعض أسباب العجز الميزاني إلى النفقات الحكومية غير المبررة، أو تحتوي على الإفراط في التقدير أو إلى ضعف الموارد، الأمر العائد إلى تساهل في ضبط الوعاء الضريبي وتهرب دافعي الضرائب، وعلى ذلك يعتمد عمل الحكومة على:

- اعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن؛
 - إلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد الغذائية؛
 - إلغاء الإعفاء الجمركي على واردات الأدوية وفرض تعريفات جمركية على الواردات الفلاحية المحظورة؛
 - تخفيض عدد الرسوم على القيمة المضافة وتوسيع وعائها الضريبي؛
 - اعتماد نظام ضريبي مرن على المنتجات البترولية؛
- كل هذه التدابير مكنت من رفع الجباية الضريبية بـ 1.5 % من الناتج المحلي الخام خلال مدة البرنامج، أما من جانب النفقات، فالشغل الشاغل للحكومة هو التحكم في نفقات الدولة وضمان فعاليتها.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 92.

4) إصلاح النظام البنكي والمالي :

لقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال الإصلاح البنكي، الذي يهدف إلى تحسين دور الوساطة المالية ودفع البنوك إلى اعتماد دراسة المردودية الاقتصادية، والانتباه لدرجة المخاطر وكذا تقييم تكلفة الفرصة البديلة للمشاريع، تتمحور هذه الإصلاحات في :¹

- إجراء دراسات مع خبراء البنك العالمي، حول الإصلاحات الهيكلية في الميدان البنكي والمالي، وكذا دراسة حول سوق رؤوس الأموال، كما تم إجراء دراسة رفقة خبراء البنك العالمي أيضا للبحث عن العوامل المحفزة على تأسيس وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية والتي تسمح باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا الميدان؛

- إعادة رسملة البنوك لتحقيق ملاءة بـ 4 % ابتداء من جوان 1995 و 8 % مع نهاية ديسمبر 1999؛
- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط انطلاقا من سنة 1996، وإدماجه ضمن النظام البنكي، والهدف من ذلك هو تحفيز جمع الادخارات والحيلولة دون اللجوء إلى تمويلات للسكن الاجتماعي تعرقل عملية التحول؛

- العمل على تطوير سوق مالية فعالة قادرة على تعبئة الادخار طويل الأجل وتوجيهه إلى الاستثمارات الأكثر مردودية، عن طريق تشجيع المؤسسات الاقتصادية الكبيرة بإصدار سندات توظيف، والتراخيص وكذا إصدار شهادات الإيداع .

5) إصلاح المؤسسات العمومية وخصوصتها :

يخص البرنامج دعم استقلالية المؤسسات العمومية والعمل على التطهير المالي؛ حيث تم:²

- إعادة هيكلة 23 مؤسسة عمومية غير مستقلة في إطار قرض من البنك العالمي لتمويل المؤسسات والتصحيح الهيكلي، وتصفية 88 مؤسسة عمومية؛
- استكمال التطهير المالي للمؤسسات المحلية المتبقية بغرض مرورها نحو الاستقلالية، أو فتح رأس مالها أمام الجمهور؛
- مصادقة الحكومة على مشروع قانون يسمح بالخصوصية؛
- تأسيس هيئة لضمان القروض عند التصدير.

¹ زكرياء دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000 دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2001-2002، ص 23-24.

² نفس المرجع، ص 25.

6) إصلاح نظام الحماية الاجتماعية:

لمواجهة الآثار السلبية لبرنامج التصحيح الهيكلي، خاصة على الفئات المحرومة تم تدعيم نظام الحماية الاجتماعية من خلال:

- إجراء تقرير عن مدى تنفيذ برنامج الخدمة العمومية لبحث مدى تحقيق الأهداف المسطرة؛
- مراجعة إطار ورشات العمل للمصلحة العامة، وتحديث صندوق تشغيل الشباب بالتنسيق مع مصالح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
- وضع نظام تأمين البطالة باعتباره حلا لعملية تسريح العمال والتقاعد المبكر؛
- إجراء دراسة شاملة وفعّالة حول الحماية الاجتماعية، فيما يخص ضمان الدخل والتغطية الاجتماعية.

المطلب الثالث: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1992-1998:

بعد مرور مدة تطبيق البرنامج، ظهرت الانتقادات موجهة لصندوق النقد الدولي، وبرامجه في كونه أنه في الكثير من الأحيان لا تستطيع حتى تحقيق الأهداف المسطرة، والتي تتمثل في إلغاء اختلال ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار، كما أنتقد الصندوق في كونه يعالج مشكلة المديونية بنظرة غير واقعية؛ حيث أنه تم تسجيل جملة من النتائج الإيجابية على مستوى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن هذه النتائج لم تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في مجال النمو والشغل مما زاد من حدة البطالة.

لهذا سنتطرق في هذا المطلب لمحاولة تقييم للبرنامج ومدى تأثيره على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

الفرع الأول: على الجانب الاقتصادي: من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية

أولاً: القطاع الحقيقي: ليكن الجدول أدناه المتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم(4-1) : معدل النمو الناتج المحلي الخام للفترة 1993-1998.

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي	2.2-	2.1-	0.9-	3.8	3.3	1.2	4.6
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	02-	2.5-	0.4-	3.7	2.6	0.9-	5.1

Source : Abelmajid BOUZIDI, Les années 90 de l'économie algérienne, les limite des politique conjoncturelles, ENGA édition, Alger, 1999, p.41

يوضح الجدول السابق، انعكاس الاتجاه العام للنمو الاقتصادي، إذ بعد مرحلة النمو السلبي في الفترة الممتدة من 1993 – 1994، عرف الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا إيجابيا لأول مرة مع سنة 1995 وبلغ 3.8%، ويواصل نموه لكن بمعدل أدنى، ليعود بشكل أحسن سنة 1998. و ما تجدر الإشارة إليه، أن هذا النمو كان هشا إذ يتركز على المحروقات والفلاحة وهما قطاعان متجهان نحو الخارج، مع العلم أن النمو الحاصل في قطاع الفلاحة راجع إلى العوامل الطبيعية.

الجدول رقم (4-2): معدلات النمو القطاعية للفترة 1993-1998.

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	3.9-	4.6
الفلاحة	3.7-	9.0-	15.0	19.5	14.0-	11.4
البناء و الأشغال العمومية	4.0-	0.9	2.7	4.5	2.0	2.4
المحروقات	0.8-	2.5-	1.0	7.0	5.2	3.5

Source : Abelmajid BOUZIDI, Op. Cit, p. 42

هذا الجدول يرسم بوضوح العلاقة القائمة بين النتائج الحسنة لمعدل النمو الكلي، ومعدل النمو في قطاعي الفلاحة والمحروقات، كما يبين هذا الجدول تأخر القطاع الصناعي؛ حيث لا تبدأ آثار الإصلاحات في إعطاء ثمارها إلا مع سنة 1998، وهي السنة الوحيدة التي سجلت فيها جميع القطاعات معدلا نموا إيجابيا . على العموم، كل السنوات المستغرقة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حسب الأرقام، قد أدت إلى تسجيل معدلات نمو موجبة لكن يؤخذ على هذه المعدلات ما يلي :

-التذبذب الحاصل في المعدل الكلي للنمو، بسبب ارتباطه بعوامل خارجية سعرية بالنسبة للمحروقات، ومناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي؛

-عدم الاقتراب من النتيجة النظرية المسطرة، والمقدرة بـ 6 % لسنة 1998، وقد كان من المنتظر تحقيق 3020 مليار دج ناتج خام، ولم يحقق إلا 2790 مليار دج، أي تحقيق الهدف بـ 92.3%؛

-بقاء معدل نمو القطاع الصناعي بعيدا عن المساهمة الفعلية في استقرار معدل النمو الاقتصادي ودفعه.

ثانيا : ميزان المدفوعات: يسجل ميزان المدفوعات المعاملات التجارية ما بين المقيمين في الجزائر وباقي العالم، ويحدد وضعيتها إزائهم، كما يعكس مدى صحة الاقتصاد الوطني مثلما يعكس هشاشته.

الجدول رقم(4-3): تطور وضعية ميزان المدفوعات للفترة 1992-1998.

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	11.43	10.16	8.89	10.27	13.18	14.14	10.14
صادرات المحروقات	10.90	9.76	8.61	9.73	12.64	13.64	9.8
الصادرات خارج المحروقات	0.460	0.450	0.293	0.490	0.600	0.500	0.370
الواردات	10.49	8.20	9.15	10.40	8.94	8.53	9.07
الميزان التجاري	0.940	1.96	0.26-	00.54	4.12	5.15	1.07
الحساب الجاري	1.02	0.360	1.82-	1.85-	1.72	3.21	0.820-
حساب رأس المال	1.07-	0.060-	1.94	0.960	3.150-	2.01-	2.03-
رصيد ميزان المدفوعات	0.067	0.302	0.120	1.137-	1.89-	1.50	1.67-

Source: Ben Bitour Ahmed, op.cit. p. 145

نلاحظ حسب الجدول، أن نتائج ميزان المدفوعات متذبذبة من 1992 إلى 1994؛ حيث حقق فائضا طفيفا قدر في سنة 1993 بـ 302 مليون دولار، ثم عرف عجزا بعد ذلك، ما عدا سنة 1997 أين حقق فائضا بـ 1.5 مليار دولار.

يعود هذا، لتأثير حساب رأس المال الذي لم يعرف فائضا ماعدا سنتي 1994 و1995، بسبب إعادة جدولة الديون، أما ارتفاع حجم الواردات يرجع بالأساس إلى الحاجة الكبيرة للاقتصاد الوطني للمدخلات الإنتاجية، وفي سنة 1998 وهي السنة الأخيرة في برنامج التصحيح الهيكلي، سجل انخفاض حادا في حجم الصادرات أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض فائض الميزان التجاري والذي حقق أعلى مستوى له سنة 1997 بـ 4.1 مليار دولار إلى 1.07 مليار دولار سنة 1998 .

الجدول رقم (4-4): تغيرات الاحتياطي وسعر البترول للفترة 1992-1998.

السنوات	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الاحتياطي الخام	مليار دولار	2.0	1.51	2.64	2.11	4.23	7.58	6.78
الاحتياطي	شهر	2.21	1.81	2.86	2.08	4.52	9.04	7.09
سعر البترول	بالدولار	20.00	17.75	16.31	17.58	21.60	19.29	13.34

Source: Ibid

لقد عرفت الاحتياطات تحسنا غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة ، إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية؛ حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار خلال سنتي 96 و97، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات مما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية؛ حيث انتقلت من 2.64 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 7.58 مليار دولار، لتراجع خلال سنة 1998 إلى 6.78 مليار دولار وذلك بسبب

تراجع أسعار المحروقات؛ حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال السنة 13 دولار من جهة وارتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية. أما خلال سنتي 1999 و 2000 فقد كانت الاحتياطات 4.4 و 11.9 مليار دولار على التوالي، أي ما يعادل 4.7 و 12.3 شهر من الصادرات على التوالي.¹ وعليه، فيمكن الإشارة بوضوح إلى درجة الارتباط القوية للاقتصاد الوطني بقيمة صادرات المحروقات المرتبطة بدورها بأسعار النفط. فإذا سلمنا بتعدي العلاقة يمكن القول أن حسن أداء الاقتصاد كمجموعة واحدة مرهون ببساطة بسعر النفط وتقلباته في السوق الدولية.

ثالثا : الميزانية:

هنا يعني تحليل ما تعتبره الحكومة مسؤولة عنه مسؤولية مباشرة، ولا تتحكم فيه عوامل خارجية، بل هو نتاج السياسة الحكومية في مجال تحديد ميزانيتها، وهذا ما سنحاول توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): وضعية الخزينة العمومية للفترة 1992-1998.

السنوات	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات	مليار دج	311.9	320.1	434.2	600.8	825.2	912.9	882.0
النفقات	مليار دج	420.1	390.5	461.9	589.1	724.6	845.8	1022.7
رصيد الخزينة	مليار دج	108.2-	70.4 -	27.7-	11.7	100.6	67.1	140.7-
رصيد الخزينة الكلي	مليار دج	12.2-	100.6-	65.4-	28.2-	75.3	64.1	100.2-
الرصيد الكلي	PIB %	1.3 -	8.5-	4.4-	1.4-	3.1	2.4	3.6-

المصدر: نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 273.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

-تطور مطرد لإيرادات الدولة إلى غاية 1997، ثم تسجيل انخفاض قدره 3.38 % سنة 1998 مقارنة بالسنة التي قبلها؛

-رصيد الميزانية عرف فائضا ابتداء من سنة 1995، وهو ما يعني أن الحكومة قد وفقت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات، لكن الأمر عرف عودة إلى سابق عهده مع سنة 1998، وهو ما يشير إلى حساسية خزينة الدولة المفرطة للتغيرات الحاصلة في موارد الجباية النفطية، إذن العودة إلى العجز الميزاني يطرح إشكالية تمويل النمو، فبعد مرحلة الاستقرار الانكماشية، لا بد من الانتقال نحو النمو.

¹ بظاهر على، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، 2001، ص 203.

الأمر الأهم من هذا، أن العجز المسجل سنة 1998 والبالغ 3.6 % من الناتج وإن كان في الحدود المقبولة، إلا أنه يشكك في مدى صلابة النتائج المحققة سنة 1997، والتي أفضت إلى تحقيق فائض قدره 2.4 % من الناتج مقابل هدف مسطر بـ 1.5 %¹.

الجدول رقم(4-6): تطور مكونات الميزانية 1992-1998.

السنوات	النوع	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات	بتروولية	مليار دج	193.8	179.2	222.2	336.1	496.0	557.0	460.0
		%	62.1	55.9	51.1	55.9	60.1	61.0	52.1
	ضريبية	مليار دج	108.9	121.5	163.2	238.7	290.6	305.0	350.0
		%	34.9	37.90	37.5	39.7	35.2	33.4	39.6
النفقات	التسيير	مليار دج	276.1	288.9	344.7	444.6	550.6	645.3	760.3
		%	65.7	73.9	74.6	75.4	75.9	76.2	74.3
	تجهيز	مليار دج	144.0	101.6	117.2	144.7	174.0	200.5	262.4
		%	34.2	26.0	25.3	24.5	24.0	23.7	25.6

المصدر: زكرياء دمدوم، مرجع سابق، ص 37.

من خلال الجدول، نلاحظ أن التفوق كان دائما للجباية البترولية، فنسبة هذه الأخيرة لم تنزل عن مستوى 51%، بينما لم تستطع الجباية الضريبية تجاوز حاجز 40% أو حتى بلوغه ولو في حالة انخفاض الجباية البترولية. في حين أن حصيلتها لما ترتفع أسعار البترول تسلك سلوكا معاكسا، الأولى تزداد حصتها لا تتجاوز حد 61 % و 62 %، كما في سنتي 1992 و 1997، بينما تنخفض حصة الثانية إلى حدود 33% و 34%.

هذا الوضع يطرح بشدة مشكلة التحصيل الضريبي، الذي لم يمكن لحد الآن قمع الغش والتهرب الضريبي، للوصول على الأقل إلى موازنة حصيلة الجبايتين في موارد الدولة.

أما في جانب النفقات، فالجدول يوضح تراجع كفة نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، فهذه الأخيرة والمتكونة أساسا من أجور الموظفين تحوز على حصة كبيرة ما بين 66% و 74 % من إجمالي النفقات، فمهما المطرد لم يتوقف إلا في سنة 1998، أين سجل تراجعا طفيفا بـ 1.9 % من النفقات الكلية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى سجلت نفقات التجهيز تقييدا كبيرا وانخفاضا متواليا؛ حيث فقدت بين 1992 و 1997 ما يقدر بـ 10.5 % من حصتها، ولم تشهد ارتفاعا إلا مع حلول سنة 1998.

إن كبح الاستثمارات الحكومية بهذه القوة شكّل قيادا على نشاطات المؤسسات الاقتصادية، ولكن من منظور الحكومة يجد تبريره في الضغط الكبير الذي تمارسه المديونية العمومية والتي امتصت 220 مليار دج في سنة 1998

¹ نعمان سعدي، مرجع سابق، ص 273.

و 226 مليار دج سنة 1999 و 229 دج سنة 2000.¹

رابعا : الوضعية النقدية:

يقابل الجانب الحقيقي لكل اقتصاد جانبه النقدي، ولما كانت السياسة النقدية في صميم الإصلاحات لبرنامج صندوق النقد الدولي، سنتناول تطور المؤشرات النقدية خلال فترة البرنامج.

الجدول رقم (4-7): تطور المؤشرات النقدية 1992-1998.

السنوات	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكتلة النقدية	مليار دج	523.18	627.4	732.5	798.46	915.1	1085.8	1303
	%	25.9	21.6	16.75	09.00	14.6	18.6	20.0
الودائع الجارية	مليار دج	140.84	235.6	252.8	269.3	298.2	345.5	304.75
الودائع لأجل	مليار دج	146.18	180.5	247.7	280.5	326.0	380.3	452.36
الاعتمادات الداخلية	مليار دج	636.07	748.0	747.7	967.1	1054.3	1114.5	1226.99
	%	30	17.5	00.0	29.3	9.0	05.7	10.00
اعتماد الدولة	مليار دج	300.5	527.8	468.5	401.5	282.2	346.3	569.68
اعتماد للاقتصاد	مليار دج	335.5	220.2	305.8	565.6	772.1	768.2	757.31
السيولة	%	53.9	57.3	48.8	40.8	35.6	39.3	46.7

Source : Z. OUFRIHA, *Ajustement structurel, Stabilisation et politique monétaire en Algérie*, les cahiers du CREAD, Alger, N 46/47, 1999 , p. 117

من خلال الجدول، نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف انخفاضا متتاليا من سنة 1992 حتى سنة 1995، أي من 25.9% إلى 09%، ثم اتجاها معاكسا فيما بعد، دون أن يتجاوز حدود 20% وذلك سنة 1998، وهو معدل مرتفع في حقيقة الأمر.

إن تطور الكتلة النقدية في حد ذاته ليس عامل تضخم، لكنه يصبح كذلك إذا اختلف اتجاه نمو الكتلة النقدية نحو التزايد والنمو الاقتصادي نحو الانخفاض؛ حيث عملت السلطات النقدية على رفع معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر ابتداء من سنة 1994 إلى 15%، وتحرير أسعار الفائدة المدينة لتصل للسنة نفسها 21%، وتواصل هذه الأخيرة ارتفاعها لتبدأ من جديد في الانخفاض 13% سنة 1997.

كما يعود نمو الكتلة النقدية إلى النمو المتزايد للاعتمادات الداخلية، وذلك في ظل تبادل الأدوار بين الاعتمادات الموجهة للدولة والاعتمادات الموجهة للاقتصاد، إذ لم ينمو الأول إلا في سنة 1993، 1997 و 1998 بـ 75.6%، 22.7% و 64.5% على التوالي، أما الاعتمادات الموجهة للاقتصاد فتسجل ارتفاعا ابتداء من سنة

¹ Benyahhia Farid, Macheri Ilhem, *L'économie Algérienne « Enjeux et condition à son adhésion à L'OMC »*, Dar El-Houda, Alger, 2009, p. 55

1994، لتصبح سنة 1995 و 1997 تمثل 59 % 69 % من إجمالي الاعتمادات. هذا التداول في لعب الأدوار، سمح بالحفاظ على نمو معتدل للاعتمادات الداخلية ككل بمعدل لم يتجاوز حدود 10 % ما عدا سنة 1995، أين سجل نمو ب 29.3 % عقب التراجع الطفيف سنة 1994.

الاتجاه السليم لتمويل الاقتصاد عن طريق البنوك يبدو واضحا، فالخزينة العمومية تخلت عن القيام بدور الممول الرئيسي، وفي ذلك إشارة واضحة لتخلي الدولة التدريجي عن تمويل النشاط الاقتصادي. أما درجة سيولة الاقتصاد، والتي سجلت انخفاضا شديدا ما بين 1993 و 1998، لتنتقل من 57.5% إلى 46.7% .

الجدول رقم (4-8): سرعة تداول النقود والمضاعف النقدي للفترة 1992-1998.

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سرعة التداول	01.85	01.89	02.05	02.45	02.80	02.54	0.214
المضاعف النقدي	02.40	02.56	02.78	02.81	02.79	02.79	02.87

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 65 .

إن سرعة تداول النقود مؤشر يربط بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، هذا المؤشر يظهر ميلا للارتفاع من سنة 1992 إلى غاية 1996، هذا يعني أنه في هذه المرحلة سجلنا نموا سريعا لصالح الناتج المحلي الخام، بينما في 1998 كان نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من الناتج المحلي الخام، هذا السلوك الأخير غير مرغوب فيه لأنه يعتبر منذرا بظهور العلامات الأولى للتضخم، لكن هذا الشيء لم يحصل بل حدث العكس. فبالنظر إلى المضاعف النقدي، هذا المؤشر يعكس مدى تسرب الأموال خارج النظام البنكي، وبالمقابل قدرة البنوك على إدماج النقود في دوائرها، هذا المؤشر سجل ارتفاعا مطردا واستقرارا حول المعدل 2.8%، وهو ما يمكن تفسيره بتفعيل لدور البنوك في امتصاص السيولة النقدية، نظرا لارتفاع أسعار الفائدة المدينة وزيادة دورها في تمويل الاقتصاد، الذي تعثر آثاره على التضخم أقل حدة من التمويل الميزاني حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-9): تطور معدلات التضخم للفترة 1992-1998.

السنوات	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم المتوسط	%	31.69	20.54	29.05	29.78	18.96	05.73	05

Source : Abelmajid BOUZIDI, Op. Cit, p40

لقد بلغ التضخم أعلى معدل له سنة 1992 ب 31.69 %، وبعد الانخفاض الذي حصل سنة 1993، ليرتفع خلال السنتين التاليتين في حدود 29%، لتبدأ بعد ذلك عملية التحكم الفعلي في التضخم، فبعد المعدل

المرتفع سنة 1996، والمقدر بـ 18.96 %، لينخفض هذا المعدل إلى 5.73 % سنة 1997، و5 % سنة 1998، هذه النتيجة كانت مبهرة بالخصوص سنة 1997، فتقديرات اتفاق التمويل الموسع سطرت 9.5 %.

خامسا: المديونية:

كانت سنة 1994 حاسمة بالنسبة لملف المديونية، فلقد بلغت 100 % خلال السداسي الأول، ولم تعد موارد الصادرات قادرة على تسديد مستحقات خدمة الدين، ولم يعد أمام الجزائر إلا أن تقبل بإعادة جدولة ديونها، وسنحاول مراقبة تطور المديونية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4-10) تطور المديونية الخارجية ومؤشراتها 1992-1998.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	الوحدة	السنوات
30.26	31.06	33.23	31.31	28.85	25.02	25.88	مليار دولار	المديونية طويلة الأجل
0.21	0.16	0.42	0.25	0.63	0.70	0.79	مليار دولار	مديونية قصيرة الأجل
30.47	31.22	33.65	31.57	29.48	25.72	26.67	مليار دولار	مجموع المديونية الخارجية
2.40-	7.12-	6.46+	7.07+	14.62+	3.56-	.	%	نسبة التغير
1788.75	1801.51	1840.38	1504.86	1033.75	600.527	254.20	مليار دينار	مجموع المديونية الخارجية
0.71-	2.11-	22.29+	45.57+	72.14+	3.08+	.	%	نسبة التغير
64.8	66.4	73.5	76.10	69.6	52.10	62.8	%	المجموع/ ناتج محلي خام
2.80	2.12	2.43	2.85	3.07	2.34	2.20	%	المجموع / الصادرات
47.5	30.3	30.9	38.8	47.1	82.2	76.5	%	خدمة الدين/ الصادرات

المصدر: زكرياء دمدوم، مرجع سابق، ص 44-45.

من خلال الجدول التالي نلاحظ ما يلي:

- إن نسبة زيادة المديونية الخارجية المسجلة في سنة 1997 بالنسبة لسنة 1992 بالدولار هي 17%، بينما وصلت هذه النسبة بدلالة الدينار إلى 608 %، وهذا راجع إلى تخفيض قيمة العملة المحلية، وتحمل الدولة الجزائرية أعباء جديدة لخدمة ديونها؛ بحيث أن الزيادة في هذه الأعباء هي مساوية تقريبا لنسبة التخفيض في قيمة الدينار، والدولة مضطرة لدفع مبالغ أكبر بدلالة الدينار للحصول على العملة الأجنبية، الشيء الذي يثقل كاهلها؛

- يعود سبب انخفاض حجم المديونية في سنة 1997 وبدرجة أقل في سنة 1998 إلى آثار إعادة الجدولة وكذا تحسن إيرادات الصادرات؛ حيث سمحت عملية إعادة الجدولة بانتقال المدة المتوسطة لتسديد الديون من 3.2 سنة في 1994/1993 إلى 7 سنوات سنة 1995، كما شهدت تحسن أفضل في سنتي 1999 و2000 بحوالي 28.3 و25.3 مليار دولار على التوالي؛¹

¹ بظاهر على، مرجع سابق، ص 202.

- لكن الاضطراب الحاصل في السوق البترولي، وانخفاض أسعار البترول، قد أضر بمؤشرات المديونية، فنسبة المديونية إلى الصادرات ارتفعت من 212% سنة 1997 إلى 280% سنة 1998؛
- بالنسبة لمؤشر خدمة الدين إلى الصادرات الذي يجب أن لا يتجاوز 30%، إن هذا المؤشر الذي حقق أدنى نسبة له بـ 30.3% سنة 1997، ارتفع وبسرعة كبيرة تفوق نسبة سنة 1994، وبلغ سنة 1998 نسبة 47.5%؛
- بالنسبة لمؤشر المديونية إلى الناتج المحلي الخام والذي لا يجب أن يتجاوز 50%، فقد سجل في أحسن حالاته نسبة 52% سنة 1993.

الفرع الثاني: على الجانب الاجتماعي:

من خلال دراسة المؤشرات الاجتماعية؛ حيث أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتضمن تدابير متعلقة بميزانية الدولة، سواء في جانب مواردها التي يفرض زيادتها واللجوء إلى تحرير أسعار المواد الطاقوية لزيادة المداحيل، فرض ضرائب جديدة، أو في جانب نفقاتها التي يفرض انخفاضها عن طريق تقليص النفقات المخصصة للتربية، التعليم والصحة...، أو ميزانية التجهيز المرتبطة بالبرامج الاستثمارية المسؤولة عن إنشاء مناصب التشغيل الجديدة، كما تضمن أيضا تدابير تخص إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والتي من بينها تقليص فائض اليد العاملة. إن هذه الأمثلة التي أوردناها، إنما للربط بين العامل الاقتصادي وانعكاسه على الجانب الاجتماعي.

أولا : تقليص نفقات الدولة في مجال الخدمات العمومية: يمكن تقديم الجدول التالي والذي يبين تطور النفقات الكلية للدولة:

الجدول رقم(4-11): تطور مؤشر النفقات الكلية للفترة 1992-1998.

(سنة الأساس =1992)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المؤشر	100.00	77.1	70.7	69.5	72.05	79.5	91.6

المصدر: زكرياء دمدوم، مرجع سابق، ص 46.

كما هو مبين أعلاه، فقد شهدت نفقات الدولة انخفاضا حادا بين سنة 1992 و1995 مقدرا بـ 30.5 نقطة، ثم ارتفاعا متتاليا، لكن يبقى إنفاق سنة 1998 أقل من 8 نقاط عن مستوى إنفاق سنة 1992، ولقد مس هذا الانخفاض بشكل كبير نفقات التجهيز والاستثمارات العمومية المسؤولة عن إنشاء التشغيل.

الجدول رقم (4-12): تطور مؤشر نفقات التجهيز للفترة 1992-1998.

(سنة الأساس = 1992)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المؤشر	100.00	58.5	52.3	49.8	50.4	55.1	68.6

المصدر: نفس المرجع.

من خلال الجدول نلاحظ، الضغط الكبير الممارس على نفقات التجهيز التي انخفضت بأكثر من 50 % بالقيم الحقيقية بين 1992 و 1995، تُتبع بعد ذلك بارتفاع قدره 18 % بين 1995 و 1998، وهو يعني أن مستوى 1998 منخفض عن مستوى 1992 بأكثر من 31 نقطة.

ويمكن أن نبين تخفيض نفقات الدولة على نشاطها الاجتماعي في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-13): تطور مؤشر الحصص المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للدولة للفترة 1992-1998.

(سنة الأساس = 1992)

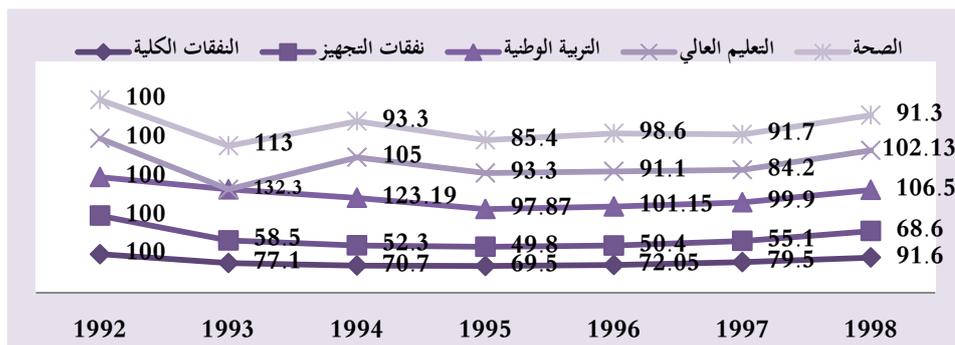
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التربية الوطنية	100	132.3	123.19	97.87	101.15	99.9	106.5
التعليم العالي	100	-	105.0	93.3	91.1	84.2	102.13
الصحة	100	113.0	93.3	85.4	98.6	91.7	91.3

المصدر: نفس المرجع، ص 47.

رغم أن نفقات الدولة المخصصة للتربية الوطنية والتعليم العالي، قد عرفنا ارتفاعا بين سنتي 1992 و 1998 بـ 6.5 % و 2.3 % على التوالي، إلا أنه يوجد تذبذب أكثر حدة في قطاع التعليم العالي، أما نفقات الصحة فقد سجلت تراجعاً معتبراً بين 1992 و 1998 بلغ 8.7 % . وتجدر الإشارة أن الارتفاع الحاصل في مبالغ النفقات راجع للانخفاض الكبير في قيمة الدينار الثابت.

وعليه، فإن برنامج التصحيح كان مرفقاً بتدهور عام في ظروف حصول المواطنين على خدمات العلاج، إضافة إلى الزيادة في أسعار الأدوية. ويمكن توضيح تطور النفقات في مجال الخدمات العمومية حسب الشكل التالي:

الشكل (4-1): تطور نفقات الخدمات العمومية للفترة 1992-1998.



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول: (4-12)، (4-13).

ثانيا: تدهور القدرة الشرائية والاستهلاك العائلي:

الجدول (4-14): تطور القدرة الشرائية خلال الفترة 1992-1998.

(سنة الأساس=1992)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
القدرة الشرائية	100.0	96.17	88.18	93.76	94.08	95.21	97.4

Source : CNES, Le Rapport Préliminaire sur Les Effets Économiques et Sociaux du Programme d'Ajustement Structurel, 1999, p. 87

من خلال الجدول، نلاحظ أن القدرة الشرائية تعرضت لانخفاضات متتالية خاصة في سنة 1994 بـ 11.82%، لتشهد تحسنا ابتداء من 1995، مما أثر على استهلاك الأسر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): تطور مؤشرات الاستهلاك العائلي 1992-1998.

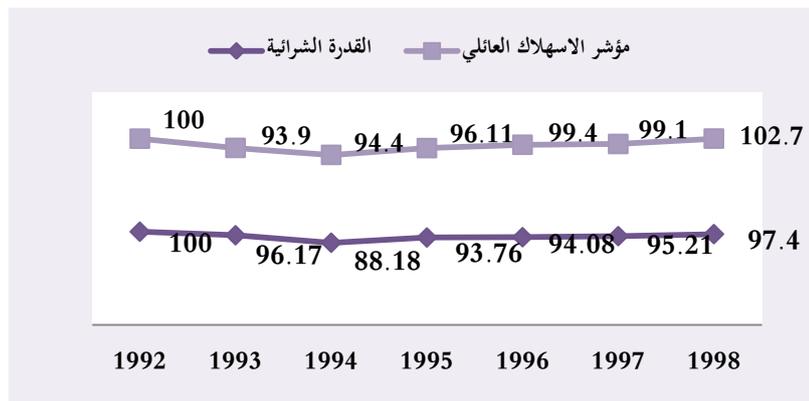
(سنة الأساس=1992)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م.إ.ع	100.0	93.9	94.4	96.11	99.4	99.1	102.7

Source : Ibid.

من خلال الجدول، يتبين لنا أن الاستهلاك العائلي عرف انخفاضا حادا سنة 1993 بـ 6.01%، ثم أخذ يسترد تدريجيا، ومع سنة 1998 الاستهلاك العائلي لم يتجاوز استهلاك سنة 1992 إلا بـ 2.7%. ويمكن توضيح تدهور القدرة الشرائية والاستهلاك العائلي من خلال الشكل الموالي:

الشكل (4-2): تطور مؤشر القدرة الشرائية والاستهلاك العائلي للفترة 1992-1998.



المصدر: بالاعتماد على الجدول: (4-14)، (4-15).

ثالثا: تدهور معدلات البطالة والشغل:

الجدول رقم (4-16): تطور معدل البطالة للفترة 1992-1998.

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة (%)	23.8	23.2	24.4	28.1	28.3	29.5	33.9

المصدر: رواج عبد الباقي، علي همال، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، المنتدى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 29/30 ماي 2000، ص 167.

من خلال الجدول أعلاه، يوضح أن أوضاع التشغيل تدهورت بصفة مطردة، وأن عدد البطالين في تزايد مستمر، وهو ما جعل معدل البطالة ينتقل من 23.8 % سنة 1992 إلى 33.9 % سنة 1998.

الجدول (4-17): تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997.

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: نفس المرجع، ص 168.

الجدول (4-18): مناصب العمل المفقودة حسب مؤسسات النشاط الاقتصادي خلال 1994-1997.

(الوحدة: نسبة مئوية)

قطاعات النشاط الاقتصادي	الزراعة	الصناعة	ب.أ.عمومية	الخدمات	المجموع
مؤسسات عمومية	1.42	21.5	59.89	17.55	%100
مؤسسات محلية	1.62	8.15	64.04	26.13	%100
المجموع	1.52	15.81	61.59	21.07	%100

المصدر: نفس المرجع.

ولما كان عدد المتوافدين على سوق العمل بـ 250 ألف إلى 300 ألف طالب لعمل جديد سنويا، وهو عدد يفوق بكثير عرض العمل، فإن الأمر ازداد سوءا خلال الفترة للأسباب التالية:

- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفت الجزائر؛ حيث تجاوزت في المتوسط 2.8% سنويا، وهذا ما أدى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996، ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998¹؛

¹ CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 2000, P. 67

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة؛ حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94-97 نتيجة تصفية وخصوصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و84 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 985 مؤسسة، تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الاقتصادية، مؤسسات البناء والأشغال العمومية بـ 61.59% تليها مؤسسات القطاع الخدمي بـ 21.07% ثم المؤسسات الصناعية بـ 15.81% أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل بـ 1.52%، فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطل، ليصل سنة 2000 إلى 2.4 مليون.¹

الفرع الثالث: الجانب السياسي :

بالنظر إلى خصوصية العديد من الشركات العامة، سواء في قطاع الإنتاج أم في قطاع المرافق العامة، فقد زادت نسبة الملكية الخاصة وزاد تأثيرها على الاقتصاد الوطني؛ الأمر الذي دفع إلى عدم تدخل الدولة وابتعادها عن تسيير الحياة الاقتصادية، وهو ما يضعف من دورها ويقلص من سيادتها. كما أن الانتقال إلى اقتصاد السوق جعل من دور الدولة مختلفا عما كان عليه في إطار الاقتصاد الموجه، بانتقالها من دولة مالكة لوسائل وإمكانيات الإنتاج إلى دولة مراقبة .

إن هذا التحول في دور الدولة أثر على مسيرة التنمية والإستراتيجيات التي كانت وضعتها الدولة سابقا وفق أولويات معينة، مما أدى بما للاهتمام بقطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، أو لصناعات معينة على حساب صناعات أخرى، وبالتالي أصبحت كل السياسات تخضع لاعتبارات تعظيم الربح، وهو ما قد لا يتوافق مع الاحتياجات المحلية والوضع الحقيقي للاقتصاد الوطني.

وعموما، ساعد الوضع الذي نتج عن الإصلاح الاقتصادي في الجزائر عن تخليها عن قواعد صلبة كانت نتاجا لسنوات عديدة. وأن الإصلاحات المنتهجة لم توفق في المحافظة على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية، بل حددت أهدافا جديدة، كانت على حساب أجزاء معتبرة في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني، وخاصة منها المؤسسات العمومية التي تضررت بعملية الخصخصة الشاملة.

¹ Ibid.

المبحث الثاني: تأهيل الاقتصاد الجزائري نحو الاستدامة

رغم أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية حققت أرباحا كبيرة في السنوات الأخيرة بفضل الانتعاش الذي عرفته السوق النفطية؛ إلا أن هذه العوائد النفطية لم توظف بالشكل الجيد الذي يسمح بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك بسبب غياب إستراتيجية واضحة المعالم لاستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نزوب الثروة النفطية في المستقبل القريب، فإن عملية البحث عن البدائل الإستراتيجية المناسبة لخلق تنمية شاملة من خلال توظيف هذه العوائد أمر أكثر من ضروري.

لذلك، سنتطرق في هذا المبحث إلى تقييم الإستراتيجية الحالية للتنمية في الجزائر، واقتراح إستراتيجية بديلة لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة .

المطلب الأول: تقييم الإستراتيجية الحالية للتنمية في الجزائر:

بعد مرور سنوات من تطبيق الإصلاحات، وبالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن ذلك لا يستجيب لطموحات المجتمع والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وخلق مناصب عمل. إن السلطات تدرك انه بدون تحضير المناخ الملائم، وبدون تعزيز الإمكانيات المحلية للإنتاج، وبدون تجنيد الادخار المحلي وخلق قدرة شرائية معتبرة، فان وضع إستراتيجية إنعاش اقتصادي تركز على إصلاحات هامة لهياكل الاقتصاد الوطني سوف يصعب تطبيقها وستزيد من تفكيك الاقتصاد، ومن أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لابد من الدولة أن تخصص مبادرات وحوافز من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلاد، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تدعيم النشاط الفلاحي والصيد وكل نشاط إنتاجي محلي وتحسين مستويات التعليم والمعيشة للسكان، وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برامج للإنعاش الاقتصادي بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية الشاملة والمستدامة.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية؛ حيث خصّص لهذا البرنامج حوالي 07 مليار دولار.¹ كما يُعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات

¹ Présidence de la République, sur : www.el-mouradia.dz, le 13/12/2011

الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي؛ حيث تميزت بإنعاش مكثف ودفع قوي للتنمية الاقتصادية، وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها ما يلي:

أولاً: دعم النشاطات الإنتاجية:¹

1) الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

"Plan National de Développement Agricole"، ويتمحور حول ما يلي:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج لتتكفل أحسن بظاهرة الجفاف وحماية النظام البيئي الرعوي؛
- حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛
- مكافحة الفقر والتهمة، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج.

2) الصيد والموارد المائية:

- بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة ولم يُستغل بكفاية نظرا لطول الساحل الجزائري، كما أن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية، ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:
- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري؛
 - إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات؛
 - إدخال إجراءات جبائية، شبه جبائية وجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- والمبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ 9,5 مليار دج.

ثانياً: التنمية المحلية والبشرية:

- 1) **التنمية المحلية:** إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين والمقدر بـ 113 مليار دج؛ حيث يتضمن البرنامج:²

- إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني؛

¹ زرنوخ يسمينة، مرجع سابق، ص 180.

² Le plan de la relance économique 2001-2004, mai 2001, p. 07

— العمل على تشجيع استقرار ورجوع السكان للمناطق التي مسها الإرهاب عن طريق المشاريع المرتبطة بإنجاز البنية التحتية للاتصال، وكذلك تطهير الماء والمحيط؛

— يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

(2) **التشغيل والحماية الاجتماعية:** إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية والذي تطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج.

إن هذا البرنامج يمكن من ضمان 70.000 منصب شغل دائمين، أما عن النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة.

(3) **تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:**¹

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ 210.5 مليار دج. هذا البرنامج يتشكل من جانبين: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

أ- **التجهيزات الهيكلية للعمران:** تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى؛ حيث يتمركز الفقر والعزلة وقدر هذا البرنامج بـ 142.9 مليار دج. يتوزع على الشكل التالي :

— البنية التحتية للموارد المائية: 31.3 مليار دج؛

— البنية التحتية للسكك الحديدية: 54.6 مليار دج؛

— الأشغال العمومية: 45.3 مليار دج؛

— تأمين الموانئ والمطارات والطرق بهدف تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة، قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـ 1.7 مليار دج؛

— الاتصالات : مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة، وتكلفة هذا المشروع تقدر بـ 10 مليار دج.

ب- **إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات :** إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية بقيمة 67.6 مليار دج. هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

— المحيط: 6.1 مليار دج؛

— الطاقة 16.8 مليار دج؛

¹ Le plan de la relance économique 2001-2004, Op.cit, p. 08

- الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة): 9.1 مليار دج؛
- السكن: 35.6 مليار دج.
- (4) تنمية الموارد البشرية:¹

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج، وتم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي. يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

- التربية الوطنية: 27 مليار دج؛
- التكوين المهني: 9.5 مليار دج؛
- التعليم العالي: 18.9 مليار دج؛
- البحث العلمي: 12.38 مليار دج؛
- الصحة والسكان: 14.7 مليار دج؛
- الشباب والرياضة: 04 مليار دج؛
- الثقافة والاتصال: 2.3 مليار دج؛
- الشؤون الدينية: 1,5 مليار دج.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازها وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعّالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (4-19): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	02
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	01	0.7	.	02
المجموع	6.30	11.30	13.7	15.2	46.50

المصدر: كريم زومان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص 204.

¹ Ibid.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

لقد تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، كما رافق ذلك استعادة الأمن عبر كافة مناطق البلاد. وتجسد هذا الإنعاش من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (4-20): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة: 2000-2004.

المؤشرات	التشغيل	البطالة	الفقر	التضخم	الرقم القياسي للأسعار	ميزان المدفوعات	الديون الخارجية	الناتج الداخلي الخام	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام
الوحدة	ألف نسمة	%	%	%	2000 100=	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	دولار
2000	22.215	28.8	12.1	0.34	0.3	7.9	25.1	54.7	1801
2004	717.000	17.7	6.8	3.6	3.6	9.6	21.4	84.6	2620

المصدر: بالاعتماد على:

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، ص 23.

2) L'Algérie en quelques chiffres, sur : www.ons.dz/index, 29/12/2011.

3) Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algérie**, rapport 2000, p.105-107.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن المؤشرات السابقة شهدت تحسنا ملحوظا وتم استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية؛ حيث سمحت معدلات النمو الاقتصادي باستحداث 717 ألف منصب شغل، وتقليص نسبة الفقر حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم 6.8 %، كما انخفضت المديونية حوالي 15%.

أما الناتج الداخلي الخام فازداد بنسبة 55 % ونصيب الفرد منه فازداد بنسبة 45% . ومؤشر التضخم فقد ارتفع إلى 3.6%، وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية من أجل التنمية والزيادات في الأجور.

الجدول (4-21): تطور معدل النمو الوطني للفترة 2000-2004.

2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
					المؤشرات
5.2	6.8	4.7	2.1	2.2	معدل النمو الوطني (%)
43.11	32.92	23.11	17.96	11.9	إيرادات المحروقات (مليار دولار)
38.66	29.03	25.24	24.85	28.5	سعر البرميل (دولار)

المصدر: بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algérie**, rapport 2005, p.177-178.

من خلال الجدول، نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي شهد تحسنا ملحوظا والمقدر بالمتوسط 4.2% سنويا، وكان أعلى معدل سنة 2003 بـ 6.8% . كما شهدت إيرادات المحروقات ارتفاعا بسبب ارتفاع الأسعار.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

ركّزت الحكومة في هذه الفترة على مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ومراقبة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي؛ حيث قدّرت تكلفة هذا البرنامج بـ 55 مليار دولار (4200 مليار دينار جزائري). ويكمن عرضه كما يلي:¹

أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: تقدر تكلفة هذا البرنامج 1908.5 مليار دج، أي بنسبة 45% من إجمالي التمويل، ويتمحور على ما يلي:

1) **السكن والعمران**: بالنسبة لهذا القطاع ينص البرنامج على إنجاز 1.01 مليون سكن؛ حيث تقدر الإعتمادات المقررة لتمويله بـ 550 مليار دج، من خلال:²

- إشراك المؤسسات المالية أكثر في دفع وتيرة الاقتصاد؛
- الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة عرض المساكن؛
- دعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الاجتماعي لصالح الفئات المتوسطة والمحرومة؛
- تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الاجتماعية؛
- إنعاش الأجهزة المكلفة بمنح المساكن الاجتماعية؛
- تحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع على اعتماد الشفافية.

¹ Le Programme Complémentaire de Soutien à la croissance 2005-2009, Avril 2005, P. 18 -19

² كريم أرزمان، مرجع سابق، ص 220.

وتوزع كما يلي:¹

- السكن الريفي: 275000 وحدة، إن الحكومة بادرت بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي من خلال تبسيط إجراءات هذه المساهمة وتسيير منحها، وستتم هذه العملية بالتعاون الوثيق بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الاجتماعي؛
- السكنات الاجتماعية التساهمية: 215000 وحدة؛
- السكنات الاجتماعية الإيجارية: 120000 وحدة؛
- سكنات البيع بالإيجار: 80000 وحدة؛
- الترقية العقارية: 175000 وحدة؛
- البناء الذاتي: 145000 وحدة.

(2) **التعليم العالي والبحث العلمي:** تقدر الإعتمادات المقررة لتمويل هذا القطاع 141 مليار دج، ويتوزع كما يلي:²

- المقاعد البيداغوجية: 231000؛
- الإيواء: 185000؛
- المطاعم الجامعية: 26؛
- مديريات الخدمات الاجتماعية: 30؛
- المراكز الجامعية: 01؛

وما تجدر الإشارة إليه، أنه في مجال المخابر ومراكز البحث لا يوجد أي إنجاز.

(3) **التربية الوطنية:** تقدر الإعتمادات المقررة لتمويل هذا القطاع 200 مليار دج، من خلال إعادة تأهيل المؤسسات التربوية، اقتناء وتحديد التجهيزات التعليمية، ويتوزع البرنامج كما يلي:³

- المدارس الأساسية 929؛
- الثانويات 434؛
- المطاعم 1098؛
- مرافق النظام النصف الداخلي 635؛
- مرافق النظام الداخلي 165؛
- المنشآت الرياضية 500.

(4) **التكوين والتعليم المهني:** تقدر الإعتمادات المقررة لتمويل هذا القطاع 58.5 مليار دج، يتعلق بإنجاز وتجهيز مراكز التكوين وتهيئتها.

¹ Le Programme Complémentaire de Soutien à la croissance 2005-2009, **Op.cit**, P. 21-22

² Ibid.

³ Ibid, p. 23

5) الصحة والسكان: تقدر الإعتمادات المقررة لتمويل هذا القطاع 85 مليار دج، ويتوزع كما يلي:

-مراكز الصحة والولادة: 113؛

-العيادات المتعددة الخدمات: 55؛

-المستشفيات: 17؛

-مراكز العجزة: 05؛

-مراكز المراقبة الصحية في حدود: 06.

6) عمليات الموارد المائية: وتقدر الإعتمادات المقررة لتمويل هذا القطاع 127 مليار دج؛ حيث إن الموارد

المائية تشكل بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وبحكم ندرتها أيضا، مسألة ينبغي للبلاد أن ترصد لها

من باب الأولوية الوطنية، وسائلها الخاصة من أجل حشد هذا المورد واسترجاعه وإنتاجه، ولتسيير والتوزيع

الرشيد لها من خلال:

-إعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الصالح للشرب بـ 18 مدينة؛

-إنجاز 10 عمليات كبرى لصرف المياه؛

7) الشباب والرياضة: وتقدر الإعتمادات المقررة لتمويل هذا القطاع 60 مليار دج، وتتوزع كما يلي:¹

- ملاعب لكرة القدم : 28؛

- مخيمات ودور للشباب : 95؛

- مراكز للتسلية العلمية 29 ؛

- قاعات متعددة الرياضات ومتعددة الخدمات: 89؛

- مركبات رياضية جوارية: 163؛

- مراكز ثقافية 08؛

- أرضيات جوارية ومساحات للعب 359؛

- مسابح وأحواض للسباحة 264.

8) الثقافة: إجمالي الإعتمادات المقررة حوالي 16 مليار دج، حيث ينص البرنامج على عمليات تتعلق بدراسة

وإنجاز مخططات حماية المواقع الأثرية، دراسة لإنجاز وترميم المنشآت الثقافية، اقتناء وتجديد التجهيزات،

إنشاء مباني ثقافية وترميم المواقع التاريخية.²

9) الطاقة: وتقدر الإعتمادات المقررة لتمويل هذا القطاع 65.5 مليار دج، من خلال ما يلي:³

-التزويد بالكهرباء : عدد البيوت التي تم ربطها بالشبكة هو 397.700 بيت؛

¹ Ibid, p. 26

² Ibid, p. 27

³ Ibid, p. 28-29

-التوزيع العمومي للغاز: عدد البيوت التي تم ربطها بالشبكة هو 964.900 بيت.

10) التشغيل والتضامن الوطني: إجمالي الإعتمادات المقررة حوالي 95 مليار دج، وتتنوع كما يلي:¹

- إعادة تأهيل وتجهيز 40 مؤسسة متخصصة؛
- دراسة وإنجاز منشآت اجتماعية جديدة؛
- تمويل برنامج إنجاز 100 محل في كل بلدية.

11) تطوير الإذاعة والتلفزيون: إجمالي الإعتمادات المقررة هنا حوالي 19.1 مليار دج.

12) الشؤون الدينية: إجمالي الإعتمادات المقررة هنا حوالي 10 مليار دج، وتعلق إنجاز المراكز الثقافية

الإسلامية الولائية وإنجاز مقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة.

13) البيئة وتهيئة الإقليم: وتقدر الإعتمادات المقررة من طرف البرنامج 36.5 مليار دج، وتتنوع كما يلي:²

- إنجاز وتجهيز 33 مركز للطمر التقني للفضلات المنزلية؛
- أعمال حماية الساحل والوسط البحري؛
- أعمال لحماية التنوع البيولوجي والمناطق الطبيعية؛
- أعمال مرتبطة بإزالة التلوث الصناعي؛
- دراسة وإنجاز مخبر جهوي، ومحطات للمراقبة؛
- دراسة خاصة للبيئة وتهيئة الإقليم.

14) البرامج البلدية للتنمية: إجمالي الإعتمادات المقررة هنا حوالي 200 مليار دج، وتتنوع كما يلي:

- عمليات فك العزلة (إنجاز الطرقات والمسالك)؛
- عمليات تحسين المحيط الحضري؛
- عمليات الإنارة العمومية.

ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية: تقدر تكلفة هذا البرنامج 1703.1 مليار دج، أي بنسبة 40.5%

من إجمالي التمويل، ويتمحور على ما يلي:³

1) قطاع النقل: تقدر تكلفة تمويل هذا القطاع 700 مليار دج، وتتنوع كما يلي:

أ. السكك الحديدية: من خلال:

- تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال (عنايه، الجزائر، وهران، الحدود المغربية) 1200 كلم؛

¹ Ibid, p. 30

² Ibid, p. 33

³ Ibid, p. 34 -37

- كهربية السكك الحديدية الموجودة بما في ذلك الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال 2000 كلم؛
- تحديث خطوط السكة الحديدية 430 كلم؛
- إنجاز خطوط سكة حديدية جديدة 391 كلم؛
- تجديد السكك الحديدية ورسها 1100 كلم.

ب. **ميطرو الجزائر**: تجهيز ميطرو الجزائر وإنجاز دراسات لتوسيعه.

ج. **النقل الحضري**: من خلال ما يلي:

- دراسة وإنجاز خطوط للحافلات الكهربائية (Tramway) عبر مدن الوطن؛
- إنجاز عربات "تلفريك" عبر الولايات؛
- إنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري .

(2) **الأشغال العمومية**: تقدر تكلفة تمويل هذا القطاع 600 مليار دج، وتتوزع كما يلي:

- إنجاز مجمل مقاطع الطريق السريع المتبقية 910 كلم؛
- برنامج إعادة تأهيل و تطوير شبكة الطرقات (الطرق الوطنية والمسالك الولائية) 6.000 كلم؛
- إنجاز 03 طرق عرضية لتجنب التجمع السكاني لمدينة الجزائر؛
- إنجاز منشآت فنية عددها 145؛
- عمليات تعزيز المنشآت المينائية عددها 11؛
- عمليات تهيئة وتوسيع القدرات المينائية الموجودة منها 10 موانئ وملاجئ للصيد البحري؛
- عمليات تتعلق بحماية الشواطئ عددها 16؛
- إعادة تأهيل منشآت الإشارة البحرية؛
- استكمال وإعادة تأهيل الطريق العابر للصحراء.

(3) **قطاع الماء**: تقدر تكلفة تمويل هذا القطاع 393 مليار دج، وتتوزع كما يلي:

- إنجاز 08 السدود؛
- إنجاز 09 محطات للتصفية؛
- إعادة تأهيل 11 محطة للتصفية؛
- عمليات صيانة السدود الجاري استغلالها؛

ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية: تقدر تكلفة هذا البرنامج 337,2 مليار دج، أي بنسبة 08 % من إجمالي

التمويل، ويتمحور على ما يلي:¹

¹ Ibid, p. 38-42

1) الفلاحة والتنمية الريفية : بقيمة 300 مليار دج ، ويتمثل في ما يلي :

- تطوير المستثمرات الفلاحية ؛

- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛

- إقامة مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي؛

- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛

- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

2) الصيد البحري والموارد الصيدية: تقدر تكلفة هذا البرنامج 12 مليار دج، وتشمل كل ما يتعلق بأعمال

لدعم الصيد البحري (وحدات للصيد البحري، ورشات الصيانة، تربية المائيات) وأعمال مرتبطة بالمنشآت

الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

3) قطاع الصناعة: : تقدر تكلفة هذا البرنامج 13.5 مليار دج، وتتوزع كما يلي :

- تتمين وتحسين أدوات ضبط وتطوير الملكية الصناعية والتقييس؛

- وضع نظام للمعلومات الصناعية؛

- أعمال لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية.

4) قطاع السياحة: المبلغ المخصص لها القطاع 03.2 مليار دج، وهذا البرنامج يتعلق بـ:

- دعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي؛

- أعمال خاصة بالمرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

5) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: المبلغ المخصص لهذا القطاع 04 مليار دج،

وتشمل ما يلي :

- إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- دراسة وإنجاز 33 وحدة للصناعة التقليدية؛

- دراسة وإنجاز 05 متاحف للصناعة الحرفية التقليدية؛

- إعادة تأهيل 03 وحدات لإنتاج الصناعة التقليدية؛

- دراسة وإنجاز هيئات للدعم (غرف للصناعة التقليدية والحرف)؛

- دعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: تقدر تكلفة هذا البرنامج 203.9 مليار دج، أي بنسبة 4.8 % من

إجمالي التمويل، ويتمحور على ما يلي: ¹

¹ Ibid, p. 43-45

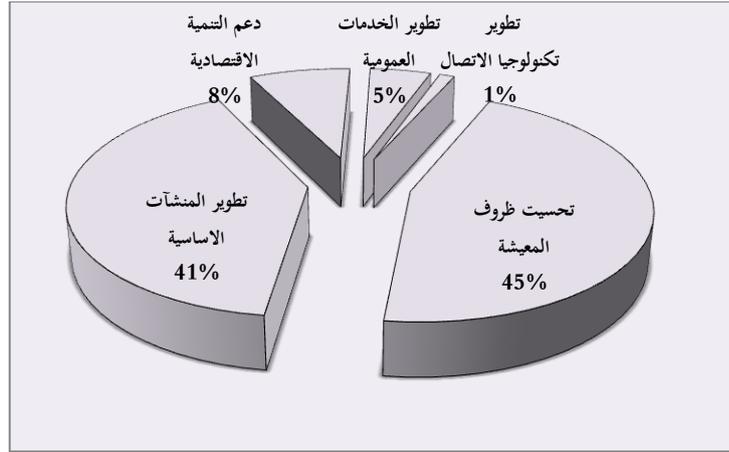
- 1) البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: تقدر تكلفة هذا البرنامج 16.3 مليار دج، ويتمثل في ما يلي:
- استكمال رقمنة 16 محطة أرضية؛
 - إنجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر- أبوجا المسجل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛
 - تأهيل محطة الراديو البحرية " INMARSAT " (إدخال موزعات هاتفية وخدمات جديدة)؛
 - إقامة نظام لمراقبة استعمال ترددات الراديو كهربائية لحاجات الوكالة الوطنية للترددات؛
 - اقتناء تجهيزات معلوماتية وبرمجيات للوكالة الوطنية للملاحة البحرية.
- 2) العدالة: إجمالي الإعتمادات المقررة هنا حوالي 34 مليار دج، وتتنوع على ما يلي:
- إنجاز 14 مجلس قضائي؛
 - إنجاز 34 مقر من المحاكم؛
 - استحداث 51 مؤسسة عقابية.
- 3) التجارة: إجمالي الإعتمادات المقررة هنا حوالي 02 مليار دج، وتتنوع على ما يلي:
- إنجاز مخابر لمراقبة النوعية؛
 - إنجاز وتجهيز مقرات المصالح الخارجية؛
 - اقتناء تجهيزات لمراقبة النوعية؛
 - إنجاز مقرات لتفتيش النوعية في الحدود.
- 4) وزارة الداخلية: خصص لها 64 مليار دج.
- 5) وزارة المالية: خصص لهل 65 مليار دج.
- 6) قطاعات الدولة الأخرى : 22 مليار دج.

خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال: تقدر تكلفة هذا البرنامج 50 مليار دج، أي بنسبة 1.1% من إجمالي التمويل.¹

ويمكن توضيح توزيع البرنامج التكميلي حسب المبالغ المخصصة كما يلي:

¹ Ibid, p. 47

الشكل (4-3): توزيع البرنامج التكميلي 2005-2009 حسب المبالغ المخصصة.



Source: Ibid, p. 67

نتائج برنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

الجدول (4-22): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2005-2009.

المؤشرات	السنوات	الوحدة	2004-2001	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الوطني	(%)		4.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.5
الناتج الداخلي الخام	مليار دولار		70.1	103.1	117,29	134.16	170.27	139.52
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	دولار		2090	3133	3503	3940	4915	3959

المصدر: بالاعتماد على:

(1) صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2010، ص 21، 22.

(2) صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص 12.

من خلال الجدول، نلاحظ أن معدل النمو قدر بالمتوسط من 2005-2009 حوالي 03 % مقارنة بـ 4.2% للفترة السابقة، أما الناتج الداخلي الخام فقد سجل تحسنا، وقدر في المتوسط بـ 128 مليار دولار خلال الفترة مقارنة بـ 70 مليار دولار للفترة السابقة، في حين أن نصيب الفرد من الناتج شهد كذلك تحسنا من 2005-2008 لينخفض سنة 2009 ويقدر بالمتوسط 3890 دولار خلال الفترة مقارنة بـ 2009 للفترة السابقة.

أما بالنسبة لسنتي 2010 و2011 فقد سجل معدل النمو الوطني تحسنا؛ حيث قدر بـ 3.5% و5.1% على التوالي.¹

¹ IMF staff country report, statistical appendix 2011, sur: www.imf.org , 16/02/2012.

كما أن، القوة العاملة في الجزائر تمثل 40% من مجموع السكان بزيادة سنوية 3.6%،¹ فرغم الجهود الكبيرة التي بذلت أو الملتزم بها باستحداث 02 مليون منصب عمل خلال الخماسي 2004-2009، إلا أن مشكل البطالة مازال يشكل أهم مؤشرات الفقر وهذا بالنظر إلى الخصائص التي تميز البطالة في الجزائر؛ حيث بلغ معدل البطالة في سنة 2004 17.7% و15.2% في 2005، أما في 2009 فقد قدر 10.5%.

الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون تضاعف بـ 15 مرة منذ سنة 1990؛ بحيث انتقل من 1000 دج إلى 15 آلاف دج. لكن ما حقيقة هذا الأجر الأدنى في الجزائر التي تعد بلدا بتروليا، لا يتعدى الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون فيها 15 ألف دينار، أي ما يعادل (150 أورو)، هو الأضعف مقارنة بالدول المغاربية الأخرى؛ حيث يصل الحد الأدنى في تونس 220 أورو، وفي المغرب 250 أورو. كما أن الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في نظر الخبراء هو المحدد لمستوى المعيشة وللقدرة الشرائية، وهو ما يعني أن تونس والمغرب أفضل من حيث مستوى القدرة الشرائية للمواطنين منها في الجزائر، رغم أن مستوى الدخل الفردي من الناتج في الجزائر والمقدر بأكثر من 3 آلاف دولار، هو أكثر من تونس 2600 دولار ومن المغرب 2000 دولار.

أما مؤشر الصحة، فنسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي فلم يتجاوز 3.8% وهو أقل على ما هو عليه في تونس والمغرب 05%، في حين أنه في الدول المتقدمة يفوق 12%.²

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس 2010/2014 غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار (21.214 مليار دج)، والذي يساوي حوالي نصف ما خصصته دول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ اليونان من أزمتها،³ الأمر الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد . في الواقع، إن الجزائر لم يسبق لها أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي؛ حيث أن الظروف الحالية ملائمة لهذا الالتزام المتميز للسلطات العمومية من اجل تسريع انجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية مهيكلية، وذلك بتوفر تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي تتراوح منذ سنوات في حدود 55 مليار دولار سنويا، والتحكم في التضخم بين 3-4% سنويا، أما نسبة النمو بين 4-5% سنويا.

¹ تقرير صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 320.

² Organisation Mondiale de la Santé, **Rapport sur la santé dans le monde**, OMS, Genève, 2009, p. 200

³ اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010، ص 02.

ويشمل البرنامج شقين اثنين هما:¹

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار أي ما يعادل 9.700 مليار دج؛

- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 11.534 مليار دج.

وبما أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الإنتاجية التي تولد الثروة والإنتاج، ولتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية، التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف قدرات الأفراد.² يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 10000 مليار دج نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية، أي أكثر من 40% من قيمة البرنامج، وذلك على الخصوص من خلال:³

(1) التربية الوطنية: بقيمة 852 مليار دينار موجهة خصوصا لـ:

-إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية، وكذا أزيد من 2000 وحدة بين نظام داخلي ونصف داخلي ومطاعم.

(2) التعليم العالي: بقيمة 868 مليار دينار من اجل توفير 600.000 مقعدا بيداغوجيا و 400.000 سرير و44 مطعما جامعيًا.

(3) التكوين والتعليم المهنيين: بقيمة 178 مليار دينار موجهة لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين.

(4) قطاع الصحة: بقيمة 619 مليار دينار موجه لإنجاز: 172 مستشفى، 45 مركب صحي متخصص، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة للعلاج، 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي و70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

(5) قطاع السكن: بقيمة 3700 مليار دينار بهدف إعادة تأهيل النسيج الحضري، وإنجاز 02 مليون مسكن منها:

-700.000 سكن ريفي؛

-500.000 سكن إيجاري؛

-500.000 سكن ترقوي؛

-300.000 لامتصاص السكن الهش.

وسيتم تسليم 1.2 مليون سكن خلال الخماسي، على أن يستكمل العدد الباقي بين 2015 و2017.

¹ نفس المرجع.

² نصيرة فوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جوان 2011، ص 39.

³ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سابق، ص 10-11.

6) قطاع الطاقة: خصص له أزيد من 350 مليار دينار، من اجل:

- ربط حوالي 01 مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي؛

- ربط 220.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.

7) قطاع المياه: المبلغ المخصص له 2000 مليار دينار، بهدف:

- انجاز 35 سد و25 عملية تحويل للمياه و34 محطة للتصفية؛

- وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات؛

- انجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

8) قطاع التضامن الوطني: المبلغ المخصص له 40 مليار دينار، من أجل:

- انجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين؛

- وحوالي 40 منشأة خاصة بالأشخاص في شدة.

9) قطاع الشباب والرياضة: خصص له 1130 مليار دينار، بهدف :

- انجاز 80 ملعب لكرة القدم؛

- 750 مركب للرياضة الجوارية؛

- 160 قاعة متعددة الرياضات؛

- أكثر من 400 مسبح؛

- أزيد من 3500 فضاء للألعاب؛

- 230 دارا للشباب؛

- 150 مركزا للتسلية العلمية للشباب.

10) قطاع المجاهدين : خصص له 19 مليار دينار.

11) قطاع الشؤون الدينية: خصص له أزيد من 120 مليار دينار من اجل:

- انجاز مسجد الجزائر الكبير و80 مسجدا آخر؛

- مراكز ثقافية إسلامية و17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا.

12) قطاع الثقافة : خصص له مبلغ 140 مليار دينار، بهدف:

- انجاز 40 مركب ثقافي، 340 مكتبة، 44 مسرح، 12 معهد موسيقي ومدارس للفنون

الجميلة وكذا 156 مركزا للتسلية العلمية.

13) قطاع الاتصال: المبلغ المخصص له 106 مليار دينار، من اجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية

وتحسين شبكات بثها.

تقييم التنمية البشرية في الجزائر:

حسب دليل التنمية البشرية 2010 جاءت الجزائر في المرتبة 84، وبالتالي أصبحت تنتمي إلى الدول ذات التنمية المرتفعة (0.675-0.785) محققة تقدما بـ 20 نقطة بعد أن كانت في 2009 في الرتبة 104، لكن رغم هذا التقدم تبقى في المركز الأخير بين الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة بعد كل من ليبيا (53)، تونس (81)، الأردن (82)، والجدول الموالي يبين تطور دليل التنمية البشرية من 1990-2010.

الجدول (4-23): تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر 1990-2010.

السنوات	1990	1995	2000	2005	2009	2010
دليل التنمية البشرية	0.573	0.564	0.602	0.651	0.671	0.677

المصدر: بالاعتماد على:

- 1) Human Development Report 2010, p. 148, sur : <http://hdr.undp.org/statistics/hdi>, 10/01/2012.
- 2) Human Development Report 2000, p. 178, sur : <http://hdr.undp.org/statistics/hdi>, 10/01/2012.

من خلال الجدول نلاحظ، وجود تحسن في مؤشر دليل التنمية البشرية بين 2000 و 2010، ويعود انخفاض المؤشر خلال فترة التسعينات إلى الظروف المالية، الاقتصادية والاجتماعية التي سادت الجزائر والتي انعكست سلبا على مسار التنمية بصفة عامة، ولكن بفضل الجهود التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو من استثمارات في مجال الصحة، التعليم والسكن بدأ يعرف مؤشر دليل التنمية البشرية تحسنا سنة بعد الأخرى؛ حيث انتقل من 0.602 سنة 2000 إلى 0.677 سنة 2010، ثم إلى 0.698 سنة 2011¹ ووفقا للتقرير نفسه، فإن الجزائر تخصص 4.3% من الناتج الداخلي الخام للتربية والتعليم وما نسبته 0.1% للبحث، ويبقى قطاع التربية مصدر قلق اجتماعي بسبب ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، حيث أن 23% فقط من المتدربين يصلون إلى التعليم العالي، أي 4/1 من إجمالي المتدربين.

بالإضافة إلى البطالة التي مازالت في حدود 10.2% سنة 2010 و 10.1% سنة 2011؛ حيث حوالي 80% من العاطلين تقل أعمارهم عن 30 سنة، و 36% من المناصب المستحدثة غير دائمة (غير مستقرة)².

وما تجدر الإشارة إليه، أن التقييم السابق الخاص بالتنمية البشرية لا يعبر عن حقيقة الأوضاع ذلك أن البرنامج الخماسي 2010-2014 لم ينطلق بعد، كما أن القيمة المالية لعمليات إعادة تقييم المشاريع الاستثمارية المدرجة في إطار برنامج دعم النمو بلغت 50 مليار دولار ما بين 2001 - 2012، وهذا راجع لغياب مخططات

¹ Human Development Report 2011, p. 148, sur : <http://hdr.undp.org/statistics/hdi>, 08/03/2011.

² Human Development Report 2011, p. 188 sur : <http://hdr.undp.org/statistics/hdi>, 10/01/2012

الأعمال والتخطيط الدقيق للمشاريع ونقص المتابعة، وهو ما يساوي سبعة (07) أضعاف قيمة الغلاف المالي الذي رصد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الأول، وما يعادل 39% من الناتج المحلي الخام والمقدر بـ 130 مليار دولار. وهو ما يعتبر استنزافا حقيقيا للموارد المالية، كما أن عمليات إعادة التقييم لا تزال سارية حتى نهاية البرنامج التكميلي الثاني سنة 2013، دون الشروع في البرنامج الجديد بصورة فعلية.¹

المطلب الثاني: الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

إن تحديد الإستراتيجية العامة لأي دولة مسألة هامة، لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن، ويجب أن تتصف تلك الإستراتيجية بالشمولية، بمعنى يجب أن تغطي كافة القطاعات الاقتصادية على أساس تحليل كامل للقوانين الموضوعية التي تحكم نمو الاقتصاد، ثم وضع تصور لما يجب أن تكون عليه التنمية في المستقبل. وعليه، فإن ما يقف وراء التنمية الشاملة ليس عاملا أو متغيرا أساسيا واحدا، ومن ثم فإن استحداثها يتطلب أخذ بالكثير من المتغيرات الإستراتيجية في الاعتبار.

ولا نستطيع أن نعالج موضوع البدائل الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دون إبراز مكانة القطاعات الإستراتيجية وأهميتها في الاقتصاد الوطني؛ فبالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة لم يتحرر الاقتصاد من هيمنة قطاع المحروقات عليه؛ بحيث يعتبر هذا الأخير المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى.

الفرع الأول: مكانة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الجزائري:

يقوم الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات؛ حيث يحتل هذا الأخير موقعا أساسيا في الاقتصاد باعتباره يمثل أهم الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة والاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

¹ محجوب بدة، برنامج دعم النمو 2010-2014 لم ينطلق بعد، جريدة الخبر، العدد 6676، 05 أفريل 2012، ص 09.

أولاً: مكانة قطاع المحروقات ضمن الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (4-24): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2006-2010.

السنوات	الوحدة	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي الخام بالدولار	مليار دولار	117,29	134.16	170.27	139.52	167.35
الناتج الداخلي الخام بالدينار	مليار دج	8514.8	9366.6	11090	10034.3	12049.5
حصة قطاع المحروقات	مليار دج	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4
نسبة حصة قطاع المحروقات	%	45.6	43.7	45.1	31.0	34.7

المصدر: بالاعتماد على:

1) معطيات الجدول (4-22).

2) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", juillet 2011, p.160

من خلال الجدول، نلاحظ أن قطاع المحروقات يحتل أهمية كبيرة في الناتج المحلي، وفي نفس الوقت إذا نظرنا إلى عمره المرتبط بحجم الاحتياطات المؤكدة، فإن أي تأثيرات سلبية على هذا القطاع ستؤثر على حوالي 40% من الناتج المحلي للاقتصاد. وتجدر الإشارة، أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر سنة 2011 قدر 171.6 مليار دولار، وأن نصيب حصة قطاع المحروقات منه 37%.

ثانياً: مكانة قطاع المحروقات الصادرات.

الجدول (4-25): تطور الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها للفترة 2001-2010.

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2004-2001	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الصادرات	23.6	46	54.6	60	79.3	45.8	57.09
صادرات المحروقات	23.09	45.1	53.45	58.67	77.6	44.42	56.12
الصادرات خارج المحروقات	0.49	0.9	1.15	1.33	1,7	1,08	0.97
% صادرات المحروقات	97.95	98	97.9	97.8	97.85	97	98

المصدر: بالاعتماد على:

1) Ministère du Commerce, Le Commerce extérieur un miroir économique, ALGEX Algérie, décembre 2009, p. 21

2) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", Op. cit, p. 174

من خلال الجدول، نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية إلى درجة كبيرة ولا تمثل سوى 03% من الصادرات الإجمالية وذلك في أحسن الحالات، وهذا ما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: مكانة قطاع المحروقات ضمن الإيرادات العامة.

الجدول (4-26): تطور الإيرادات الجزائرية وقيمة الجباية البترولية منها للفترة 2001-2010.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات العامة	1505.4	1603.2	1974.4	2229.7	3061.7	3639,8	3687.8	5190.5	3676	4379.6
الجباية البترولية	1001.4	1007,9	1350	1570.7	2352.7	2799	2796.8	4088.6	2412.7	2905
الجباية البترولية (%)	66,5	62.9	68.4	70,4	76,8	76.9	75.8	78.7	65.6	66.3

المصدر: بالاعتماد على:

1) Banque d'Alger, le Rapport sur " Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2005", Juin 2006, p.35

2) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", op.cit, p. 66

لقد وصلت الجباية البترولية إلى مستوى 78% من مجموع الإيرادات، الأمر الذي يعكس ضعف الجباية العادية

ضمن إيرادات الدولة، وهذا يرجع إلى:

- عدم كفاءة الإدارة الضريبية وارتفاع الميل نحو التهرب الضريبي، ومن ثم ضعف التحصيل الضريبي؛

- ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية، مما يجعل مساهمتها في الإيرادات الضريبية ضعيفة، ذلك أن الضرائب

على المداخيل والأرباح كانت 559.7 مليار دج، وهو ما يمثل 12.8% من إجمالي الإيرادات، و 4.6%

من الناتج المحلي الخام.¹ هذا يجعلنا نقف على تحليل هيكل الجباية العادية.

الجدول (4-27): هيكل الجباية خارج المحروقات للفترة 2006-2010.

السنوات	الوحدة	2006	2007	2008	2009	2010
الجباية خارج المحروقات	مليار دج	840.5	883,0	1101.5	1262.4	1470.2
ضرائب على المداخيل والأرباح	مليار دج	242.2	258.1	331,5	462.1	559.7
الرسم على القيمة المضافة على الواردات	مليار دج	140.9	171.9	223.3	234.5	248.5
الرسم على القيمة المضافة على النشاط المحلي	مليار دج	145.7	168.8	196.8	233.9	231.9
الرسم على القيمة المضافة على المعاملات	مليار دج	114.2	136.6	165.3	199.7	198.7
الرسم على القيمة المضافة على المواد البترولية	مليار دج	4.4	0.1	0.1	0.2	0.2
مجموع الرسم على القيمة المضافة	مليار دج	405.2	477.4	585.5	668.3	679.3
%	%	48.2	54.0	53.15	52.9	46.2
إيرادات أخرى	مليار دج	193.1	147.5	184.5	132	231.2

المصدر: بالاعتماد على:

- Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", op.cit, p. 167

¹ Ibid.

من خلال الجدول، نلاحظ أن مجموع الرسم على القيمة المضافة يشكل ما بين 46% و 54% من إجمالي الإيرادات خارج قطاع المحروقات، في حين أن الضرائب على المداخيل والأرباح في حدود 30% من قيمة الجباية خارج المحروقات و 9% من قيمة الجباية الإجمالية. هذا ما يدل ضعف النشاط الاقتصادي الذي يترجمه ضعف مساهمة الضرائب على المداخيل والأرباح في جباية الاقتصاد.

رابعا: مكانة قطاع المحروقات ضمن الاحتياطات.

الجدول (4-28): تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية للفترة 2001-2010.

السنوات	الوحدة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاحتياطات	مليار دولار	18	23.1	32.9	43.1	56.2	77.8	110.2	143.1	147.2	162.2
الواردات	أشهر	13	19.1	24.3	23.7	27.3	36.6	39.7	34.9	36	38.3

المصدر: بالاعتماد على:

- 1) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2005", op.cit, p. 67
- 2) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", op.cit, p.174

من خلال الجدول، نلاحظ ارتفاع مستمر في الاحتياطات من العملات الأجنبية نتيجة الارتفاع المتوالي في أسعار البترول وزيادة الإنتاج، وبالرغم من مستواها الذي يتعزز يوم بعد يوم فهي في النهاية وليدة قطاع المحروقات، وهذا يعني أي اختلال على مستوى السوق النفطية يجد انعكاسا له على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، وهذا أحد العوامل التي تجعل السلطات غير قادرة على الاعتماد عليها في دعم قيمة الدينار أمام العملات الأخرى، كونها لا تستند على عوامل مستقرة.

وتجدر الإشارة، أن الاحتياطات بالعملة الصعبة بلغت 173 مليار دولار في فيفري 2011.¹

خامسا: مساهمة قطاع المحروقات في التشغيل: بالرغم من المساهمة المعتبرة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام وإيرادات الدولة؛ إلا أنه لا يوظف سوى 3% من إجمالي القوة العاملة. وهذا راجع لأن هذا القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيا كثيفة رأسمال.²

إضافة أن زيادة نمو القطاع النفطي أدى إلى تدهور القطاعات الأخرى، فبالقدر الذي تزداد فيه أهمية هذا القطاع في الناتج المحلي الخام يتراجع وزن القطاعات الأخرى، وظهور مجموعة من الاختلالات في هيكل الاقتصاد نذكر منها:

¹ IMF staff country report, statistical appendix 2011, sur: www.imf.org , 16/02/2012.

² قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص907.

- (1) تواضع نسبة الاستثمار الخام إلى الناتج الداخلي الخام، حيث تراوح بين 2005-2010 حوالي 38%؛¹
- (2) تواضع نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام، حيث تراوحت نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام بين 2005-2010 حوالي 3.6%، مقارنة بالقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية لنفس الفترة والتي بلغت 40% ؛
- (3) ارتفاع النفقات الجارية في الميزانية العامة على حساب النفقات الرأسمالية، حسب ما يوضحه الشكل الموالي:
- الجدول (4-29): تطور النفقات الجارية والرأسمالية للفترة 2006-2010.

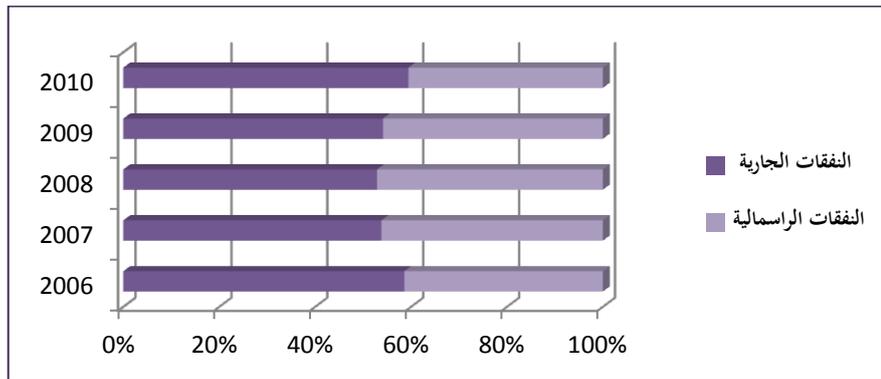
(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
النفقات الجارية	1437.9	1673.9	2217,8	2300	2683.8
النفقات الراسمالية	1015.1	1434.6	1973.0	1946.3	1829.0

Source: Ibid, P. 168

من خلال الجدول، نلاحظ ارتفاع مطرد في النفقات، فقد بلغت النفقات الإجمالية 4512.8 مليار دج سنة 2010 أي بنسبة 37% من الناتج الداخلي الخام، كما أن النفقات الجارية تفوق النفقات الرأسمالية، فلقد تراوحت النفقات الجارية في الفترة 2005-2010 حوالي 55% من إجمالي الميزانية مقابل 43% للنفقات الرأسمالية، وهذا ما يمكن توضيحه حسب الشكل التالي:

الشكل (4-4): تطور نسبة النفقات الجارية والرأسمالية للفترة 2006-2010.



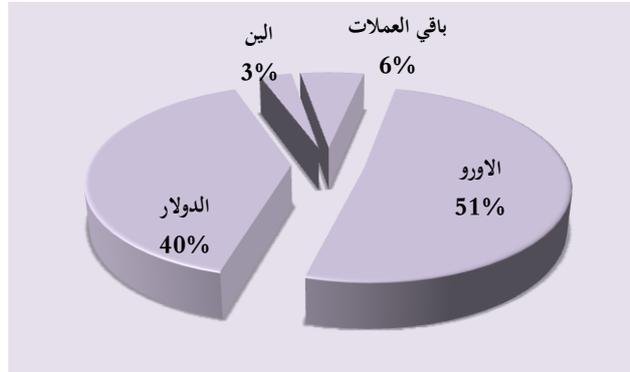
المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول (4-29).

- (4) عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير البترول؛ حيث أن هذا الأخير يسعر بالدولار، أما الاستيراد فيتم أساسا من الأسواق الأوروبية والتي تتعامل بالايورو، وما تجدر الإشارة إليه أن قيمة الاورو أخذت تتعزز أمام الدولار حيث وصلت إلى 1.5 دولار للاورو الواحد، هذا يعني كلما

¹ Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", op.cit, p.159

تحسنت قيمة الاورو أمام الدولار كلما كان الاقتصاد الوطني في حاجة إلى دولارات أكبر للمحافظة على نفس المستوى من الواردات.¹

الشكل (4-5): المعاملات الخارجية حسب العملات لسنة 2009.



Source : Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2009", Juin 2010, p. 80

حسب الشكل السابق، نلاحظ أن 51% من إجمالي المعاملات الخارجية تتم بالاورو، أما حصة الدولار فهي في حدود 40%.

من خلال كل ما سبق، نجد أن قطاع المحروقات له أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لما يوفره من احتياطات معتبرة من العملة الصعبة، ولمساهمته في الناتج المحلي وموقعه في هيكل الصادرات، لكن بالنظر إلى العمر المتوقع للبتروول حوالي 30 سنة وللغاز 60 سنة في ظل الاحتياطات الحالية المؤكدة بـ 1.2 مليار طن للبتروول و5500 مليار م³ للغاز سنة 2010،² وعليه فإن رسم سياسة رشيدة لاستخدام الثروة البترولية يعد من الأمور بالغة الأهمية في الجزائر، باعتبارها دولة تعتمد على اقتصاديات البتروول والغاز، ولا شك انه بقدر ما تحقق هذه السياسة من نجاح فان الاستقلال الاقتصادي يتعزز، وتزول معه المخاطر المتوقعة من خلال ترشيد عملية استثمار العائدات النفطية، بصورة تساهم في تطوير القطاعات الوطنية الأخرى المؤهلة لتوليد موارد بديلة وبشكل يؤمن احتياجات الجيل الحالي ويضمن حقوق الأجيال اللاحقة.

الفرع الثاني: ترقية القطاعات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة:

إن استحداث اقتصاد متوازن يقتضي وضع خطط والبرامج التنموية التي تقوم على التحسين والتنوع في خلق البنى الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فالتخصيص المفرط في الإنتاج والتصدير على مستوى الاقتصاد الوطني في قطاع معين، أو على منتج معين؛ حيث أن قطاع الزراعة يقتصر على منتج أو منتوجين، وقطاع الخدمات يرتكز

¹ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 913.

² Opec, World Oil Outlook, 2010, p. 48

على الإدارة العامة، الأمر الذي نتج عن هذا التخصيص المفرط تشوه على مستوى البنية القطاعية للاقتصاد واختلالها، وهو ما يضعف درجة الارتباط الأمامي والخلفي بين فروع المختلفة.

إن ترقية القطاعات خارج قطاع المحروقات يقتضي استخدام وتوجيه موارد العوائد الحالية للأنشطة المحلية التي تضمن تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني وتسهم في تحقيق القيمة المضافة، بهدف الاحتياط من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها هذا قطاع، من خلال ما يلي:

- ترقية قطاع السياحة بهدف توفير الاحتياطات الأجنبية؛
- تطوير واستحداث قطاع الزراعة بهدف تحقيق الاكتفاء الغذائي والتخفيض من الواردات؛
- بعث القطاع الصناعي عن طريق استحداث الصناعات البيتروكيماوية؛
- تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تحقيق الترابط والفعالية بين القطاعات الأخرى.

أولاً: ترقية القطاع السياحي:

يلعب قطاع السياحة دورا كبيرا في الكثير من الدول لما يجلبه من عوائد مالية، قد استغلت الكثير من الدول هذا القطاع وجعلت منه بديلا إستراتيجيا عن باقي القطاعات الأخرى بشكل يضمن استدامتها ويغنيها من الاعتماد عن القطاعات الناضبة، وخاصة أن عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي يتزايد سنويا وبمعدلات مرتفعة؛ حيث قدر حسب المنظمة العالمية للسياحة بـ 900 مليون نسمة سنة 2007 ليرتفع إلى 958 مليون سنة 2008، ثم إلى 1.011 مليار نسمة سنة 2009، إضافة أن أوروبا تستقطب أكثر من 50% من إجمالي السياح في حين أن حصة إفريقيا في حدود 5% فقط.¹ وتبرز هذه الأرقام الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياحة في اقتصاديات الدول. ورغم هذا التزايد الكبير في عدد السياح الوافدين على المستوى العالمي، إلا أن حصة الجزائر مازالت جد ضئيلة مقارنة بما وصلت إليه دول الجوار.

وما يجدر الإشارة إليه، أن الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر في مجال السياحة، تتيح لها توفير أنواع عديدة من السياحة: ساحلية، صحراوية، جبلية وعلاجية. اعتبارا لما تتمتع به الجزائر من قدرات وإمكانيات اقتصادية وموقع جغرافي يمكنها أن تصبح قطبا سياحيا، عن طريق استغلال عوائد النفط المحققة خلال الفترة الأخيرة في تنمية قطاع السياحة بشكل يخرجها من دائرة الاعتماد شبه الكامل على قطاع المحروقات، والذي يتهددده خطر النضوب وخطر عدم استقرار الأسعار، وما يمكن أن يتبعه من مخاطر تمس الاقتصاد.

وتعمل تنمية القطاع السياحي وتطويره على خلق تنمية مستدامة كما يلي:²

¹ www.unwto.org/infoshop, 12/12/2011.

² Anil Markandya and others, **Economics of Sustainable Tourism**, Routledge, UK, 2011, p. 76

- على المستوى الاقتصادي: من خلال ما تجلبه من عوائد مالية وتحسين مستوى المدفوعات، كما أن قطاع السياحة يؤثر بشكل مباشر على العملية الاقتصادية من خلال التوسع في الإنفاق على السلع والخدمات ومن ثمّ توسع الطلب الكلي، وبذلك توفر دفعا قويا لقطاعات النشاط الاقتصادي وإنتاج القيمة المضافة؛
- على المستوى الاجتماعي: من خلال قدرة القطاع السياحي على خلق فرص العمل باعتبارها صناعة كثيفة اليد العاملة، وتعمل على رفع مستوى المعيشة وتحسين نمط الحياة الاجتماعية إضافة إلى خلق فرص للتبادل الثقافي والحضاري؛
- على المستوى البيئي: من خلال الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، باعتبار أن عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي مما يتطلب المحافظة عليه وصيانه.

واقع القطاع السياحي في الجزائر:

ترتكز عملية التطوير والتنمية السياحية في الجزائر على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025، والذي يعتبر جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وتسعى الجزائر من خلال هذا المخطط إلى تجميع الموارد الطبيعية، الثقافية والتاريخية إضافة إلى إطلاق أقطاب الامتياز السياحية* ودعمها من خلال رفع مستوى جودة خدماتها. وتسعى الحكومة من خلال هذا المخطط إلى استقبال 2.5 مليون سائح في أفاق 2015 بعوائد تقدر بين 1.5 و 02 مليار دولار أي ما يعادل 03% من الناتج الداخلي للجزائر.¹ وضمن هذا المنظور، تجدر الإشارة أن الحكومة شرعت في وضع التدابير الرامية إلى ترقية القدرات السياحية الوطنية، وتمثل فيما يلي:²

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية، وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم وإنجاز مشاريع استثمارية سياحية (المادة 70 من قانون المالية 2008)؛
- تخضع النشاطات السياحية لضريبة على الأرباح بنسبة 19%، في حين تخضع النشاطات الأخرى بنسبة 25% من هذه الضريبة (المادة 05 من قانون المالية التكميلي 2008)؛

* تشمل 07 أقطاب سياحية عبر الوطن: القطب السياحي للامتياز شمال-شرق، القطب السياحي للامتياز شمال-وسط، القطب السياحي للامتياز شمال-غرب، القطب السياحي للامتياز جنوب-شرق، القطب السياحي للامتياز جنوب-غرب، القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير التاسيلي، القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير الاهقار

¹ www.elayem-dz.com/index.php?option=com, le 28/12/2011.

² التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، ص 11-12. على الموقع:

www.premier-ministre.gov.dz 09/01/2011

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها مقاولون وطنيون أو أجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار؛
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية على مستوى ولايات الشمال والجنوب بتخفيض 3% و4% على التوالي من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية (قانون المالية التكميلي 2009)؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني بالنسبة للنشاطات السياحية والفندقية (قانون المالية التكميلي 2009)؛
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 7% من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 2019 فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية، وكذا نشاط المطاعم السياحية المصنفة (قانون المالية التكميلي 2009)؛
- الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع من رأسمال، وكذا تأسيس شركات في قطاع السياحة (قانون المالية التكميلي 2009)؛
- تطبيق نسبة منخفضة للرسم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات تدخل في إطار تأهيل المؤسسات السياحية (قانون المالية التكميلي 2009)؛
- من أجل تحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الهضاب العليا والجنوب تستفيد عمليات منح الامتيازات على القطع الأرضية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية من تخفيض بـ 50% و80% على التوالي (قانون المالية التكميلي 2009).

فالسياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية، فبحسب بعض الدراسات انه لو تم الاهتمام بالقطاع السياحي على أكمل وجه وبصورة اقتصادية فعالة لحققت عوائد تساوى 10 مرات ما تحققه تونس وتغطي الإنفاق العمومي من 35% و 45%، إضافة لما له من أهمية كبيرة في امتصاص اليد العاملة العاطلة.¹

ثانيا: ترقية القطاع الزراعي:

إن للقطاع الزراعي أهمية بالغة في بناء الاقتصاد على اعتبار أنه مرتبط بشكل أساسي بحياة الإنسان، فهي القطاع الذي ينتج الغذاء، والذي يعتبر ليس فقط عاملا وليد للتنمية بل يمكن أن يكون خيارا تنمويا بالنظر أنه مصدر لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص عمل، كما يمكن أن يكون عامل رئيسي في تكوين رأسمال الضروري للنمو الاقتصادي.

¹ بلقاسم عيسوي، مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، البلدة 2009، ص 109.

أما بالنسبة للجزائر فقد أهملت القطاع الزراعي لدرجة أضحت معها مستوردة لمعظم احتياجاتها الاقتصادية، مما أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية:¹

(1) ففي ظل مساحة الجزائر المقدرة 2.3 مليون كم² تشكل المساحة الصالحة للزراعة المستغلة 8.5 مليون هكتار أي بنسبة 4%؛

(2) التصحر الذي مس 7 مليون هكتار منها 10% في حالة تصحر تام؛

(3) النزوح الريفي المقدر 05 مليون نسمة ما بين 1987-1999 إضافة إلى 43% من الفلاحين غيروا مجال عملهم؛

(4) نسبة الأراضي المسقية لا تتجاوز 3% وذلك منذ سنة 1962 أي منذ استقلال الجزائر إلى غاية 2007،

إذا استمرت الوضعية الحالية لاستغلال الموارد الزراعية على ما هي عليه مستقبلا، ستبقى مشكلة الأمن الغذائي قائمة بجدّة. ويظهر ذلك جليا من خلال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام، حسب الجدول التالي:

الجدول (4-30): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام للفترة 2002-2010.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الناتج الزراعي	1015.2	931.3	727.4	708.1	641.3	579.7	578.9	515.3	417.2
نسبة من الناتج المحلي الخام (%)	8.4	9.3	6.6	7.6	7.7	7.7	9.4	9.8	9.2

المصدر: بالاعتماد على:

- 1) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2006", Juin 2007, p. 159
- 2) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", op.cit, p.160

من خلال الجدول، نلاحظ أن الناتج الزراعي شهد ارتفاعا متواليا فقد بلغت سنة 2010 حوالي 1015 مليار دج بارتفاع 143% مقارنة بـ 2002، وتبقى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام ضعيفة مقارنة بالإمكانات المتاحة؛ حيث تقدر بالمتوسط حوالي 8.5%.

ولتصحيح هذا الوضع يتطلب الأمر توجيه قدرا من الاستثمارات ليصبح القطاع الزراعي قادرا على تأمين الجزء الهام من الاحتياجات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والذي يلعب دورا مهما كبديل هام في المستقبل، وخاصة ان الجزائر تعاني من عجز في الميزان الغذائي. كما يوضحه الجدول الموالي:

¹ عمر صخري، القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، البلدة 2009، ص 57.

الجدول (4-31): تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر للفترة 2000-2010

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000
الصادرات	0.306	0.113	0.190	0.181	0.165	0.164	0.111
الواردات	5.726	5.512	7.031	6.077	4.677	4.539	2.782

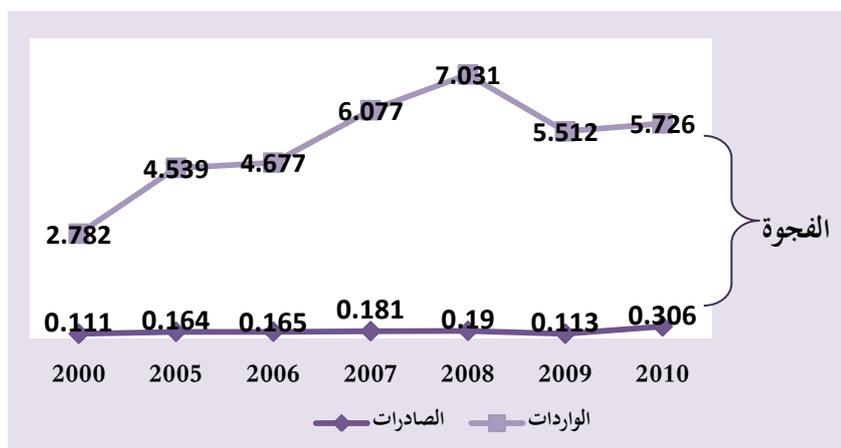
المصدر: بالاعتماد على:

1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2010، مرجع سابق، ص 334.

2) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", op.cit, P. 176

من خلال الجدول، نلاحظ أنه رغم الارتفاع الطفيف في الصادرات الزراعية والمقدر سنة 2008 بـ 71% مقارنة بـ سنة 2000، وفي سنة 2010 بـ 175%، إلا أنها لا تغطي بالمتوسط إلا 3% من الاحتياجات الزراعية. ويمكن توضيح الفجوة الميزان الزراعي من خلال الشكل الموالي:

الشكل (4-6): فجوة الميزان الزراعي للفترة 2000-2010.



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول (4-31).

وضمن هذا المنظور، تجدر الإشارة أن الحكومة شرعت في وضع التدابير الرامية إلى ترقية القدرات الفلاحية الوطنية، وتمثل فيما يلي:¹

- استحداث قروض بدون فوائد لفائدة المستثمرات الفلاحية؛
- إقرار دعم تكاليف الاقتناء وإعادة إنتاج البذور، وكذا دعم أسعار الأسمدة بنسبة 20% ؛
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25% إلى 45% ؛

¹ التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 09.

- تعفي البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية الغذائية من الرسوم الجمركية عند الاستيراد (المادة 45 من قانون المالية 2008).

وما تجدر بالذكر، انه في العشرية الأخيرة تم إعطاء بعض الاهتمام لهذا القطاع؛ حيث تم تعزيزه عن طريق تدعيم المخطط الوطني للتنمية الريفية الذي انطلق عام 2000، من خلال:

- إيجاد أكثر من مليون وظيفة وري أكثر من 852 ألف هكتار من الأراضي؛

- تطوير مليون هكتار من الأشجار المثمرة والكروم؛

- كما أن عملية استصلاح الأراضي أدت إلى الاستفادة من حوالي 713 ألف هكتار.

لكن تبقى هذه الجهود ضئيلة مقارنة لما يستطيع هذا القطاع من لعب دور هام في التنمية المحلية.

ثالثا: ترقية القطاع الصناعي:

إن توجيه عائدات المحروقات على مستوى القطاع الصناعي يقتضي توظيفها في الفروع المرتبطة بالسوق المحلية مثل الصناعة البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة؛ حيث أن هذه الصناعات لا تحظى بالاهتمام اللازم في إستراتيجيات الثروة البترولية، والجدول الموالي يبين مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (4-32): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2001-2010.

السنوات	الوحدة	2005-2001	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الصناعي (التصنيع)	مليار دج	349.9	449,5	479.8	519.5	573.1	597.9
نسبة من الناتج المحلي الخام (%)	%	6,2	5.3	5.1	4.7	5.7	5.0

المصدر: بالاعتماد على:

- 1) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2005", op.cit, p.175
- 2) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", op.cit, p.160

من خلال الجدول، نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي لا يتعدى بالمتوسط 5.5 %، لذا يجب الاتجاه نحو زيادة الاستثمار في الفروع الهامة للصناعة البترولية خاصة البتروكيمياويات، فهي ضرورية لاستعادة القدر الأكبر من القيمة المضافة من البترول والغاز. إذ أن البرميل من البترول الخام عند سعر 19 دولار ترتفع قيمته إلى 55 دولار بتحويله إلى بيتروكيمياويات مثل الأثلين والبرولين، ثم إلى 150 دولار بإنتاج البتروكيمياويات النهائية، وأخيرا ترتفع قيمته إلى ما بين 2700 و 3000 دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية، مما يوضح أهمية التصنيع البتروكيمياوي بالنسبة للدول النفطية، وبهذا تزداد عائدية الأموال المستثمرة في القطاع البترولي ويزداد ارتباطه بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويقل تبديد وهدر الثروة البترولية نتيجة لتصديرها في حالتها الأولية

في صورة بترول خام أو غاز طبيعي مبيع، ويتحول هذا القطاع من مصدر مالي وقطاع منعزل مرتبط بالسوق العالمية إلى مصدر أساسي للثروة الاقتصادية للبلاد مرتبطا باحتياجات السوق المحلية. ويمكن توضيح طاقة التكرير للبترول من خلال الجدول التالي:

الجدول(4-33): طاقة تكرير وإنتاج البترول في الجزائر للفترة 2005-2010

(الوحدة: ألف برميل يوميا)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
طاقة التكرير	45	45	46.3	46.3	46.3	46.3
طاقة الإنتاج	1352.0	1416.0	1325,9	1462,8	1250.6	1416.0

المصدر: بالاعتماد على:

1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2010، مرجع سابق، ص 347.

2) Banque d'Alger, le Rapport sur "Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010", op.cit, p. 177

من خلال الجدول، نلاحظ أن طاقة التكرير في الجزائر ثابتة نسبيا، وتقدر بالمتوسط 45.9 ألف برميل يوميا، وهي جد ضعيفة مقارنة بطاقة الإنتاج والمقدرة بالمتوسط 1.378 مليون برميل يوميا، وهذا يعني أن طاقة التكرير تساوي 3.3% من الطاقة الإجمالية لإنتاج البترول، والباقي والمقدر بـ 96.3% من الإنتاج يوجه للتصدير في شكله الخام، وهذا ما يدل على ضعف ارتباط قطاع المحروقات بالصناعات التكريرية.

الجدول(4-34): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية للفترة 2000-2009

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009
صناعة إستخراجية	22.114	46.594	54.442	60.436	49.832	41.894
صناعة تحويلية	2.813	3.969	4.138	4.519	5.222	5.814

المصدر: بالاعتماد على:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2010، مرجع سابق، ص 341-342.

من خلال الجدول نلاحظ، رغم أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية سجلت تحسنا ملحوظا سنة 2009 مقارنة بسنة 2000 والمقدرة بـ 106.6%، لكن بمقارنتها بالقيمة المضافة المحققة في الصناعة الاستخراجية تقدر بالمتوسط 9.6% خلال الفترة. أما نسبة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي للصناعة الاستخراجية والتحويلية سنة 2009 قدرت بـ 30% و 4.2% على التوالي¹، هذا ما يدل على ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2010، مرجع سابق، ص 343.

الناتج المحلي؛ حيث تساهم الصناعة الاستخراجية بقيمة أكثر من 07 أضعاف مما تساهم به الصناعة التحويلية في الناتج.

الجدول(4-35): إنتاج الصناعات الاستخراجية في الجزائر لسنة 2009.

الصناعات الاستخراجية	النفط الخام	الغاز الطبيعي	الحديد	الفوسفات	الزنك	الرصاص	النحاس	الفحم
الوحدة	مليار برميل	مليار م ³	مليون طن	ألف طن	ألف طن	ألف طن	ألف طن	ألف طن
الإنتاج	1.24	86.5	4.549	1798	4.4	2.0	1.0	15

المصدر: نفس المرجع، ص 344.

مما سبق، نستنتج أن ضعف قطاع الصناعات التحويلية لصالح الصناعات الاستخراجية يبين مدى ضعف القاعدة الإنتاجية، وكذا ضعف تشابك العلاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

رابعاً: تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يُصدر المنتدى الاقتصادي العالمي "مؤشر جاهزية البنية الرقمية (NRI)" * وهو يهدف إلى تقييم مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو تنافسية الدول، في وقت تلعب فيه هذه التكنولوجيا دوراً مركزياً ومتسارعاً في الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكاملاً واندماجاً، ويقاس المؤشر مدى جاهزية أو ميل المجتمع للاستفادة من الفرص المعروضة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛¹ حيث يتكون هذا المؤشر من 03 مؤشرات فرعية هي:

أولاً : مؤشر البيئة التكنولوجية: ويقاس هذا المؤشر مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال، كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

— مؤشر بيئة السوق: يقاس مدى توفر الموارد والكفاءات والقدرات البشرية، ومؤسسات الأعمال المساندة لدعم بناء اقتصاد معرفي. ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى توفر رأس المال، وحجم الدعم المقدم للشركات في مجال البحث والتطوير، ونوعية مؤسسات البحث العلمي، وهجرة العقول، ومدى توفر العلماء والمهندسين، وحجم الصادرات الصناعية والخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

— مؤشر البيئة التشريعية والتنظيمية: يقاس مدى الأثر الذي يمكن أن تحدثه القوانين والأنظمة المطبقة على تطوير وتسهيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كعبء الأنظمة الإدارية، ونوعية النظام القانوني، ومدى وجود أو تطور القوانين ذات العلاقة بالتجارة الإلكترونية، ومدى وجود منافسة فاعلة بين مزودي خدمات الاتصال عبر الانترنت بشكل يضمن تقديم

* NRI: Networked Readiness Index .

¹ بوشول فائزة وآخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر، مجلة الباحث، عدد 05، 2007، ص 129.

- خدمات ذات جودة عالية، ومدى وجود قيود على ملكية المستثمر الأجنبي في عدد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وفعالية النظام الضريبي، وحرية الصحافة؛
- مؤشر بيئة البنية التحتية: يقيس مدى توفر بنية تحتية متطورة على انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كنوعية البنية التحتية، والوقت اللازم للحصول على خطوط هواتف جديدة، وعدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة.
- ثانيا: مؤشر الجاهزية التكنولوجية: حيث يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة على تحسين وتطوير الإمكانيات الواعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:
- مؤشر جاهزية الأفراد: يقيس مدى قدرة أو جاهزية الأفراد للاستفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها. ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمستوى الإنفاق على التعليم، ونسبة الأمية، ونوعية تعليم مادتي الرياضيات والعلوم؛
- مؤشر جاهزية مؤسسات الأعمال: يقيس مدى جاهزية أو قدرة مؤسسات الأعمال - الصغيرة، المتوسطة والكبيرة - للاستفادة من التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كسهولة الحصول على خطوط الهاتف، ومدى ارتفاع تكلفة الاشتراك الشهرية له، ومدى الاستثمار في تدريب الموارد البشرية، وعدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل ألف نسمة؛
- مؤشر جاهزية الحكومة: يقيس مستوى جاهزية الحكومة في تقديم خدماتها من خلال الاستخدامات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى أولوية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للحكومة، والمعايير التي تعتمدها الحكومة لمشترياتها من منتجات التكنولوجيا المتقدمة.
- ثالثا: مؤشر الاستخدام: حيث يعكس هذا المؤشر درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها من قبل الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة، كما ويعتمد هذا المؤشر في احتسابه على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:
- مؤشر استخدام الأفراد: والذي يشير إلى مدى تبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كعدد أجهزة الكمبيوتر لكل ألف نسمة، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت لكل ألف نسمة؛

- مؤشر استخدام مؤسسات الأعمال: يقيس مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مؤسسات الأعمال في الدولة لإنجاز أعمالها كأنشطة التسويق، ومستوى الأعمال المنجزة عبر الإنترنت. يندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كقدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا، ومدى انتشار ترخيص التكنولوجيا للحصول على تكنولوجيا جديدة؛

- مؤشر استخدام الحكومة: ويعكس مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات الحكومية لتقديم خدماتها، ويندرج تحت هذا المؤشر العديد من العوامل الفرعية كمدى نجاح البرامج الحكومية في ترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى تطور تقديم الحكومة لخدماتها عبر شبكة الإنترنت. والجدول الموالي يبين وضعية الجزائر في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

الجدول(4-36): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الرقمية 2009-2011 .

المحاور والمؤشرات الاقتصادية	الترتيب حسب تقرير عام 2010-2009	الترتيب حسب تقرير عام 2011-2010
مؤشر جاهزية الدول للاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية (Networked Readiness Index (NRI))	113	117
المحور الأول: البيئة التكنولوجية (Environment)	120	125
1) بيئة السوق (Market Environment)	128	131
2) البيئة التشريعية والتنظيمية (Political and Regulatory Environment)	121	123
3) بيئة البنية التحتية (Infrastructure Environment)	86	101
المحور الثاني: الجاهزية التكنولوجية (Readiness)	93	86
1) جاهزية الأفراد (Individual Readiness)	66	72
2) جاهزية مؤسسات الأعمال (Business Readiness)	102	82
3) جاهزية الحكومة (Government Readiness)	121	116
المحور الثالث: الاستخدام التكنولوجي (Usage)	125	129
1) مؤشر استخدام الأفراد (Individual Usage)	93	102
2) مؤشر استخدام مؤسسات الأعمال (Business Usage)	133	138
3) مؤشر استخدام الحكومة (Government Usage)	128	130

المصدر: بالاعتماد على:

- 1) World Economic Forum, **The Global Information Technology Report 2009-2010**, p. 183
sur : www.weforum.org, 12/01/2012.
- 2) World Economic Forum, **The Global Information Technology Report 2010-2011**, p. 161
sur : www.weforum.org, 12/01/2012 .

من خلال الجدول، نلاحظ أن الجزائر تراجعت بـ 04 نقاط من 113 إلى 117 (الملحق رقم(04،05)، ص200،201)، وهذا يعود إلى التراجع في مؤشر البيئة التكنولوجية من 120 إلى 125، ومؤشر الاستخدام التكنولوجي من 125 إلى 129، أما مؤشر الجاهزية التكنولوجية فشهد تحسنا بـ 07 نقاط وهذا راجع إلى:

- تحسن في جاهزية مؤسسات الأعمال بـ20 نقطة من 102 إلى 82؛
- تحسن في جاهزية الحكومة بـ 05 نقاط من 121 إلى 116.

الجدول(4-37): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الرقمية 2007-2011.

السنوات	الترتيب حسب تقرير عام			
	2008-2007	عام 2009-2008	2010-2009	2011-2010
الترتيب	88	108	113	117

Source : Ibid, p.161

من خلال الجدول نلاحظ، أن الجزائر تراجعت من المرتبة 88 إلى المرتبة 117، ووفقا لتقرير 2011/2010 صنفت الجزائر من بين 10 دول التي شهدت تراجعا في مؤشر الجاهزية الرقمية، وهذه الدول هي (الملحق رقم 06، ص 202): الجزائر، موريتانيا، بوليفيا، فنزويلا، الأرجنتين، تايلاندا، سلوفاكيا، السلفادور، جمايكا والمكسيك¹

إن واقع حال الجزائر يشير إلى تخلفها في المجالات الرقمية، مما لا يخدم مسيرتها التنموية، فالفجوة الرقمية في الجزائر تبعتها ليس فقط عن الدول المتقدمة بل وحتى عن بعض الدول العربية (الملحق رقم 07، 203) التي ليست لها مؤهلات الاقتصاد الجزائري، فالفجوة الرقمية الواضحة بين الجزائر ودول عربية مثل تونس (35)، مصر (74)، المغرب (83)²، حيث ترجع إلى أن هذه الأخيرة تفتتت للأهمية القصوى لتكنولوجيات الإعلام والاتصال لبناء اقتصاد المستقبل، فتقليص الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة سيساهم في تقليص سريع للفجوة الاقتصادية نفسها، نظرا للدور الأساسي الذي ستلعبه التكنولوجيا المعرفية في كل الأنشطة.

والحقيقة أن تراجع الجزائر سنة 2011 مقارنة بسنة 2007 أمر يكاد يكون غير معقول في بلد تتوفر على إمكانيات اقتصادية ممتازة، مقارنة مع دولة مثل تونس التي عرفت كيف توجه اقتصادها نحو التنمية وهو الأمر الذي سيعطي ثماره بالتأكيد في السنوات القادمة.

وفي محاولتنا لتشخيص واقع الاقتصاد المعرفي في الجزائر من خلال ما تحقق إلى حد الآن، يلاحظ أن الجهود المبذولة لازالت ضعيفة وتكاد أن تكون شبه معدومة، فالتجارة الإلكترونية معدومة، فإن كان حسب الإحصائيات وجود 36 مؤسسة جزائرية على الويب، فهي في الحقيقة مواقع إعلانية تعريفية غالبيتها في مجال الصيدلة لا غير.³

¹ Ibid, p. 22

² Ibid, p. 13

³ بوشول فائزة وآخرون، مرجع سابق، ص 130،

خاتمة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، نخلص أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر وما كان لها من آثار سلبية على كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية وسياسية، والتي كان الهدف الرئيسي منها هو الانفتاح الاقتصادي في إطار العولمة الاقتصادية، وبالنظر إلى ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، جعلته يعتمد على قطاع المحروقات بصورة شبه مطلقة ويهمل باقي القطاعات الأخرى، الأمر الذي أصبحت معه مستوردة لكافة احتياجاتها.

ونلاحظ كذلك، أن أسباب التغير في الظروف الاقتصادية تعود إلى عوامل خارجية في جزء كبير منها، بسبب أن الإنعاش لم يظهر في القطاعات المحركة التي كانت تعتبر في الوقت القريب تحظى بالأولوية، وبالتالي يمكن القول بأن وضعية الاقتصاد الوطني وصلت إلى انسداد هيكلية وتشوه قطاعي، حتى وبعد أن تم تخفيف الضغوط المالية وتبني برامج الإنعاش الاقتصادي، فإن الاقتصاد الجزائري يبقى يتميز بنفس الخصائص السابقة، وهذا من خلال ما يلي :

- 3/2 من موارد البلاد ناتجة من الحماية البترولية؛
- ضريبة أرباح الشركات لا تساهم إلا بنسبة 9% من الحماية الإجمالية؛
- 95% من الإيرادات بالعملة الصعبة تأتي من قطاع واحد و هو المحروقات؛
- حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي يعود لقطاع المحروقات، في حين أن قطاعي الزراعة والصناعة تساهمان فقط بـ 8.5 و 5.5 على التوالي؛
- لا يزال مستوى النمو المحقق غير كافي حوالي 4%، هي أقل من نسبة النمو المحقق في النهاية برامج التعديل الهيكلي سنة 1998 والمقدر بـ 4.6%؛
- طاقة التكرير تقدر بـ 3% من طاقة الإنتاج، والباقي 97% من البترول يصدر في حالته الخام؛
- المرتبة الأخيرة في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة مقارنة بدول لا تملك نفس الإمكانيات مثل تونس؛
- من بين 10 دول التي شهدت تراجع في مؤشر البنية الرقمية لسنة 2011/2010.

إن الوضعية الحالية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني تقتضي حلولا بواسطة استعمال القدرات التي لم تستغل، وبعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى واستثمار حقيقي، وليس من خلال توسيع الإنفاق. وضرورة إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة تتضمن المحاور الخاصة بالتنمية والأولويات التي تسمح بإنعاش ودفع نشاط القطاعات الأخرى بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية دائمة ومتوازنة، وضمان وعوائد اقتصادية تخدم الأجيال الحالية، وتوفر على الأقل نفس الفرص وظروف المعيشة للأجيال المستقبلية.

وأخيرا، وعلى مستوى الإطار العام للتحليل أنه من الضروري أن تستند التصورات في مجال السياسة الاقتصادية إلى رؤية واضحة حول التطورات الاقتصادية الدولية، وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الوطني، وتقييم مختلف اتفاقات الشراكة التي أقامتها الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن الفهم الصحيح للتنمية الشاملة المستدامة كفكرة نظرية وممارسة عملية بمختلف أبعادها، ليس المحافظة على البيئة وحسب، بل يجب البحث عن بدائل إستراتيجية التي يتحقق من خلالها الأخذ بكل الإمكانيات الحالية الاقتصادية، الطبيعية والبشرية وتطويرها، بطريقة تضمن عوائد مستقبلية مستمرة، وتوفر على الأقل نفس الفرص وظروف المعيشة الحالية للأجيال المستقبلية، مع المحافظة على مكتسبات الدولة والمجتمع الحضارية، الاجتماعية والاقتصادية. من هذا المنطلق، ومن خلال هذه الدراسة نخلص إلى النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا لمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، نخلص إلى النتائج التالية، والتي تعتبر إجابة عن الأسئلة المطروحة في إشكالية الدراسة واختبارا لفرضياتها كما يلي:

نتائج الدراسة النظرية:

— أن شرعية النظام النقدي الدولي تتوقف على مدى كفاءة المؤسسات القائمة عليه، والتي تتمثل في صندوق النقد الدولي، هذا الأخير الذي تحكمه الدول القوية؛ حيث أن الإرشادات السياسية عالية المستوى تأتي من خارج الإطار الرسمي للحكومة، والمتمثلة في المجموعة الخمسة التي تشمل القوى الاقتصادية الكبرى، وهي أساس المجموعة (1+7) المتمثلة في الدول الأكثر تصنيعا في العالم، وهذه الأخيرة هي أساس المجموعة (1+10) والتي تمثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهو ما يدل على ضعف نظام الحكومة في الصندوق من ناحية الفعالية، المساءلة والمشاركة، الشيء الذي ينعكس على النظام النقدي الدولي ومصالح الدول الأعضاء؛

— اتخاذ القرار في الصندوق يتم وفقا للقوة الاقتصادية للدول الأعضاء، وهو ما يتنافى مع مبدأ العدل والمساواة ويهمش دور الدول الضعيفة في صناعة القرارات الدولية وحماية مصالحها ومواردها؛

— أن صندوق النقد الدولي انحاز عن الأهداف والمهام الأساسية التي أشيء لأجلها لصالح أهداف إيديولوجية، تقوم على رسم وتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي على حساب التوازنات الاجتماعية، السياسية والبيئية؛ الأمر الذي أدى إلى تشويه الهياكل الاقتصادية في ظل انعدام تنافسية الدول المطبقة لهذه السياسات؛

— تعارض توصيات صندوق النقد الدولي في إطارها الإيديولوجي الليبرالي، والتي يطبقها في الدول النامية مع مبادئ التنمية المستدامة؛ وعليه فهناك إشكال على مستوى النموذج الإيديولوجي المطبق.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره العميق بالعوامل الخارجية، فالتبعية والنمو محدودان أساسيان لأي محاولة تنموية؛ حيث أن هناك ارتباط كبير للاقتصاد الجزائري بالعوامل الخارجية منذ الاستقلال، واستجابته للصدمة الخارجية (سوق المحروقات) وتبعية غذائية، زيادة على ارتباط الصناعة الجزائرية بالخارج من حيث التزود بمدخلات الإنتاج، مما يجعل أي محاولة لتخفيض الواردات تقود إلى ركود اقتصادي وتراجع معدل النمو وزيادة البطالة؛
- نستنتج بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار من خلال دفع حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك)، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار؛
- أن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر لا تزيد عن أنها قوائم من المشاريع، تم إعدادها من طرف وزارات مختلفة، ثم تمّ تجميعها في شكل برنامج، الأمر الذي جعل الطابع القطاعي يطغى عليها على حساب المنظور الشمولي. فدراسة البرنامج توحى على أنه يُركز على تكثيف الهياكل والبنى التحتية، دون التطرق لسياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم، الصحة، السكن، وهي قطاعات تحتاج لمعالجة عميقة، لا إلى إنجازات كمية؛
- رغم الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الخام خلال برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي والمقدر بـ 156%، إلا أن هذه النتائج لم تنعكس على معدل النمو الاقتصادي. هذا يعني أن الاعتمادات المقدمة لم توجه للأنشطة الإنتاجية؛
- إن زيادة إيرادات البترولية (ارتفاع سعر النفط) تمارس نوعا من الآثار في الإيرادات العمومية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لتغيرات هذه الأخيرة؛ غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون له تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي، وهذا ما ينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية، خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك؛
- بالرغم من تطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري؛ إلا أن مساهمته في الاقتصاد ككل ضعيفة، لأن قطاع المحروقات هو المهيمن على الاقتصاد، وهو بذلك يحتل أكبر حصة من الناتج المحلي الخام، ويعتبر من أهم المؤسسات العاملة في القطاع العمومي. وعليه فإن الإستراتيجية الحالية للتنمية تتسم بعدم التوازن.

— إن المشكل في الجزائر اليوم يكمن في كيفية خلق الشروط والتخطيط لدفع الاقتصاد في ظل اقتصاد السوق، فيمكن أن تستثمر بقدر الوسائل المتاحة ليس من أجل تكديس الثروة، فالمشكل متعلق بكيفية توجيه هذه الثروة في إطار شمولي عادل لا في طابع قطاعي، ذلك أن تحقيق عملية التنمية الشاملة والمستدامة تقوم على إقلاع اقتصادي من خلال كافة القطاعات المكونة له.

2. التوصيات:

— فيما يخص سياسة الإنفاق العام يجب إعادة توجيهه، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر باستغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف، في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات، وتشجيع الاستثمار الحكومي المنتج وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، كما يجب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وتشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات من أجل تفادي انخفاض مستويات الفعالية وتدهور رأس المال المادي؛

— أما فيما يتعلق بالسياسة الضريبية فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات، وذلك بتوسيع الأوعية الضريبية بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي، كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم؛

— يجب على السلطات في سياستها الائتمانية تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي؛ وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية، مع تعزيز قدرة الحكومة والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنباً للأزمات البنكية. كما يجب عليها أيضا تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل والقروض المصغرة، تُعوّض ضعف التزام البنوك العامة والخاصة في هذا المجال، بالإضافة إلى تطوير مؤسسات الادخار حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للاستثمار الحقيقي؛

- إن استقرار المالية العامة لا يمكن أن يتحقق إلا بتنمية القطاعات التي بإمكانها توفير الموارد البديلة عن النفط لصالح الخزينة العمومية، وهو ما يتطلب تشخيصا دقيقا للاقتصاد الجزائري لمعرفة القطاعات المؤهلة أكثر لتوليد هذه المداحيل؛
- من المجالات الواجب الاهتمام بها في ظل توافر الموارد، ضبط أوضاع المالية العامة بإصلاح النظام المالي، بشكل يجعله قادر على ضمان استمرارية المالية العامة في المدى الطويل، كما يسمح في نفس الوقت بممارسة الرقابة على الإنفاق العام وتوجيه مستوى النشاط الحكومي في اتجاه خدمة الأهداف النوعية للمجتمع؛
- إعطاء الأولوية المطلقة في توظيف عوائد قطاع المحروقات للمشاريع الاستثمارية المحلية ووفق الاحتياجات الوطنية والإقليمية، مع تقليص النفقات الباهظة لاستيراد المواد الاستهلاكية؛
- كان من الضروري أن يترافق مع برامج النمو والإنعاش الاقتصادي، سياسات نوعية تركز على المعرفة ونوعية التعليم وظاهرة التسرب المدرسي، لأن سياسات التعليم الجيدة هي الركيزة الأساسية في تنمية الموارد البشرية وتحسين نوعية الخدمات الصحية والوقائية، إضافة إلى استحداث تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

3. آفاق الدراسة:

وفي الأخير، بقي أن نشير إلى أن الاقتراحات المقدمة على ضوء النتائج المستخلصة من البحث، قد تحتاج إلى التفصيل والاستكمال بسبب عدم تمكننا من معالجة كافة الجوانب التي تحيط بالموضوع، ولذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة، أو تخصص أكثر في إحدى الجانبين النظري أو التطبيقي، وتمثل هذه المواضيع فيما يلي:

1. حدود العولمة لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يتم درس الإشكالية التالية:
أين يجب أن تقف حدود العولمة لتحقيق التنمية المستدامة؟
2. تقييم إستراتيجية التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000/2014؛ حيث يتم درس الإشكالية التالية:
لأي مدي وصلت إستراتيجية التنمية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؟
3. السياسة الاقتصادية والمالية في الجزائر وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يتم درس الإشكالية التالية:
ماهي انعكاسات السياسة الاقتصادية والمالية في الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة؟

الملاحق

Box 1 IMF quota formulas

Bretton Woods:	$Q1 = (0.01Y + 0.025R + 0.05P + 0.2276VC) (1 + C/Y)$
Scheme III:	$Q2 = (0.0065Y + 0.0205125R + 0.078P + 0.4052VC) (1 + C/Y)$
Scheme IV:	$Q3 = (0.0045Y + 0.03896768R + 0.07P + 0.76976VC) (1 + C/Y)$
Scheme M4:	$Q4 = 0.005Y + 0.042280464R + 0.044 (P + C) + 0.8352VC$
Scheme M7:	$Q5 = 0.0045Y + 0.05281008R + 0.039 (P + C) + 1.0432VC$

where

Q1, Q2, Q3, Q4, and Q5 = calculated quotas for each formula;

Y = GDP at current market price for a recent year;

R = 12-month average of gold, foreign exchange reserves, special drawing right holdings, and reserve positions in the IMF, for a recent year;

P = annual average of current payments (goods, services, income, and private transfers) for a recent five-year period;

C = annual average of current receipts (goods, services, income, and private transfers) for a recent five-year period; and

VC = variability of current receipts, defined as one standard deviation from the centered five-year moving average, for a recent 13-year period.

SOURCE : www.imf.org/ publication, 13/04/2011.

الملحق رقم (02): مؤشرات قياس التنمية المستدامة حسب UNECE /OCDE/ EUROSTAT

Annexe (02) : L'INDICATEURS DU DEVELOPPEMENT DURABLE PROPOSES PAR LE GROUPE DE TRAVAIL UNECE /OCDE/EUROSTAT.

Niveau 1	Niveau 2	Niveau 3
Thème 1: Développement socio-économique		
1. Taux de croissance du PIB réel par habitant	Sous-Thème: DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE	
	2. Investissements bruts, par secteur institutionnel	3. Dispersion du PIB régional par habitant
		4. Revenu national net
		5. Épargne brute des ménages
	Sous-Thème : INVESTISSEMENT, COMPETITIVE ET ECO-EFFICACITE	
	6. Productivité de la main d'œuvre par heure de travail	6. Dépense totale pour Recherche et Développement
		8. Taux de change effectif réel
		9. Chiffre d'affaires imputable aux produits innovants, par secteur économique
		10. Effet de l'innovation sur l'efficacité matérielle et énergétique
		11. Intensité énergétique
	Sous-Thème : EMPLOI	
12. Taux d'emploi total	13. Taux d'emploi par sexe et par plus haut niveau d'enseignement ou de formation atteint	
	14. Dispersion des taux d'emploi régionaux	
	15. Taux de chômage par sexe et par groupe d'âge	

Thème 2 : Consommation et production durable		
1. Productivité des ressources	Sous –Thème : UTILISATION DES RESSOURCES ET DECHETS	
	2. Production de l'ensemble des déchets, par activité économique et par PIB (approximation : Déchets municipaux générés par habitant)	3. Composants de la consommation intérieure de matières
		4. Impact environnemental de la consommation de matières approximation : consommation intérieure de matières, par matière
		5. traitement des déchets municipaux, par type de méthode de traitement
		6. production de déchets dangereux, par activité économique
		7.Émissions de substances acidifiantes agrégées, de précurseurs d'ozone et des particules par secteur source et par PIB
	Sous –Thème : MODES DE CONSOMMATION	

	8. Consommation électrique par ménage	9. consommation finale d'énergie, par secteur
		10. consommation de certains aliments, par habitant
		11. Taux de motorisation
	Sous –Thème : MODES DE PRODUCTION	
	12 .Entreprise disposant d'un système enregistré de « management environnemental »	13. Attribution de label écologique
		14. Zone bénéficiant d'un soutien agro-environnemental
		15. Surface agricole sous agriculture biologique

Thème 3 : INCLUSION SOCIALE

1. Taux de risque de pauvreté, après transferts sociaux	Sous –Thème : PAUVRETE MONETAIRE ET CONDITIONS SE VIE	
	2. Taux de risque de persistance de la pauvreté	3. Taux de risque de pauvreté, par sexe, par groupe d'âge et par type de ménage
		1. Écart relatif médian au seuil de pauvreté
		2. Inégalité de répartition des revenus
	Sous –Thème : ACCES AU MARCHE DU TRAVAIL	
	3. Personnes vivant dans les ménages sans Emploi, par groupe d'âge	7. Taux de risque de pauvreté, pour les personnes qui travaillent
		8. Taux de chômage total de longue durée
		9. Écart des rémunérations entre hommes et femmes
	Sous –Thème : EDUCATION	
	10. Jeunes ayant quitté prématurément l'école	11. taux de risque de pauvreté, par plus haut niveau d'éducation
12. personnes avec un faible niveau d'éducation, par groupe d'âge		
13. Formation permanente		
		12. Faible performance en lecteur sec élèves

Thème 4 : Changements démographiques

1. Taux d'emploi des travailleurs âgés	Sous –Thème : DEMOGRAPHIE	
	1.Espérance de vie à 65 ans, par sexe	3. Taux de fécondité total
		4. Solde migratoire, par groupe d'âge
	Sous –Thème : ADEQUATION DES REVENUS DES PERSONNES	
5. Taux de remplacement agrégé	6. Age moyen de risque de pauvreté pour les Personnes âgées de 65 ans et plus	

	Sous –Thème : DURABILITE DES FINANCE PUBLIQUE 7. Dette publique brut consolidée	8. Age moyen de sortie du marché du travail
Thème 5 : Santé publique		
1. nombre d'années de vie en bonne santé et espérance de vie à la naissance, par sexe	2. Taux de décès dus à des maladies chroniques, par groupe d'âge	3. Nombre d'années de vie en bonne santé et espérance de vie à 65 ans, par sexe
	Sous –Thème : FACTEURS Influençant la Santé	
	4. Taux d'incidence de la salmonellose chez les humains 5. Indice de production de produits chimiques, par classe de toxicité	6. Personnes en surpoids, par groupe d'âge
		7. Fumeurs actuels, par sexe et par groupe d'âge
		8. Exposition de la population urbaine à la pollution De l'air par les particules 9. Exposition de la population urbaine à la pollution de l'air par l'zone
Thème 6 : Développement durable		
1. Émissions totales de gaz à effet de serre 2. Consommation d'énergies renouvelables	Sous –Thème : CHANGEMENT CLIMATIQUE	
	3.Émissions de gaz à effet de serre, par secteur	4. Intensité d'émissions de gaz à effet de serre par consommation d'énergie
		5. projections des émissions de gaz à effet
		6 .Température moyenne à la surface de la terre
	Sous –Thème : ENERGIE	
	7. Dépendance énergétique	8. Consommation brute d'énergie intérieure, par type de combustible 9. Consommation de biocarburants par mode de transport 10. Taux d'imposition implicite de l'énergie
Thème 7 : Transport durable		
1. Consommation énergétique Des transports	Sous –Thème : CROISSANCE DU TRANSPORT	
	2. Répartition modale du transport de fret 3. Répartition modale du transport de voyageurs	4. Volume du transport de fret par rapport au PIB
		5. Volume du transport de voyageurs par rapport au PIB
		6 .Consommation énergétique, par mode de transport
	Sous –Thème : PRIX DES TRANSPORTS	
7. Prix du carburant routier		

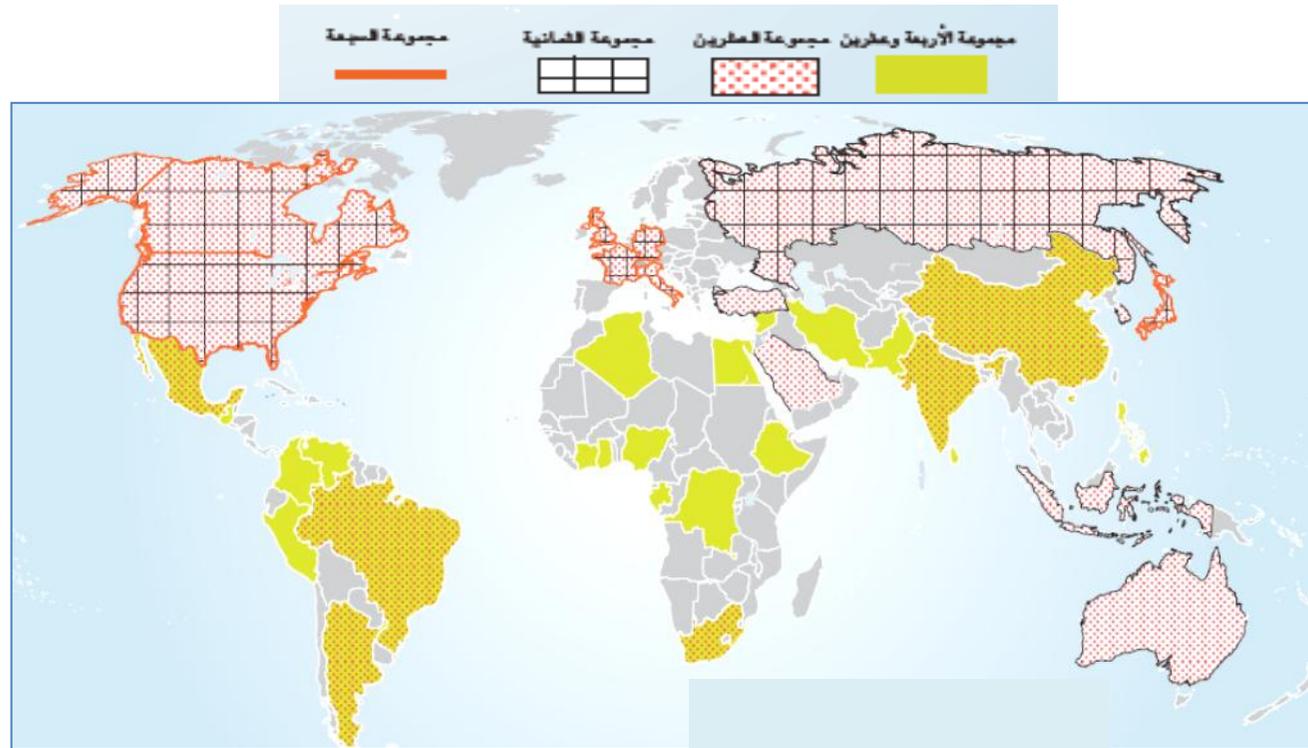
	Sous –Thème : IMPACT SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL DU TRANSPORT	
	8. Émissions de gaz à effet de serre, par mode de transport 9 . Personnes tuées dans les accidents de la route, par groupe d'âge	10. Moyenne des émissions de co2 par km aux véhicules particuliers neufs 11. Émission des précurseurs d'ozone par le transport 12. Émission de particules par le transport
Thème 8 : Ressources naturelles		
	Sous –Thème : BIODIVERSITÉ	
1. Indice des oiseaux communs	3. Suffisance des sites désignés sous la directive habitats	
	Sous –Thème : RESSOURCE EN EAU DOUCE	
2. sur les prises de poisson de sur les stocks des limites biologiques sécurité	4. Prélèvement en eau de surface et souterraine	5. Population raccordée à des systèmes de traitement secondaire des eaux usées
		6. Demande biochimique en oxygène dans les rivières
	Sous –Thème : ECOSYSTEME MARINE	
	7. Concentration en mercure dans les poissons et les coquillages	8. taille de flotte de pêche
	Sous –Thème : UTILISATION DES SOLS	
	9. Changement dabs l'utilisation des soles 10. Forêt : accroissement et abattages	11. Arbres forestiers touchés par la défoliation
		12. Excès important de la charge en azote
Thème 9 : Partenariat global		
1. Aide publique au développement (ABD)	Sous –Thème : GLOBALISATION DES ECHANGE COMMERCIAUX	
	2. Importations communautaires en provenance des pays en développement, par groupe de revenu	3. Importations communautaires en provenance des pays en développement, par groupe de produits
		4. Importations communautaires en provenance des pays les moins avancés, par groupe de produits
		5. Mesure agrégée de soutien
	Sous –Thème : FINANCEMENT DU DEVELOPPEMENT DURABLE	
	6. Financement total pour le développement	2. Investissements directs étrangers pour les pays en développement par groupe de revenu

		3. Aide publique au développement par groupe de revenu
		9. Aide publique au développement non liée
		10. Aide publique au développement bilatérale destinée aux services et aux infrastructures sociales
		11. Aide publique au développement bilatérale destinée à la dette
Sous –Thème : GESTION DES RESSOURCE GLOBALES		
	12. Émissions en CO ₂ par habitant dans l'UE et pays en développement	13. Aide publique au développement bilatérale destinée à l'approvisionnement en eau et l'hygiène

Thème 10 : Bonne gouvernance		
Sous –Thème : COHERENCE ET EFFICACITE DES POLITIQUES		
	1. Cas d'infractions nouveaux, par domaine politique	2. Transposition de la législation communautaire, par domaine politique
Sous- thème : OUVERTURE ET PARTICIPATION		
	3. participation aux élections parlementaires nationales et de l'UE	4. Disponibilité de l'administration en ligne
		5. Utilisation de l'administration en ligne par les citoyens
Sous- thème : INSTRUMENTS ECONOMIQUE		
	6 .Part des taxes environnementales et des taxes sur le travail dans les rentrées fiscales	

Source : Joseph Stieglitz et autre, **Performances économiques et progrès social "Verse nouveaux systèmes de mesure"**, édition Odile Jacob, paris, 2009, p. 383-391

الملحق رقم (03): تجمعات البلدان المختلفة كمشرف غير رسمي على الاقتصاد العالمي.



SOURCE : James M. Boughton et Colin L. Bradford, **Gouvernance : nouveaux acteurs nouvelles règles, Finance et développement**, décembre 2007, p. 14

Key indicators

Population (millions), 2008.....	34.4
GDP per capita (PPP \$), 2008	6,709
Mobile phone subscriptions per 100 population, 2008.....	92.7
Internet users per 100 population, 2008	11.9
Internet bandwidth (Mb/s) per 10,000 population	n/a
Utility patents per million population, 2008	0.0

Networked Readiness Index

Edition (number of economies)	Rank
2009–2010 (133)	113
2008–2009 (134)	108
2007–2008 (127)	88
Global Competitiveness Index 2009–2010 (133)	83

Environment component 120

Market environment 128

1.01 Venture capital availability.....	118
1.02 Financial market sophistication	127
1.03 Availability of latest technologies	126
1.04 State of cluster development.....	131
1.05 Burden of government regulation	126
1.06 Extent and effect of taxation	70
1.07 Total tax rate, 2008*.....	121
1.08 Time required to start a business, 2009*	75
1.09 No. of procedures required to start a business, 2009* ..	120
1.10 Intensity of local competition	109
1.11 Freedom of the press.....	101

Political and regulatory environment 121

2.01 Effectiveness of law-making bodies.....	103
2.02 Laws relating to ICT	127
2.03 Judicial independence	112
2.04 Intellectual property protection	110
2.05 Efficiency of legal framework in settling disputes	86
2.06 Efficiency of legal framework in challenging regs.....	100
2.07 Property rights	120
2.08 No. of procedures to enforce a contract, 2009*	117
2.09 Time to enforce a contract, 2009*	90
2.10 Level of competition index, 2007*	82

Infrastructure environment 86

3.01 Number of telephone lines, 2008*.....	93
3.02 Secure Internet servers, 2008*	112
3.03 Electricity production, 2006*	91
3.04 Availability of scientists and engineers.....	57
3.05 Quality of scientific research institutions	111
3.06 Tertiary education enrollment, 2007*	79
3.07 Education expenditure, 2007*	54
3.08 Accessibility of digital content.....	126
3.09 Internet bandwidth*	n/a

Readiness component 93

Individual readiness 66

4.01 Quality of math and science education	101
4.02 Quality of the educational system.....	118
4.03 Buyer sophistication	118
4.04 Residential telephone connection charge, 2008*	61
4.05 Residential monthly telephone subscription, 2008*	8
4.06 Fixed broadband tariffs, 2008*	40
4.07 Mobile cellular tariffs, 2008*	41
4.08 Fixed telephone lines tariffs, 2008*	67

Business readiness 102

5.01 Extent of staff training.....	121
5.02 Local availability of research and training	111
5.03 Quality of management schools.....	115
5.04 Company spending on R&D.....	99
5.05 University-industry collaboration in R&D	120
5.06 Business telephone connection charge, 2008*	44
5.07 Business monthly telephone subscription, 2008*	5
5.08 Local supplier quality	120
5.09 Computer, comm., and other services imports*	n/a
5.10 Availability of new telephone lines	109

Government readiness 121

6.01 Government prioritization of ICT	113
6.02 Gov't procurement of advanced tech. products.....	122
6.03 Importance of ICT to gov't vision of the future.....	119

Usage component 125

Individual usage 93

7.01 Mobile telephone subscriptions, 2008*	66
7.02 Personal computers, 2005*	111
7.03 Broadband Internet subscribers, 2008*	81
7.04 Internet users, 2008*	91
7.05 Internet access in schools.....	123

Business usage 133

8.01 Prevalence of foreign technology licensing.....	126
8.02 Firm-level technology absorption	130
8.03 Capacity for innovation	129
8.04 Extent of business Internet use	133
8.05 Creative industries exports, 2004*	106
8.06 Utility patents, 2008*	90
8.07 High-tech exports, 2007*	120

Government usage 128

9.01 Government success in ICT promotion.....	112
9.02 Government Online Service Index, 2009*	120
9.03 ICT use and government efficiency	127
9.04 Presence of ICT in government agencies	116
9.05 E-Participation Index, 2009*	118

* Hard data

Note: For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" at the beginning of this chapter.

Key indicators

Population (millions), 2009.....	35.0
GDP (PPP) per capita (PPP \$), 2009	6,885
GDP (US\$ billions), 2009	139.8

Global Competitiveness Index 2010–2011 rank (out of 139) 86

Networked Readiness Index

Edition (No. of economies)	Score	Rank
2010–2011 (138)	3.2	117
2009–2010 (133).....	3.0	113
2008–2009 (134)	3.1	108
2007–2008 (127)	3.4	88
2006–2007 (122)	3.4	80

Environment component 3.0 125

Market environment 3.2 131

1.01 Venture capital availability*	2.4	80
1.02 Financial market sophistication*	2.4	132
1.03 Availability of latest technologies*	4.2	108
1.04 State of cluster development*	2.5	125
1.05 Burden of government regulation*	2.3	131
1.06 Extent & effect of taxation*	3.7	56
1.07 Total tax rate, % profits.....	72.0	129
1.08 No. days to start a business	24	86
1.09 No. procedures to start a business.....	14	126
1.10 Freedom of the press*	4.1	110

Political and regulatory environment 3.2 123

2.01 Effectiveness of law-making bodies*	2.8	111
2.02 Laws relating to ICT*	2.7	123
2.03 Judicial independence*	2.8	111
2.04 Efficiency of legal system in settling disputes*	3.3	92
2.05 Efficiency of legal system in challenging regs*	3.1	99
2.06 Property rights*	3.6	105
2.07 Intellectual property protection*	2.7	104
2.08 Software piracy rate, % software installed.....	84	94
2.09 No. procedures to enforce a contract.....	46	121
2.10 No. days to enforce a contract.....	630	94
2.11 Internet & telephony competition, 0–6 (best)	4	85

Infrastructure environment 2.8 101

3.01 Phone lines/100 pop.	7.4	101
3.02 Mobile network coverage, % pop. covered.....	81.5	110
3.03 Secure Internet servers/million pop.	0.5	121
3.04 Int'l Internet bandwidth, Mb/s per 10,000 pop.....	0.0	131
3.05 Electricity production, kWh/capita.....	1,098.6	91
3.06 Tertiary education enrollment rate, %.....	24.0	86
3.07 Quality scientific research institutions*	3.1	95
3.08 Availability of scientists & engineers*	4.5	43
3.09 Availability research & training services*	3.4	105
3.10 Accessibility of digital content*	3.6	122

Readiness component 4.0 86

Individual readiness 4.8 72

4.01 Quality of math & science education*	3.6	83
4.02 Quality of educational system*	2.9	116
4.03 Adult literacy rate, %	72.6	113
4.04 Residential phone installation (PPP \$).....	74.7	69
4.05 Residential monthly phone subscription (PPP \$)	4.2	22
4.06 Fixed phone tariffs (PPP \$)	0.17	76
4.07 Mobile cellular tariffs (PPP \$).....	0.22	34
4.08 Fixed broadband Internet tariffs (PPP \$).....	30.8	51
4.09 Buyer sophistication*	2.9	108

Business readiness 3.8 82

5.01 Extent of staff training*	3.5	102
5.02 Quality of management schools*	3.8	91
5.03 Company spending on R&D*	2.6	105
5.04 University-industry collaboration in R&D*	2.9	118
5.05 Business phone installation (PPP \$).....	74.7	51
5.06 Business monthly phone subscription (PPP \$)	4.2	8
5.07 Local supplier quality*	3.9	105
5.08 Computer, communications, & other services imports, % services imports.....	n/a	n/a

Government readiness 3.4 116

6.01 Gov't prioritization of ICT*	4.3	92
6.02 Gov't procurement of advanced tech.*	2.9	122
6.03 Importance of ICT to gov't vision*	3.1	123

Usage component 2.4 129

Individual usage 2.7 102

7.01 Mobile phone subscriptions/100 pop.	93.8	72
7.02 Cellular subscriptions w/data, % total	0.0	110
7.03 Households w/ personal computer, %.....	9.5	104
7.04 Broadband Internet subscribers/100 pop.	2.3	82
7.05 Internet users/100 pop.....	13.5	95
7.06 Internet access in schools*	2.5	124
7.07 Use of virtual social networks*	5.3	59
7.08 Impact of ICT on access to basic services*	3.5	124

Business usage 2.1 138

8.01 Firm-level technology absorption*	3.9	127
8.02 Capacity for innovation*	2.3	124
8.03 Extent of business Internet use*	3.2	137
8.04 National office patent applications/million pop	2.4	76
8.05 Patent Cooperation Treaty apps/million pop	0.1	92
8.06 High-tech exports, % goods exports	0.0	122
8.07 Impact of ICT on new services and products*	2.9	135
8.08 Impact of ICT on new organizational models*	2.6	137

Government usage 2.4 130

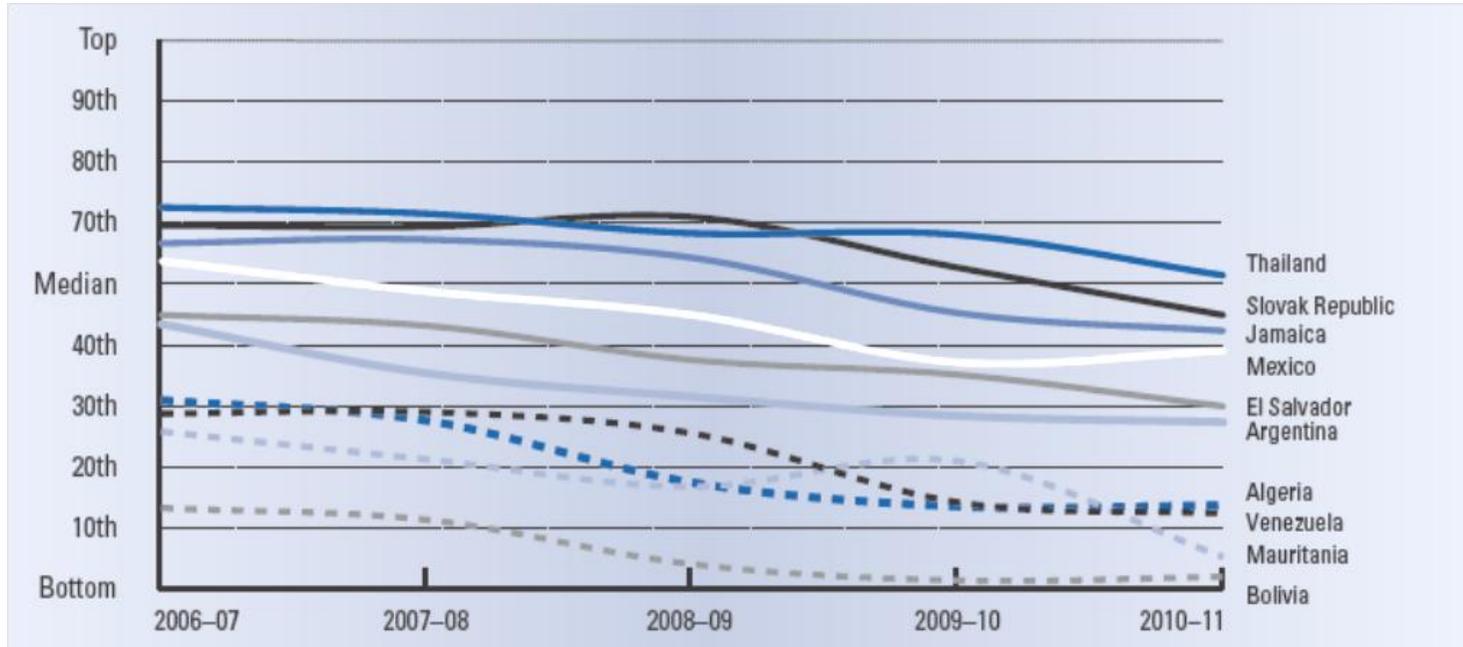
9.01 Gov't success in ICT promotion.....	3.6	112
9.02 ICT use & gov't efficiency*	3.4	121
9.03 Government Online Service Index, 0–1 (best)	0.10	125
9.04 E-Participation Index, 0–1 (best).....	0.01	126

* Out of a 1–7 (best) scale. This indicator is derived from the World Economic Forum's Executive Opinion Survey.

Note: For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 159.

الملحق رقم(06): أهم عشرة دول التي شهدت تراجعا حسب مؤشر NRI للفترة 2006-2011.

Ten most declining countries in the NRI



SOURCE: The Global Information Technology Report 2010-2011, World Economic Forum, p. 22
sur: www.weforum.org, 25/11/2011

الملحق رقم (07): ترتيب بعض دول حسب مؤشر الجاهزية الرقمية (NRI) للسنوات 2009-2008 ، 2010-2009 ، و2011-2010.

الدولة	الترتيب حسب تقرير عام 2009-2008 من أصل (134) دولة	الترتيب حسب تقرير عام 2010-2009 من أصل (133) دولة	الترتيب حسب تقرير عام 2011-2010 من أصل (133) دولة
دولة الإمارات العربية المتحدة	27	23	24
إسرائيل	25	28	22
البحرين	37	29	30
قطر	29	30	25
المملكة العربية السعودية	40	38	33
تونس	38	39	35
الأردن	44	44	50
سلطنة عُمان	50	50	41
تركيا	61	69	71
مصر	76	70	74
الكويت	57	76	75
المغرب	86	88	83
موريتانيا	109	102	130
ليبيا	101	103	126
سوريا	94	105	124
الجزائر	108	113	117

Source: The Global Information Technology Report 2010-2011, World Economic Forum, sur: www.weforum.org, 25/11/2011.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

- CMED:** Commission Mondiale pour L'environnement et le Développement.
- CNUED:** La Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le Développement.
- I.B.M:** International Business Machines.
- NRI:** Networked Readiness Index .
- OCDE:** Organisation de coopération de développement Economique.
- PNDA :** Plan National de Développement Agricole.
- PNUD:** Programme des nations unies pour le développement.
- PNUE:** Programme des nations unies pour l' environnement.
- SAPRIN:** The Structural Adjustment Participatory Review International Network.
- UICN :** l'Union internationale pour la conservation de la nature.
- UNECE :** United Nations Economic Commission for Europe.
- UNICEF:** United Nations International Children's Emergency Fund .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أبو حرب عثمان، الإقتصاد الدولي، دار أسامة، الطبعة الاولى، الأردن 2008.
2. أبو شرارة علي عبد الفتاح، الإقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المريخ، الرياض، 2007.
3. أبو طاحون عدلي علي ، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
4. أحمد فريد ومصطفى سهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
5. أمين هجير وعدنان زكي، الإقتصاد الدولي "النظرية والتطبيق"، إثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
6. أيوب سميرة إبراهيم، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
7. بارتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع "مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003.
8. برتيلمي جان كلود، ديون العالم الثالث، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، 1996.
9. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
10. تودارو ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسم حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
11. توفيق سالم النحفي، إقتصاد العولمة "مقاربة اقتصادية للراسمالية وما بعدها"، دار النفاس، طبعة الاولى، بيروت، 2010.
12. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
13. ثورو ليستر، النظام الاقتصادي الجديد" الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة"، ترجمة فايزة الحكيم، أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

14. جودة عبد الخالق، سياسات التكيف الهيكلي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
15. الجيوسي أحمد محمد، آثار العولمة في الرفاهية، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
16. الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
17. حسن عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، 2004.
18. حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.
19. الحمش منير، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، دارالأهالي، دمشق، 2001.
20. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
21. خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
22. خليفة إبراهيم أحمد، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الأفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
23. رضا عبد السلام، إنهار العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
24. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، بدون سنة.
25. زغلول خالد سعد حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية واقتصادية، الكويت، 2002.
26. ستيغلنز جوزيف، خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، 2003.
27. سعيدي نعمان، البعد الدولي لنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
28. شحادة حلمي محمد يوسف، إدارة التنمية، دار المناهج للنشر، الاردن، الطبعة الأولى، 2001.
29. شهاب مجدي محمود، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، الدار الإسكندرية الجامعية، بدون سنة.
30. شهاب مجدي محمود، الوحدة النقدية الأوروبية "الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998.
31. الشيخ محمد صالح، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002.
32. صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.

33. صالح صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 2004 .
34. صلاح عباس، العولمة وأثارها على البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
35. الظاهر نعيم إبراهيم، إدارة العولمة وأنواعها، دار عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010.
36. عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
37. عبد البديع محمد، إقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
38. عبد الستار عبد الحميد سلمى، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001.
39. عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، 2005.
40. العيسوي إبراهيم ، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الأولى، 2000.
41. غراي جون، الفجر الكاذب، أوهام الرأسمالية العالمية، المجلس الأعلى للثقافة، مكتبة الشروق، القاهرة، 2000.
42. غنيم عثمان محمد وأبو زنت ماجدة أحمد، التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
43. فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الاردن، 2001.
44. قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي "الآليات والسياسات"، الجزائر، دار هومة، 2005.
45. كامبيل كولن وآخرون، نهاية عصر البترول، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، العدد 308، الكويت، 2004.
46. اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.
47. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية" ، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.
48. الموسوي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي "المؤسسات النقدية"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998.
49. الموسوي ضياء مجيد، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996 .
50. موسى عماد، المديونية الخارجية قياسها وأثارها الخارجية، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية السدامة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.

51. النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
52. هالوود سي بول و ماكدونالد رونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمد حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.
53. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجرير، الطبعة الأولى، الأردن، 2006
54. هيرست بول وجراهام طومبسون، مابعد العولمة "الإقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم" ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد 273، الكويت، 2001.

ب. المجالات والجرائد:

55. بدة محجوب، برنامج دعم النمو 2010-2014 لم ينطلق بعد، جريدة الخبر، العدد 6676، 05 أبريل 2012.
56. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد 01، 2001.
57. بوشول فائزة وآخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر، مجلة الباحث، عدد 05، 2007.
58. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010.
59. شارب سام وآخرون، إعادة النظر في المشروعية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2005.
60. صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999.
61. صندوق النقد الدولي، إدارة تغير المناخ، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008.
62. الغزالي عيسى محمد، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، جوان 2004.
63. قحايية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005.
64. قوريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جوان 2011.
65. كنعان طاهر أحمد، الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
66. محمد حبيب الله، الخصخصة وثقافة العاملين، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 02، المجلد 17، عمان، 2001.
67. ملي أسعد، العولمة بين التكيف والممانعة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد 02، 2007.
68. ميلز بول، تخضير الأسواق، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008.

ج. الرسائل والمذكرات:

69. أمحين شفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2001/2000.
70. الفياض عباس، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق، 2010.
71. بالوناس عبد الله، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2005.
72. جنوحات فضيلية، إشكالية المديونية الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية، حالة بعض الدول المدينة، مذكرة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2005/2006.
73. الخرجي داود سلوم عبد الحسين، الخصوصية في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، الكوفة، 2010.
74. دمدموم زكرياء، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000 دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2002/2001.
75. روابح عبد الناصر، المديونية الخارجية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2006/2005.
76. زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2007.

د. الملتقيات والدراسات:

77. خبايا عبد الله، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.
78. سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2007.
79. سنوسي زولينخة، بوزيان الرحمان هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.

80. صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.
81. صالح صالح، إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، السياسات والإستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، سطيف، 2009.
82. العسوي إبراهيم، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، الملتقى الدولي حول "مقاربة جديدة لصياغة السياسات التنموية"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، مارس 2006.
83. قدور الرفاعي سحر، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، مداخلة ضمن مؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2007.
84. قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008.

هـ. التقارير والمحاضرات:

85. إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010.
86. الامم المتحدة، التقرير العالمي، 2008.
87. بن بوزيان محمد، محاضرات في الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
88. منظمة العمل الدولية، تقرير العمل العالمي، 2005.
89. تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الطرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004، الجزائر، 2005.
90. تقرير مكتب التقييم المستقل، تقييم الحوكمة في صندوق النقد الدولي، ماي 2008.
91. صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، جانفي 2001.
92. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، 1998.
93. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، 2000، ص 76.
94. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2005.

95. صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية للدول العربية 2010 .
96. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2010.
97. فانزو شيرو، آثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان، الدورة السابعة وخمسون، 2000.
98. منظمة العمل الدولية، تقرير العمل العالمي، 2000.
99. نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاح شاملا لنظام الإقراض، 24 مارس 2009.
100. نشرة صندوق النقد الدولي، مكافحة الإحتراز العالمي، 25 مارس 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

A. OEUVRAGES:

101. Abelmajid BOUZIDI, **Les années 90 de l'économie algérienne, les limite des politique conjoncturelles**, ENGA édition, Alger, 1999.
102. Afnor, **Guide Pratique Du Développement Durable Un Savoir-faire à l'Usage De Tous**, Afnor, France, 2005.
103. Alain Jounot, **100 Questions pour comprendre et agir le développement durable**, Afnor, France, 2004
104. Belhimer Ammar, **La dette extérieur de l'Algérie** , Marinoor, Alger, 1998.
105. Dumas André, **L économie Mondiale "commerce, Monnaie, finance"**, 3^e édition de Baeco, paris, 2006
106. Markandya Anil and ahters, **Economics of Sustainable Tousism**, Routledge, UK, 2011.
107. Heertje Arnold et des autres, **Principes d'économie politique**, 4^e édition, Boeck, Bruxelles, 2003,
108. Burgenmeier Beat, **politiques économiques du développement durable**, 1^{er} Édition, de Boeck Université, Paris, 2008.
109. Benyahhia Farid, Macheri Ilhem, **L'économie Algerienne « Enjeux et condition à sonadhésion à L'OMC »**, Dar El-Houda, alger, 2009.
110. Guillouchon Bernard, Annie Kaweckki : **Économie Internationale " commerce et macroéconomie"**, 6^e édition, dunod, Paris, 2009,
111. Perret Bernard , **Développement Durable une perspective pour XXI^e siècle**, presse universitaire de rennes, Leroy, 2005.
112. Aubertin Catherine et Franck Dominique Vivie, **Le Développement Durable Enjeux Politiques Économiques et Sociaux**, La documentation française, IRD Edition, Paris 2005.
113. Chloé Maurel, **Histoire des relations internationales depuis 1945**, édition de Ellipses, 2010

114. Dominick Salvatore, **Économie international**, 1^{er} édition, beack, Bruxelles, 2008.
115. Badache Farid, **le Développement Durable Tout Simplement**, Edition Eyrolles, Paris, 2008,
116. Wakeran Gabriel , **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008.
117. J. Ernult et A. Ashta, **Développement Durable, Responsabilité Sociétale de L'Entreprise, Théorie Des Parties Prenantes : Évolution et Perspectives**, Cahiers du CEREN 21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France, 2007.
118. Muller Jacques et des entres, **Économie Manuel et Application**, 4^e édition, Dunod, paris, 2004,
119. Boughton James M. et Colin L.Bradford, Gouvernance : nouveaux acteurs nouvelles règles, **Finance et développement**, décembre 2007.
120. Allegert Jean-Pierre et le Merrer Pascal, **Économie de la mondialisation "Opportunités et fractures"**, 1^{er} édition, Boeck, Bruxelles, 2007.
121. Stieglitz E.Joseph, et d'autres, **Performances économiques et progrès sociale "Verse nouveaux systèmes de mesure"**, édition Odile Jacob, paris, 2009.
122. Stiglitz E.Joseph, **Pour une vraie réforme du système monétaire et financier international**, traduit de l'anglais par Paul Chemla, Les Liens Que Libèrent, France, 2010.
123. Guay Louis et d'autres, **les enjeux et les déficit du développement durable "connaitre, décider, agir"**, les presses de l'université LAVAL, Canada, 2004.
124. Bélanger Michel, **Institutions économique internationales**, paris, economica, 1997
125. Dupuy Michel , **Le Dollar**, Dunod, Paris, 1999.
126. Octave Gélilier et d'autres, **Développement Durable Pour une entreprise compétitive et responsable**, 3^{eme} édition, Esf Editeur, Cegos, France, 2005.
127. D'humières Patrick, **le Développement Durable va-t-il tuer le Capitalisme ?** Édition Maxima, paris, 2010.
128. Houée Paul, **Repères pour un développement humain et solidaire**, les éditions de l'Atelier, France, 2009
129. SAPRIN, **Structural Adjustment, The policy roots of Economic crisis, Poverty and Inequality**, Zed books, London, 2004.
130. Ratner Stiven, **Legitimacy, justice and public International law**, Cambridge university press, UK, 2009
131. Z.OUFRIHA , **Ajustement structurel, Stabilisation et politique monétaire en Algérie**, les cahiers du CREAD, Alger ,N 46/47, 1999.

B. REVUES :

132. Bureau international du travail, **Tendances mondiales de L'emploi," Le déficit d'une reprise de l'emploi"**, Bureau international du travail (BIT), 2011.
133. Houtven Leo Van, **Repenser la gouvernance du FMI**, Finance et développement, septembre 2004.
134. Opec, **World Oil Outlook**, 2010.
135. polak Jacques, **"le modèle monétaire du FMI"**, Finances et développement, Décembre 1997

C. RAPPORTS :

136. Banque d'Alger, le Rapport sur " **Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2005**", Juin 2006.
137. Banque d'Alger, le Rapport sur "**Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2006**", Juin 2007 .
138. Banque d'Alger, le Rapport sur "**Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2009**", Juin 2010.
139. Banque d'Alger, le Rapport sur "**Evaluation Economique et monétaire en Algérie 2010**", juillet 2011.
140. Banque d'Algérie, le Rapport sur " **Evolution économique et Monétaire en Algérie**", 2000,
141. Ben Bitour Ahmed, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Edition marinoor, Alger 1998.
142. CNES , **Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contenu de l'ajustement structurel**, Alger, Avril 2000.
143. CNES, **Le Rapport Préliminaire sur Les Effets Économiques et Sociaux du Programme d'Ajustement Structurel**, 1999 .
144. Human Development Report 2000, sur : <http://hdr .undp.org/statistics/hdi>.
145. Human Development Report 2010, sur : <http://hdr .undp.org/statistics/hdi>.
146. Human Development Report 2011, sur : <http://hdr .undp.org/statistics/hdi>.
147. IMF, World Economic Outlook, Globalization, and Inflation, Statistical Appendix, April 2006 .
148. Ministère du Commerce, le Rapport sur "**Le Commerce extérieur un miroir économique**", ALGEX , Algérie, décembre 2009.
149. OCDE, **Développement Durable "Les grandes questions"**, 2001.
150. Organisation Mondiale de la Santé, **Rapport sur la santé dans le monde**, OMS, Genève, 2009.

151. World Economic Forum , **The Global Information Technology Report 2009–2010.**
152. World Economic Forum , **The Global Information Technology Report 2010–2011.**
153. **Le plan de la relance économique 2001-2004**, mai 2001.
154. **Le Programme Complémentaire de Soutien à la croissance 2005-2009**, Avril 2005.

ثالثا: مواقع الانترنت

155. صندوق النقد الدولي، التحول الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2011 .
على الموقع : www.fmi.org/publications
156. صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، ماي 2010 ، ص04، على الموقع :
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm>
157. صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، ماي 2011، على الموقع
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm>
158. التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010،
على الموقع : www.premier-ministre.gov.dz
159. Health and Living Standards: [Http:// www.euromonitor.com](http://www.euromonitor.com).
160. IMF staff country report, **statistical appendix 2011**, sur: www.imf.org .
161. L'Algérie en quelques chiffres, sur : [www.ons.dz /index](http://www.ons.dz/index).
162. Le Protocole De Kyoto, sur :
www.tfl.fr/news/sciences/0.840263.00htm,45k.
163. Nations Unies, Déclaration de Rio sur l'environnement et le Développement,
sur: [http:// www.un.org French/event/rio92/acof15126.htm](http://www.un.org/French/event/rio92/acof15126.htm).
164. Présidence de la République, sur : www.el-mouradia.dz .
165. World Watch Institute, **Vision for Sustainable world**,
sur : [www.world watch.org/doc](http://www.worldwatch.org/doc).
166. www.elayem-dz.com/index.php?option=com.
167. www.unwto.org/infoshop.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
أ- ز		مقدمة عامة
1 - 40	تطور النظام النقدي الدولي ومؤسساته	الفصل الاول
03	النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب	المبحث الأول
03	انتشار قاعدة الذهب	المطلب الأول
04	قاعدة المسكوكات الذهبية	الفرع الاول
05	قاعدة السبائك الذهبية	الفرع الثاني
06	قاعدة الصرف بالذهب	الفرع الثالث
07	تقييم نظام الذهب	المطلب الثاني
07	انحيار وزوال قاعدة الذهب	المطلب الثالث
07	السياسات المتبعة في ظل هذا النظام	الفرع الاول
08	إنحيار نظام الذهب	الفرع الثاني
09	أسباب فشل نظام الذهب	الفرع الثالث
10	النظام النقدي الدولي في ظل نظام بروتن وودز (Britton Woods)	المبحث الثاني
10	مؤتمر بروتن وودز وأهم نتائجه	المطلب الأول
10	مخططات إصلاح وتنظيم السيولة الدولية	الفرع الاول
13	محتوى اتفاقية بروتن وودز	الفرع الثاني
14	مراحل سير نظام بروتن وودز	المطلب الثاني
14	مرحلة الازدهار "القوة"	الفرع الاول
14	مرحلة الضعف	الفرع الثاني
16	انحيار وزوال نظام بروتن وودز	الفرع الثالث
18	التطورات النقدية العالمية بعد انحيار بروتن وودز	المطلب الثالث
20	صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية عالمية	المبحث الثالث
20	تطور صندوق النقد الدولي وأهدافه ووظائفه	المطلب الأول
20	تطور الصندوق	الفرع الأول
21	الأهداف الاساسية للصندوق	الفرع الثالث
22	الهيكل التنظيمي للصندوق	الفرع الثاني
27	موارد صندوق النقد الدولي وطرق إستعمالها	المطلب الثاني
27	موارد الصندوق	الفرع الاول
31	حقوق السحب الخاصة	الفرع الثاني
34	اثر الحصص على القوة التصويتية في الصندوق	الفرع الثالث
35	أشكال المساعدات التي يقدمها الصندوق للأعضاء والرقابة عليها	المطلب الثالث
35	المساعدات المالية	الفرع الأول
38	المساعدات الفنية	الفرع الثاني

79 – 42	إصلاحات صندوق النقد الدولي في الدول النامية	الفصل الثاني
44	المديونية الخارجية نقطة تحول في دور صندوق النقد الدولي	المبحث الأول
44	جذور أزمة المديونية الخارجية	المطلب الأول
46	الأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي الدولي وعوامل تطور أزمة المديونية	المطلب الثاني
47	ظاهرة أزمة الكساد التضخمي	الفرع الأول
47	أزمة أسعار النفط	الفرع الثاني
48	عوامل أخرى	الفرع الثالث
50	انفجار أزمة المديونية الخارجية	المطلب الثالث
51	تعريف الدين الخارجي	الفرع الأول
51	نمو المديونية الخارجية	الفرع الثاني
53	برامج الإصلاح الاقتصادي لإدارة أزمة المديونية الخارجية	المبحث الثاني
54	مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي	المطلب الأول
54	مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي	المطلب الثاني
55	مرحلة التثبيت الاقتصادي للمدى القصير	الفرع الأول
59	مرحلة الإصلاح الهيكلي للمدى المتوسط والطويل	الفرع الثاني
62	الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي	المطلب الثاني
62	أسلوب الإمتصاص أو الإستيعاب	الفرع الأول
63	الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات	الفرع الثاني
70	العولمة النيوليبرالية: الخلفية النظرية لبرامج الإصلاح الاقتصادي	المبحث الثالث
70	تعريف العولمة النيوليبرالية وتطورها	المطلب الأول
71	أدوات العولمة النيوليبرالية والمؤسسات التي تقوم عليها	المطلب الثاني
72	المؤسسات الدولية	الفرع الأول
74	الشركات المتعددة الجنسيات	الفرع الثاني
77	آثار العولمة النيوليبرالية	المطلب الثالث
125 – 80	التنمية المستدامة وإصلاحات صندوق النقد الدولي	الفصل الثالث
82	مدخل نظري للتنمية المستدامة	المبحث الأول
82	التطور التاريخي للتنمية المستدامة	المطلب الأول
82	التنمية من النمو إلى الإستدامة	الفرع الأول
84	تطور مفهوم التنمية المستدامة	الفرع الثاني
90	تعريف التنمية المستدامة وأهم الأطراف الفاعلة فيها	الفرع الثالث
94	مبادئ التنمية المستدامة، خصائصها وأهدافها	المطلب الثاني
84	مبادئ التنمية المستدامة	المطلب الأول
96	خصائص التنمية المستدامة	الفرع الثاني
96	أهداف التنمية المستدامة	الفرع الثالث
97	أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها	المطلب الثالث
97	أبعاد التنمية المستدامة	المطلب الأول

103	مؤشرات قياس التنمية ال مستدامة	الفرع الثاني
104	إشكالات التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات)	المطلب الرابع
107	إنعكاسات برامج الإصلاح الإقتصادي على التنمية المستدامة في الدول النامية	المبحث الثاني
108	إنعكاسات برامج الإصلاح على الجانب الإقتصادي	المطلب الأول
111	إنعكاسات برامج الإصلاح على الجانب الإقتصادي	المطلب الثاني
114	إنعكاسات برامج الإصلاح على الجانب البيئي	المطلب الثالث
115	إنعكاسات برامج الإصلاح على الجانب السياسي	المطلب الرابع
116	إصلاح صندوق النقد الدولي لتحقيق نظام نقدي عادل ومستدام	المبحث الثالث
117	إصلاحات على مستوى الهيكل التنظيمي	المطلب الأول
117	إصلاحات العضوية، الحصص والتصويت	الفرع الأول
119	إصلاحات على مستوى المهام والأهداف	الفرع الثاني
120	إصلاحات على مستوى نظام الحوكمة في الصندوق	الفرع الثالث
122	إصلاحات على مستوى النظام النقدي الدولي	المطلب الثاني
122	حقوق السحب الخاصة	الفرع الأول
123	إصلاح نظام أسعار الصرف والأسواق المالية	الفرع الثاني
123	إصلاح نظام المساعدات، الإقراض والتمويل والمشروطية	الفرع الثالث
126-186	إنعكاسات برامج الإصلاح الإقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	الفصل الرابع
128	برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر	المبحث الأول
128	محتوى برنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر	المطلب الأول
129	إتفاق الاستعداد الائتماني ماي 1989	الفرع الأول
129	إتفاق الاستعداد الائتماني جوان 1991	الفرع الثاني
131	إتفاق الاستعداد الائتماني أفريل 1994	الفرع الثالث
133	إتفاق القرض الموسع للفترة 1995-1998	الفرع الرابع
134	سياسات برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر	المطلب الثاني
138	تقييم برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر للفترة 1992-1998	المطلب الثالث
138	على الجانب الإقتصادي	الفرع الأول
146	على الجانب الإقتصادي	الفرع الثاني
150	على الجانب السياسي	الفرع الثالث
151	تأهيل الإقتصاد الجزائري نحو الاستدامة	المبحث الثاني
151	تقييم الإستراتيجية الحالية للتنمية في الجزائر	المطلب الأول
151	برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	الفرع الأول
156	البرنامج التكميلي (2005-2009)	الفرع الثاني
164	برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	الفرع الثالث
168	الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	المطلب الثاني
168	مكانة القطاعات الإستراتيجية في الإقتصاد الجزائري	الفرع الأول
173	ترقية القطاعات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة	الفرع الثاني

174	1. ترقية القطاع السياحي	
176	2. ترقية القطاع الزراعي	
179	3. ترقية القطاع الصناعي	
181	4. تطوير قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات	
187	خاتمة عامة	
192	الملاحق	
204	قائمة المختصرات	
206	قائمة المراجع	
218	فهرس الجداول	
220	فهرس الأشكال	
221	فهرس الملاحق	
222	فهرس المحتويات	

الفهارس

فهرس الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تقييم إحتياطات الذهب الأمريكية قبل 1971.	15
2-1	الدول المؤسسة للصندوق النقدي الدولي.	20
3-1	قائمة رؤساء صندوق النقد الدولي من 1942 إلى 2011.	24
4-1	النسب المئوية المكونة لسلة العملات لوحدة حقوق السحب الخاصة.	31
5-1	البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر الحصص في ص ن د.	35
1-2	تطور المديونية الخارجية ومدفوعات الدين للدول النامية للفترة 1975 - 2006 .	52
1-3	المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام لعدد من البلدان النامية للفترة 1980 - 2000.	110
2-3	المتوسط السنوي لنمو نصيب الفرد من ن د الخام في عدد من البلدان النامية للفترة 1980 - 2000.	110
1-4	معدل النمو الناتج المحلي الخام للفترة 1993-1998.	138
2-4	معدلات النمو القطاعية للفترة 1993-1998.	139
3-4	تطور وضعية ميزان المدفوعات للفترة 1992-1998	140
4-4	تغيرات الاحتياطي وسعر البترول للفترة 1992-1998.	140
5-4	وضعية الخزينة العمومية للفترة 1992-1998.	141
6-4	تطور مكونات الميزانية للفترة 1992-1998.	142
7-4	تطور المؤشرات النقدية للفترة 1992-1998.	143
8-4	سرعة تداول النقود والمضاعف النقدي للفترة 1992-1998.	144
9-4	تطور معدلات التضخم للفترة 1992-1998.	144
10-4	تطور المديونية الخارجية ومؤشراتها 1992-1998	145
11-4	تطور مؤشر النفقات الكلية للفترة 1992 - 1998.	146
12-4	تطور مؤشر نفقات التجهيز للفترة 1992-1998.	147
13-4	تطور مؤشر الحصص المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للدولة للفترة 1992-1998.	147
14-4	تطور القدرة الشرائية خلال الفترة 1992-1998.	148
15-4	تطور مؤشرات الاستهلاك العائلي 1992-1998.	148
16-4	تطور معدل البطالة للفترة 1992-1998.	149
17-4	تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997.	149
18-4	مناصب العمل المفقودة حسب مؤسسات النشاط الإقتصادي خلال 1994-1997.	149
19-4	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	154
20-4	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة: 2000-2004.	155
21-4	تطور معدل النمو الوطني للفترة 2000-2004.	156
22-4	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2005-2009.	163
23-4	تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر 1990-2010.	167
24-4	تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2006-2010.	169
25-4	تطور الصادرات الجزائرية وحصة المحروقات منها للفترة 2001-2010.	169
26-4	تطور الإيرادات الجزائرية وقيمة الجباية البترولية منها للفترة 2001-2010.	170

170	هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات للفترة 2006-2010.	27-4
171	تطور الاحتياطات من العملات الاجنبية للفترة 2001-2010.	28-4
172	تطور النفقات الجارية والراسمالية للفترة 2006-2010	29-4
177	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام للفترة 2002-2010	30-4
178	تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر للفترة 2000-2010	31-4
179	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2001-2010.	32-4
180	طاقة تكرير وإنتاج البترول في الجزائر للفترة 2005-2010	33-4
180	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية للفترة 2000-2009	34-4
181	إنتاج الصناعات الاستخراجية في الجزائر لسنة 2009.	35-4
183	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الرقمية 2009-2011 .	36-4
184	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الرقمية 2007-2011.	37-4

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
58	مرحلة التثبيت الإقتصادي للمدى القصير .	1-2
61	مرحلة الإصلاح الهيكلي للمدى المتوسط والطويل .	2-2
75	الصادرات السلعية غير النفطية كنسبة من الصادرات العالمية.	3-2
76	حلقة مؤسسات العولمة والبيرالية الجديدة.	4-2
85	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة حسب أهم التواريخ المفتاحية.	1-3
93	تطور دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.	2-3
98	أبعاد التنمية المستدامة.	3-3
102	نمو الطلب العالمي على الطاقة للفترة 1980-2030.	4-3
120	الهيكل الرئيسية لنظام الحوكمة في الصندوق.	5-3
121	تكاليف المديرين التنفيذيين كنسبة مئوية من صافي الميزانية الإدارية للصندوق.	6-3
147	تطور نفقات الخدمات العمومية للفترة 1992-1998	1-4
148	تطور مؤشر القدرة الشرائية والاستهلاك العائلي للفترة 1992-1998.	2-4
163	توزيع البرنامج التكميلي 2010-2014 حسب المبالغ المخصصة.	3-4
172	تطور نسبة النفقات الجارية والراسمالية للفترة 2006-2010 .	4-4
173	المعاملات الخارجية حسب العملات لسنة 2009.	5-4
178	فجوة الميزان الزراعي للفترة 2000-2010.	6-4

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
193	صيفغ تحديد الحصة المبدئية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي	01
194	مؤشرات قياس التنمية المستدامة حسب UNECE /OCDE/EUROSTAT	02
199	تجمعات البلدان المختلفة كمشرف غير رسمي على الاقتصاد العالمي.	03
200	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الرقمية 2009 - 2010.	04
201	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الرقمية 2010 - 2011.	05
202	أهم عشرة دول التي شهدت تراجعاً حسب مؤشر NRI للفترة 2006-2011.	06
203	ترتيب بعض دول حسب مؤشر الجاهزية الرقمية (NRI) للسنوات 2008 - 2011.	07

ملخص الدراسة

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى إصلاحات صندوق النقد الدولي في الدول النامية وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث توصلنا إلى أن هذه الإصلاحات أدت إلى تشويه القطاعات الاقتصادية، في ظل انعدام تنافسية هذه الاقتصاديات، الأمر الذي جعلها تعتمد في اقتصادها على قطاع واحد، وفي الغالب قطاع الموارد الطبيعية، وبالنظر إلى أن هذا القطاع يتهدده خطر الاستنزاف والنضوب، وهو الأمر الذي يتنافى مع مبادئ التنمية المستدامة. الشيء الذي أدى إلى عدم التوازن على مستوى المساهمة الاقتصادية للقطاعات في الاقتصاد الوطني.

ودراسة للجزائر كدولة نامية، توصلنا أنه رغم تخفيض الضغوط المالية وزيادة الاحتياطات، وتوسيع الإنفاق من خلال برامج النمو والإنعاش الاقتصادي؛ إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى الاعتمادات المالية المقدمة. إن الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني تقتضي استحداث استثمار حقيقي من خلال إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة، تتضمن محاور خاصة بالتنمية النوعية، وليس الكمية، تهدف إلى الوصول لدفع النشاط الاقتصادي في شكل شمولي ومتكامل، لا في شكل ذو طابع قطاعي.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات صندوق النقد الدولي، الدول النامية، التنمية المستدامة .

Résumé

Nous avons parlé dans cette étude aux réformes de FMI dans des pays en voie de développement, et leurs réflexions sur l'accomplissement de développement durable, ou nous sommes venus à ces réformes a mené à l'altération de secteurs économiques en absence de compétition entre eux et par conséquence le secteur de ressources naturelles a fait face au risque de l'attrition et l'épuisement qu'est l'incompatible avec les principes de développement.

L'Algérie comme un pays en voie de développement et malgré les pressions financières ; l'augmentation des dépenses par les programmes de croissance et le rétablissement économique, les résultats n'étaient pas dans le niveau d'appropriations fournies.

L'actuelle situation de l'économie algérienne exige une rénovation de l'investissement réel, qui devrait être menée par une politique globale. Cette dernière doit opter pour un développement économique global.

Les mots clés : les réformes du FMI, pays sous développés, développement durable

ملخص الدراسة

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى إصلاحات صندوق النقد الدولي في الدول النامية وانعكاساتها على تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث توصلنا إلى أن هذه الإصلاحات أدت إلى تشويه القطاعات الاقتصادية، في ظل انعدام تنافسية هذه الاقتصاديات، الأمر الذي جعلها تعتمد في اقتصادها على قطاع واحد، وفي الغالب قطاع الموارد الطبيعية، وبالنظر إلى أن هذا القطاع يتهدده خطر الاستنزاف والنضوب، وهو الأمر الذي يتنافى مع مبادئ التنمية المستدامة. الشيء الذي أدى إلى عدم التوازن على مستوى المساهمة الاقتصادية للقطاعات في الاقتصاد الوطني.

ودراسة للجزائر كدولة نامية، توصلنا أنه رغم تخفيض الضغوط المالية وزيادة الاحتياطات، وتوسيع الإنفاق من خلال برامج النمو والإنعاش الاقتصادي؛ إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى الاعتمادات المالية المقدمة. إن الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني تقتضي استحداث استثمار حقيقي من خلال إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة، تتضمن محاور خاصة بالتنمية النوعية، وليس الكمية، تهدف إلى الوصول لدفع النشاط الاقتصادي في شكل شمولي ومتكامل، لا في شكل ذو طابع قطاعي.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات صندوق النقد الدولي، الدول النامية، التنمية المستدامة .

Résumé

Nous avons parlé dans cette étude aux réformes de FMI dans des pays en voie de développement, et leurs réflexions sur l'accomplissement de développement durable, ou nous sommes venus à ces réformes a mené à l'altération de secteurs économiques en absence de compétition entre eux et par conséquence le secteur de ressources naturelles a fait face au risque de l'attrition et l'épuisement qu'est l'incompatible avec les principes de développement.

L'Algérie comme un pays en voie de développement et malgré les pressions financières ; l'augmentation des dépenses par les programmes de croissance et le rétablissement économique, les résultats n'étaient pas dans le niveau d'appropriations fournies.

L'actuelle situation de l'économie algérienne exige une rénovation de l'investissement réel, qui devrait être menée par une politique globale. Cette dernière doit opter pour un développement économique global.

Les mots clés : les réformes du FMI, pays sous développés, développement durable